

قضايا معقدة بالقلم



عندما تعجز الكلمات...

ينطق القلم

الجزء السادس

قضايا داخلية

تأليف

د. م/ عبد العزيز بن تركي العطيشان

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

قضايا صحفية ساخنة

الجزء السادس
في قضايا محلية

تأليف
د. م. / عبدالعزيز بن تركي العطيشان

الطبعة الأولى - الرياض

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

ح) عبدالعزيز بن تركي العطيشان،

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العطيشان، عبدالعزيز بن تركي

قضايا صحفية ساخنة. / عبدالعزيز بن تركي العطيشان

الرياض، ١٤٢٩هـ

٨ مج.

ردمك: ٥- ١٦١٠- ٠٠- ٦٠٣- ٩٧٨ (مجموعة)

٥- ٢١٣٤- ٠٠- ٦٠٣- ٩٧٨ (ج ٦)

١- المقالات العربية أ. العنوان

١٤٢٩ / ٦٣٠٦

ديوي ٠٨١

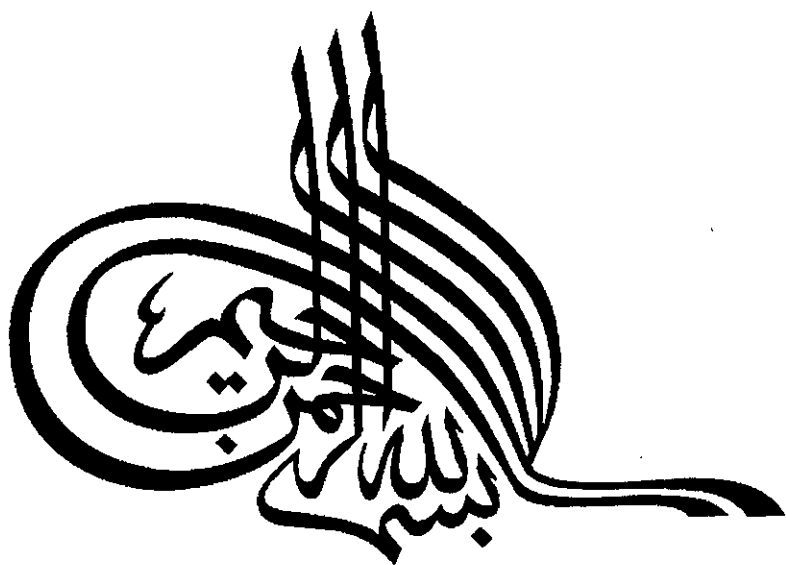
رقم الإيداع: ١٤٢٩ / ٦٣٠٦

ردمك: ٥- ١٦١٠- ٠٠- ٦٠٣- ٩٧٨ (مجموعة)

٥- ٢١٣٤- ٠٠- ٦٠٣- ٩٧٨ (ج ٦)

الناشر: د. م. عبدالعزيز بن تركي العطيشان

حقوق النشر محفوظة للمؤلف



مقدمة الجزء السادس

إن الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن محمداً عبده ونبيه الأمين، بلغ الأمانة، وأدى الرسالة، فكان خير هاد للناس أجمعين وبعد: فإن ما قصدته بموضوع القضايا الداخلية، هو موضوع ترتيب البيت من الداخل، وليس الترتيب هو أن البيت غير منظم، بل هو تواصل بين أبناء الوطن الواحد على النثرى الواحد، يرعاهم جميعاً ولاة الأمر، كما هو الحال في بيوتنا، رب الأسرة، والأبناء، يتشاورون جميعاً فيما يهمهم ويعينهم أنياً ومستقبلاً.

وعلى الرغم من أن الحديث عن الأوضاع الداخلية شائك التناول، فلربما يمس خطوطاً لا يجب الخوض فيها، إلا أننا تناولناها بكل شفافية، فإذا كنا لم نتناول كل القضايا الداخلية نحن أصحاب المصلحة، فمن الذي سيتناولها، قلن يحك جلدك مثل ظفرك، وقد آن الأوان للمكاشفة والمصارحة.

ولرب يغضب منا البعض بدعوى عدم نشر الغسيل... وليكن ردنا عليهم أنتم كالنعام لا تودون رؤية الوضع برمته دون رتوش أو تذويق، بل تعيشون في أحلام وردية ترى كل شيء رائعاً وجميلاً.

ونقول لهؤلاء أنتم لستم أكثر منا وطنية وحباً للأرض والسماء وكل ما عليه الوطن، لكنكم سلبيون تؤثرون عدم الخوض في أي نقاش حتى من باب ذر الرماد في العيون.

أيها السادة القابعون خلف جدران السلبية، إننا في هذا الجزء قد نقدنا، واتهمنا ورفضنا العديد من السلبيات، ولكننا في نفس الوقت على استعدادا لمحاربة أي إهمال أو فساد أو تسيب طالما انه يمس الوطن البيت الكبير.

ونحن على ثقة من أن المخلصين والمحبين لهذا الوطن وفي مقدمتهم ولاة الأمر- رعاهم الله- سوف يشجعون هذا النقد البناء الذي يدعو لإعادة ترتيب البيت الكبير من الداخل، فليس الحوار الوطني إلا صورة من صور تصحيح الأوضاع وإعطاء مساحات كبيرة للتعبير عن الرأي والرأي الآخر وبينهما مصلحة الوطن.

عموماً يأتي الجزء السادس لي طرح قضايا داخلية هامة تدعو إلى الإصلاح

في بعض القطاعات الهامة التي تحدثنا عنها في الأجزاء السابقة في حينها وموضعها، كدور هيئة سوق المال، ليس فيما يتعلق بجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي، بل فيما يخص المواطن العادي، وقضية تأسيس الشركات مثلاً، وكيف تحمي هذه الهيئة أموال صغار المستثمرين من المواطنين.

ونتيجة لما حققته الأجزاء الخمسة السابقة من نتائج مشجعة، فإنني أقدم هذا الجزء السادس لأتواصل مع قرائتي، وإلى اللقاء مع الجزء السابع.

هذا والله من وراء القصد عليم.

الحوار الوطني (١)

يقول الله - سبحانه وتعالى - في محكم كتابه: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (سورة آل عمران - آية ١٠٣)، وقوله - صلى الله عليه وسلم -: "المؤمنون كالبنیان المرصوص يشد بعضه بعضاً" أو كما قال. والحكمة ضالة المؤمن. فاللقاء الوطني للحوار الفكري الذي عقد في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ من شهر ربيع الأول ١٤٢٤هـ الموافق ١٥ إلى ١٨ من شهر يونيو ٢٠٠٣م هي في اعتقادي بداية الطريق لتصحيح مسيرتنا والتوصل - بمشيئة الله - لحلول ناجحة لمشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وهناك في دول الغرب المتقدم يطبق ما يعرف بالاستماع (Hearing) وهو نوع من الحوار يتم فيه مناقشة المشاكل التي تواجه الدولة بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة، فيتم خلال هذا الاستماع مناقشة جميع الآراء والأفكار المتعلقة بالموضوع، ويستدعى لهذا الاستماع المتخصصون في المشكلة، فيتم في النهاية الوصول إلى أفضل الحلول.

إن من نتائج اللقاء الوطني للحوار الفكري التوصية بإنشاء مركز للحوار الوطني، وهذا باعتقادي البداية الصحيحة لطريق الإصلاح، وهي البداية وليست النهاية وسيكون هذا المركز مثمراً متى ما تم اختيار القائمين عليه من صفوة شباب الأمة الذين يتوخى فيهم الأمانة والقوة والعلم والحلم.

وأرى أن تقام ندوة كل أسبوع يخصص أسبوع للحوار، والأسبوع الآخر لتحليل الحوار والخروج بتوصيات لولاة الأمر، على أن يكون هذا الحوار متاحاً للمواطنين حضوره، ويعرض على الهواء مباشرة لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المداخلات من المواطنين فتحقق بذلك - بمشيئة الله - الهدف المرجو من هذا المركز.

كما أن حرية الرأي والتعبير والمعتقد، نتائج طبيعية ومنطقية لهذا اللقاء، وأرى إعطاء الصحافة حرية كافية بعرض جميع الأفكار والآراء مع وضع قواعد لهذه الحرية، فمثلاً على الكاتب توخي الدقة والموضوعية والمهنية بكتابات،

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٥٦٧) بتاريخ ١٨-٧-٢٠٠٣م.

وإتاحة الفرصة للرأي الآخر للرد أو التعليق على الكاتب، فبذلك نضمن - بمشيئة الله - حياد الإعلام وعدم تسلط فئة على أخرى، ويقول الله - سبحانه وتعالى - عن القتال في سورة الحجرات: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَاقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَبْغِيَ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ فَاتٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ١٠﴾ (سورة الحجرات - آية ٩-١٠).

فإذا كان ذلك في القتال فما بالك بالرأي والرأي الآخر؟ ولنا في سيرة النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - أكبر الأثر فيما يخص الرأي والرأي الآخر والمناقشة والحوار البناء، عندما آتاه شاب وسأل النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يأذن له بالزنى فلم يغضب رسول الأمة - صلى الله عليه وسلم - ولم ينهر الشاب بل سأله أترضى أن يزني أحد بوالدتك؟ فأجاب الشاب بالنفي، فأخذ النبي - صلى الله عليه وسلم - يتدرج بالمحارم فقال: هل ترضى أن يفعل ذلك بأختك وعمتك وخالتك إلى آخر الحديث فأجاب الشاب بالنفي. فقال رسول الأمة - صلى الله عليه وسلم - إن الذي لا ترضاه لمحارمك فإن الآخرين لا يرضونه لمحارمهم، فأقتنع الشاب بحجة النبي - صلى الله عليه وسلم - وخرج وهو يقول والله إن الزنى كان أحب شيء في نفسي قبل لقاء النبي والآن بعد لقاء النبي - صلى الله عليه وسلم - فإن الزنا أكره شيء على قلبي - فسبحان الله - هذا رسول الأمة ومعلمها الأول يناقش شاباً في موضوع في غاية الخطورة ولا يتشنج ولا يغضب بل يحاوره ويقنعه بالتي هي أحسن.

يقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة النحل: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ١٢٩﴾ (سورة النحل - آية ١٢٩)، فما بالنا نغضب ونرفع راية المعارضة الغاضبة بسبب رأي أو فكرة أو مقالة، ربما لم يحسن الكاتب عرضها. لماذا لا نجادله بالتي هي أحسن كما أمرنا الله وأمرنا رسوله الكريم.

إن من توصيات اللقاء الوطني للحوار الفكري، أن نلتزم بقول الله وقول رسوله، وهذا أمر مطلوب ولكن يجب ألا نحور كل أمر على هوى المتلقي، ونأخذ جزءاً من الموضوع، ونترك الآخر.

علينا أن نبدأ بالحوار البناء المثمر، وإرجاع الحق إلى نصابه، فالمعارضة لكل ما يخالف أفكارنا وعدم الحوار، سيرجعنا إلى الخلف وعلينا الاقتصاد في موضوع باب "درء المفسد" وعدم الغلو فيه، وترك مساحة للرأي والرأي الآخر. علينا تبني الوسطية وترك الغلو لترتقي بأنفسنا ومجتمعاتنا إلى صفوف من سبقونا دون التنازل عن ديننا الحنيف وعقيدتنا السمحاء.

إن الصحافة هي منبر من منابر الرأي والحرية وصرح من صروح الحوار الوطني الهامة، وهي صمام الأمان للإصلاح وتقادي الفساد، فعليها حكومة وشعباً دعم حرية الصحافة وإيجاد السبل الكفيلة لعدم استغلال منبر الصحافة للأمور الشخصية من خلال إيجاد محاكم متخصصة للنظر في الطعن بحق من يتجاوز ويسيء لهذه الحرية، فالصحافة النزيهة هي دعم لولاء الأمر وللوطن والمواطنين، فهي التي تكشف المستور من الأمور الفاسدة التي بدأت تعشعش في مجتمعاتنا.

علينا أن نبدأ بالحوار البناء المثمر، وإرجاع الحق إلى نصابه، فالمعارضة لكل ما يخالف أفكارنا وعدم الحوار، سيرجعنا إلى الخلف وعلينا الاقتصاد في موضوع باب "درء المفسد" وعدم الغلو فيه، وترك مساحة للرأي والرأي الآخر. علينا تبني الوسطية وترك الغلو لنتقي بأنفسنا ومجتمعاتنا إلى صفوف من سبقونا دون التنازل عن ديننا الحنيف وعقيدتنا السمحاء.

إن الصحافة هي منبر من منابر الرأي والحرية وصرح من صروح الحوار الوطني الهامة، وهي صمام الأمان للإصلاح وتقادي الفساد، فعلينا حكومة وشعباً دعم حرية الصحافة وإيجاد السبل الكفيلة لعدم استغلال منبر الصحافة للأمور الشخصية من خلال إيجاد محاكم متخصصة للنظر في الطعن بحق من يتجاوز ويسيء لهذه الحرية، فالصحافة النزيهة هي دعم لولاة الأمر وللوطن والمواطنين، فهي التي تكشف المستور من الأمور الفاسدة التي بدأت تعشعش في مجتمعاتنا.

(١) الوحدة الوطنية ونعمة الأمن والأمان

ورد في الحديث: "وَاللَّهُ لَيَتِمَّنَّ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّكْبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ أَوْ الذُّبَّ عَلَى غَنَمِهِ وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ" ويقول - صلى الله عليه وسلم -: "لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ". ويقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة البقرة: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ (١٥٢) (سورة البقرة - آية ١٥٢)، ويقول - سبحانه وتعالى - في سورة إبراهيم: ﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رَبِّكُمْ لِنِ شِكْرِهِمْ لَا يَزِيدَنَّكُمْ وَلَكِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (٧) (سورة إبراهيم - آية ٧)، ويقول - صلى الله عليه وسلم - "مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوْتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حَبِزَتْ لَهُ الدُّنْيَا". ويقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة النحل: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (١١٢) (سورة النحل - آية ١١٢)، ويقول المثل: "نعمتان مجحودتان مغبون فيها كثير من الناس الصحة في الأبدان والسلامة في الأوطان". وهناك آيات قرآنية كثيرة وأحاديث عن المصطفى - صلى الله عليه وسلم - توضح هذا المعنى بما لا يدع مجالاً للتفسير والاجتهاد.

والذي حداني لكتابة هذا الموضوع أنني كنت ومجموعة من الأحبة والأقارب والأصدقاء في نزهة برية في الصحراء لمدة يومين، وعند رجوعنا من هذه الرحلة قال أحد الأحبة: "اللهم لك الحمد والشكر على هذه النعمة التي نحن فيها من الأمن والخير" والذي يحسدنا عليها الكثير من الأمم وهي نعمة الأمن في بلادنا الحبيبة والتي ينطبق عليها قوله - صلى الله عليه وسلم -: "والله ليتمن هذا الأمر..." إلى آخر الحديث.

ولو نظر العاقل إلى ما حولنا من الدول والأمم لعلم علم اليقين أننا في نعمة كبيرة ألا وهي نعمة الأمن والتي يفتقدها كثير من الأمم والدول، وأذكر أنني عندما أبتعثت لأمريكا لأول مرة لدراسة الهندسة، كانت أول محطة لي في أمريكا هي مدينة نيويورك وذلك عام ١٩٦٦م أي قبل ٣٧ سنة، وذلك لمراجعة الملحق

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٧٩٨) بتاريخ ٥ مارس ٢٠٠٤م.

الثقافة السعودية والذي كان مقره في ذلك الوقت في مدينة نيويورك، وفي أول ليلة لي وقد كنت حذرت سابقاً من خالي سليمان صالح الربيش وهو ممن سبقوني إلى أمريكا ولقد تخرج من الجامعة عام ١٩٦٣ م أو ١٩٦٤ م على ما أذكر، حذرني ألا أخرج من الفندق بعد الساعة التاسعة مساءً، نظراً لكثرة الجرائم التي ترتكب في المدن الكبيرة في الولايات المتحدة.

أقول: لقد خرجت من الفندق في مدينة نيويورك لأول ليلة كانت لي في نيويورك الساعة السابعة مساءً، لأرى معالم نيويورك المشهورة، وكنت أمشي على قدمي في أحد شوارعها الفسيحة وسط المدينة، فرأيت رجلاً ممدداً في الشارع لا أذكر هل صدمته سيارة أو أطلقت عليه ناراً، والناس تمر بجانبه وهو ممدد في الشارع وكأن شيئاً لم يكن، فزادني هذا المنظر رعباً من أمريكا حتى أنني فكرت بالرجوع إلى بلادي الحبيبة. ذكرت هذا المثال ولقد رأيت أنا وزوجتي عندما كنت أدرس الدراسات العليا في جامعة واشنطن في سياتل شخصاً يلاحق آخر ويطلق عليه النار في مواقف سيارات إحدى الأسواق المركزية، وأنا شاهد عيان على ذلك. وتقول الإحصائيات في أمريكا إنه تقع جريمة قتل كل دقيقة، وينطبق الأمر على الدول الصناعية الكبرى، وكذلك في كثير من بلدان العالم، فنعمة الأمن لا تقدر بثمن، وعلينا التركيز على هذه النعمة لكيلا نفقدها، من قوله - سبحانه وتعالى - كما ذكرت في الآية السابقة ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً...﴾ (سورة النحل - آية ١١٢) إلى آخر الآية.

صحيح أن هناك ممارسات لا نوافق عليها في بلادنا الحبيبة، ولكن نرجو من الله ثم من ولاة الأمر أن يدوم الاستقرار بنعمة الأمن مع بعض الإصلاحات التي ينادي بها المفكرون والكتاب، وذلك عن طريق الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، وتشكيل لجنة من المفكرين لتقوية الشعور بالوطنية ما بين أفراد المجتمع.

وعلينا التركيز على نعمة الأمن والتقدم والاستقرار مع ما ذكرت سابقاً، والبدء بالإصلاح الإداري، ليرى المواطنون خطوات جيدة تتحقق أمامهم، لكي نحقق - بإذن الله - ما نصبو إليه من توثيق الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع، لكيلا ينطبق علينا قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿كَلَّا بَلْ رَأَىٰ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (سورة المطففين - آية ١٤)، وعلينا انتهاج مبدأ الشفافية وفتح

الباب على مصراعيه للمفكرين والكتاب والصحافيين، لترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية.

الديمقراطية في الإسلام

يقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة الشورى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (سورة الشورى - آية ٣٨) ، ويقول - سبحانه وتعالى - في سورة آل عمران: ﴿وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (سورة آل عمران - آية ١٥٩) ، فالمقصود هنا أخذ رأي المسلمين كافة، ففي عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن أعداد المسلمين بمئات الملايين وكانت أعدادهم قليلة، ولكن المبدأ واحد وهو مبدأ الشورى، فعلينا الآن اتباع مبدأ الاستبيان وأخذ آراء من جميع الطبقات كما هو متبع في الدول الديمقراطية.

فآراء الناس مهمة للحكومات التي تخدم شعوبها وتقدر أفكارها وتوجهاتها، لأن هذه الحكومات الديمقراطية هي حكومات جاءت لتبلي مطالب الشعب أو الأكثرية إن أحببنا أن نكون أكثر واقعية، ولنا في سيرة نبينا ورسولنا وسيد بني آدم محمد - صلى الله عليه وسلم - القدوة الحسنة عندما استشار أصحابه قبل غزوة بدر الكبرى، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه في حملة لقطع الطريق على تجارة قريش، فلما علمت قريش بذلك غيرت مسار قافلتها التجارية، ونجت من المسلمين.

ولكن مشركي مكة أعدوا جيشاً كبيراً قوامه ألف محارب بينما لا يتعدى عدد المسلمين الثلاثمائة، فلما علم النبي - صلى الله عليه وسلم - بعزم قريش على محاربته بإرسال هذا الجيش الكبير، جمع أصحابه وقال لهم: "أشيروا عليّ أيها الناس" فأجابه المهاجرون بالسمع والطاعة فكرر الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - السؤال فأجابه سيد الأوس سعد بن معاذ - رحمه الله رحمة واسعة -: "إنك يا رسول الله تقصدنا نحن معشر الأنصار؟"، فأجاب الرسول الكريم: "نعم"، فقال له سعد بن معاذ - رضي الله عنه -: "والله لا نقول لك كما قالت بني إسرائيل لرسول الله موسى - عليه السلام - أذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون، بل نقول لك: إذهب فقاتل ونحن معك، فلقد آمنا بك وبعدوتك ولا لنا إلا أن نطيعك..." إلى آخر مقالته - رضي الله عنه - فهذا سيد

البشرية محمد - صلى الله عليه وسلم - والذي غفر الله له ما تقدم وما تأخر من ذنبه، والذي أحبه الله - سبحانه وتعالى - حتى إنه يشفع لجميع بني آدم يوم القيامة يسأل أصحابه الرأي والمشورة، فما باننا لا نتجاوز فيما بيننا خاصة بعد أن وفرت الدولة الفرصة للمشاركة وإبداء الرأي الحر المستنير من خلال مركز الحوار الوطني وهذه عادة ولادة الأمر في بلادنا - حفظهم الله - الذين يفتحون الباب على مصراعيه من أجل دعم الديمقراطية وإتاحة المجال من خلال منابر الرأي المختلفة ومنها وسائل الإعلام مرئية ومسموعة ومقروءة. إن مساحة الحرية التي يوفرها ولادة الأمر في وطننا، قلما نجدها في مكان آخر حولنا. وهذا ينم عن قوة وثقة الدولة في أبنائها وولائهم وانتمائهم لثرى هذا الوطن العظيم.

وحبذا لو طبقت الدول في عالمنا الإسلامي والعربي هذه التجربة الفريدة التي نعيشها اليوم، ولتتعامل حكام هاتين الأمتين مع شعوبهم كما يتعامل معنا حكامنا في ظل الديمقراطية والشورى، كما أقرها الإسلام كما أسلفنا، والله المستعان.

من أجل ديمقراطية صحيحة^(١)

يقول الله تعالى في سورة الشورى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُقْفُونَ﴾ (سورة الشورى - آية ٣٨) ، فمعنى أمرهم أي جميع ما يخص معيشتهم وسياساتهم وتوجهاتهم ، فمتى أصبح الناس مؤمنين سهل التفاهم بينهم وأصبح أمرهم شورى بينهم من قوله - صلى الله عليه وسلم - : " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " أو كما قال . فمتى أصبح الواحد منا يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه ، انتفت المصالح الذاتية ، وأصبح الجميع في بوتقة واحدة ، يفكر الواحد منهم تفكير الآخر ولو اختلف معه في الرأي ما دامت المصلحة وحدة واحدة لا تتجزأ ، ومن قوله - صلى الله عليه وسلم - : " مثل المؤمنون في توادهم وتراحمهم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً " ، فمعنى البنيان هو الأساسات والجدران والأسقف فالكُل وحدة واحدة لا تتجزأ يشد بعضها بعضاً . وهناك من الأدلة القرآنية وأحاديث المصطفى - صلى الله عليه وسلم - ما يثبت هذه النظرية ، ولا مجال لبحثها هنا ، وإنما أتينا بمقتطفات الهدف منها توضيح فكرة الديمقراطية في الإسلام ، وهي إن المؤمنين أمرهم شورى بينهم . كان لي قبل أكثر من (١٥) سنة لقاء مع أحد مديري الشركات الكبرى في فرنسا ، حيث دعاني للعشاء في أحد مطاعم باريس ، وتناقشنا عن الديمقراطية ، وسألني سؤالاً مباشراً " كم من الزمان تحتاجون أيها العرب لتطبيق الديمقراطية التي نتم بها نحن الغربيون ؟ " فأجبت ببساطة ربما ٢٠ إلى ٣٠ سنة من الآن - أي في ذلك الوقت - فأجابني بسخرية أظن أنك تحلم ، فنحن الفرنسيين أخذنا من الوقت ٣٠٠ سنة ، حتى نعمنا بما نتم به الآن من ديمقراطية وحرية .

الحرية والديمقراطية الصحيحة أمنية كل إنسان يعيش على وجه هذه البسيطة ، ويقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " كما تكونوا يولى عليكم " . علينا أولاً إصلاح أنفسنا وبيوتنا وأهلينا وأبنائنا ، ولنا في التاريخ الإسلامي خير برهان ، حيث كان الخليفة الأموي - رحمه الله - عمر بن عبدالعزيز أروع الخلفاء مخافة من الله ، وكانت فترة حكمه خير فترة ، حيث فرغ بيت مال المسلمين من المال الذي

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٢٥٣) بتاريخ ٢٢/٩/٢٠٠٢م .

يجبى من أهل الجزية لتحول الكثير منهم للإسلام، لما لمسوه من عدل الحاكم عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله - حتى اعتبره الكثير من المؤرخين الإسلاميين خامس الخلفاء الراشدين، ولما توفاه الله وتسلم الحكم من بعده أحد خلفاء بني أمية، عادت حليلة إلى عاداتها القديمة حتى إنه يقال، إن أحد رعاة الشاة في اليمن عندما قبض الله روح أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله - وهو في الشام، قال الراعي: اليوم قبض (مات) الأمير الصالح فسئل كيف عرفت ذلك؟ قال كان الذئب يختلط مع شويهاتي، وكان لا يمسه بسوء، لأن عدل أمير المؤمنين - رحمه الله - عمر بن عبدالعزيز شمل الحيوانات، حتى إن الذئب لا يؤدي خرافه، فيوم موته هجم الذئب على شويهاتي وقتل منها ما قتل، لذلك اعتقد الراعي أن أمير المؤمنين قد قبض، وذلك ما حصل فعلا - فسبحان الله - إن عدل الراعي يشمل الرعية بما في ذلك الحيوانات.

فعلينا حكومة وشعباً أن نصلح أنفسنا أولاً، وعلينا حكومة وشعباً تنقيف أبنائنا وبناتنا بثقافة الإسلام ومبادئه النيرة والتي متى ما طبقناها - بمشيئة الله -، صلحنا، وعلينا جميعاً حكومة وشعباً مسؤولية أمام الله أولاً ثم أمام التاريخ، لنثبت أننا - بمشيئة الله - قادرون على تغيير الأمور لصالح الدين أولاً ثم الوطن ثم لأنفسنا ولحكمانا لنصبح - بمشيئة الله - كما قال الله - سبحانه وتعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (سورة آل عمران - آية ١١٠)، فأرجو من الله سبحانه وتعالى ثم من ولاة الأمر السعي الحثيث لتنقيف أبنائنا وبناتنا منذ السنوات الأولى للدراسة، وإدخال مادة جديدة في الدراسة، فبهيأ من المراحل الأولى للتعليم وهي الروضة والتمهيدي، ومن ثم كل المراحل تكون هذه المادة باسم الثقافة الإسلامية، لنغرس في أبنائنا حب الله وحب رسوله الكريم - صلى الله عليه وسلم - حيث يقول الله فيه: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ (سورة القلم - آية ٤)، فالأخلاق هي أساس العدل والحكم والرفاهية ولنا - بمشيئة الله - مقالات أخرى في هذا الموضوع، أرجو من الله - سبحانه وتعالى - وإن تكون للصالح العام.

استغلال السلطة الكارثة والآثار المدمرة^(١)

طالعتنا جريدتنا الغراء الاقتصادية بعددها رقم (٢٢٢٣) بتاريخ ١٠ رمضان ١٤٢٣هـ الموافق ٢٠٠٢/١١/١٥م على صفحتها الأولى، تحقيق عن إنهاء عقود موظفين ثبت استغلالهم للسلطة، وقد تهللت أساري من هذا العنوان وبدأت بقراءة التحقيق بنهم وشغف، ولكن ما إن تعمقت بالقراءة، حتى أصابني الإحباط حيث إن هؤلاء الموظفين الذين تم فصلهم لاستغلالهم السلطة، هم موظفون يعمل بعضهم على البند ١٠٥، والبعض الآخر على عقود التشغيل، أي أنهم من صغار الموظفين، وأي سلطة عادة تكون بيد هؤلاء، أنا هنا أبارك لوزارة الحج هذه الخطوة ولكن علينا أن نراجع جميع موظفي الدولة ممن يستغلون سلطاتهم، وهم إما في السلطة العليا، أو السلطة المتوسطة، أي إما كبار الموظفين أو موظفي الإدارة الوسطى من مهندسين ومديرين ماليين... الخ. إننا نرى ونسمع وأمام الله خلقه كما يقولون إن هناك موظفين حكوميين يملكون أموالاً طائلة الله أعلم من أين أتوا بها؟!

فالواجب على الدولة - ومن خلال الأجهزة الرقابية المختلفة - أن تبدأ بالرؤوس الكبيرة، وعليها أن نعلم أن استغلال المناصب لم يكن حديثاً في مجتمعنا الإسلامي ولكن له جذوره والتي تمتد إلى عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - حيث يقول: "لعن الله الراشي والمرتشي والرائش" فالراشي من يقدم الرشوة، والمرتشي من يأخذها، والرائش هو الوسيط. والرشوة كما هو معروف هي أما إحقاق باطل، أو إبطال حق، ويندرج تحتها أكل أموال الناس بالباطل، حيث انتشر في مجتمعاتنا الإسلامية والعربية طلب الرشوة، لتسهيل الحق، ولم يعد مقتصراً على إبطال حق أو إحقاق باطل، أي أن أصحاب الأعمال أو الحاجات يجبرون على دفع الرشوة للحصول على حقوقهم المكتسبة، وهذه آفة من آفات هذا الزمان.

ومتى ما انتشرت الرشوة في مجتمع، بدأ الخراب ينهش بأساسات الحكم والمجتمع، حتى تضيق الأمانة والتقوى، ولعلنا نعتز بقول الله - سبحانه وتعالى -:

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٢٧١) بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٣م تحت عنوان (كارثة إساءة استخدام السلطة).

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ (سورة الطلاق - آية ٢-٣)، فمتى طبقنا قول الله - سبحانه وتعالى - على أنفسنا استطعنا - بمشيئة الله - الرقي بمجتمعاتنا، واستطعنا - بمشيئة الله - الإبداع والإنتاج الذي سيحقق لنا التقدم وسعادة ورفاهية شعوبنا.

لذا فاني أرجو من ولاة الأمر أن يعيدوا سياسة المغفور لهما - بإذن الله - الملك سعود والملك فيصل عندما رفعوا راية من أين لك هذا؟ حتى إنه يقال إنه في أيام الملك فيصل - رحمه الله - وزعت استمارات على كبار المسؤولين يسأل من خلالها عن أملاكهم ومن أين حصلوا عليها؟ ويقول المثل: "من أمن العقوبة أساء الأدب" لذا ما لم نعيد التفكير في إيجاد حلول ناجعة وناجحة لآفة الرشوة، فلن نستطيع التقدم إلى الأمام، وستكون آفة الرشوة، كالكرة الحديدية المربوطة بأقدامنا، والتي تمنعنا من التحرك. إنني أهيب بالمسؤولين إعطاء هذا الموضوع أهميته، ولتكن تجربة وزارة الحج حافزاً لنا جميعاً، بتطبيقها على المستويات العليا من الإدارة.

خواطر بمناسبة البيعة (١)

بمناسبة مرور تسعة عشر عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ومبايعته من قبل أهل الحل والعقد، خطر في مخيلتي واقعة لا يمكن للمرء نسيانها، فعادت بي الذاكرة لعامي ١٤٠٥هـ أو ١٤٠٦هـ على ما أذكر عندما قام خادم الحرمين الشريفين - رحمه الله - بافتتاح أكبر مدينة عسكرية تنشئها وزارة الدفاع، وكنت حينئذ مديراً عاماً للأشغال العسكرية بوزارة الدفاع، الجهة المشرفة على المشروع. وكان خادم الحرمين الشريفين وفي معيته صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد ووزير الدفاع والطيران، وكذلك وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي، في حافلة مخصصة لهذه المناسبة، وفي جولة في ربوع مدينة الملك خالد العسكرية بحضر الباطن، وكان لي شرف القيام بتقديم الشرح وتوضيح معالم المدينة العسكرية لخادم الحرمين الشريفين وضيوفه الكرام.

وعند الانتهاء من الجولة التفقدية وكنا باتجاه الضيافة، علق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة، وكان ولياً للعهد ووزيراً للدفاع القطري آنذاك، بأن هذه المدينة العسكرية أكبر من الدوحة عاصمة دولة قطر، فكأنما أراد خادم الحرمين الشريفين أن يبدأ أحد بالحديث، ليشرح سياسة حكومته الاقتصادية، فقال: "إننا لما من الله علينا بالنعمة والدخل الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط، جلبنا أبناءنا أصحاب الشهادات العليا من حملة شهادات الدكتوراة كل في تخصصه، وعيّنهم وزراء، وطلبنا منهم البدء فوراً في تنفيذ المشاريع المختلفة من مطارات، وطرق، ومستشفيات، وجامعات، وجميع ما يحتاجه أبناء شعبنا - وما زال الحديث لخادم الحرمين الشريفين - ففاجأني أحد الوزراء ممن يحمل شهادة الدكتوراة بالاقتصاد، وقال لي بالحرف الواحد: إننا في المملكة يجب أن نقوم بتنفيذ هذه المشاريع تدريجياً، لأن تنفيذها في وقت واحد سيرفع التكلفة، ويسبب تضخماً في الاقتصاد، فأجبت: إن علينا الإسراع في تنفيذ هذه المشاريع، لأن الدول العظمى

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٦٠١) بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٠م.

لن تسمح لنا بجمع هذه الثروة، ولن يهدأ لها بال حتى تتأكد من زوالها. وهنا لي وقفة مع هذا الحديث، حيث إن بعد نظر وحنكة خادم الحرمين الشريفين، وتجربته الطويلة بالسياسة الدولية، أثبتت نظريته الثاقبة، وكانت حرب الخليج الأولى ما بين العراق وإيران في أوجها، وكانت دول الخليج العربي تدعم العراق بالمال والسلاح، وما اختلاق غزو العراق للكويت وبدأ حرب الخليج الثانية إلا استمراراً للسياسات الأولى، والهدف منه امتصاص ثرواتها وذلك باختلاق المشاكل لشراء الأسلحة والعتاد الحربي من أمريكا ودول الغرب، فهذا ما كان يقصده خادم الحرمين الشريفين، عندما كان يتناقش مع أحد وزرائه المختصين بالاقتصاد، فتحن في هذه البلاد الحبيبة نعمنا بالخير والرفاهية والأمن والاستقرار - والله الحمد - بفضل السياسة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين، ليس فقط منذ مبايعته ملكاً للمملكة، ولكن كانت لمساته واضحة أيضاً عندما كان ولياً للعهد في عهد المغفور له - بإذن الله - الملك خالد بن عبدالعزيز.

هذا من جهة حكمة وسياسة خادم الحرمين الشريفين، كما لا يفوتني عندما كنت مديراً عاماً للأشغال العسكرية وكنا نعد تصاميم الضيافة الخاصة بخادم الحرمين الشريفين، وكذلك ضيافات قادة مجلس التعاون الخليجي في مدينة الملك خالد العسكرية بحضر الباطن، لغرض عقد اجتماع مجلس التعاون الخليجي بمدينة الملك خالد العسكرية، وطلب مني الأمير سلطان بن عبدالعزيز الذهاب لمقابلة خادم الحرمين الشريفين لعرض التصاميم على جلالته، وأخذ موافقته المبدئية. وكانت زيارتي له عندما كان - رحمه الله - يسكن في الناصرية، وذهبت في إحدى الليالي فقابلني معالي محمد السليمان السكرتير الخاص لجلالته، ولم انتظر أكثر من ربع ساعة إلا وأنا بحضرة جلالته وجها لوجه، فانتابني رهبة حيث إنه لأول مرة في حياتي أقابل الملك وجها لوجه، ومن دون حرس ولا حضور جماهيري، فلاحظ - رحمه الله - ذلك فسألني إن كنت أرغب في تناول عصير، فأجبت بالنفي، فقال: - رحمه الله - إن هذا عصير طازج وليس محفوظاً، وكأنما أراد إزالة الرهبة من قلبي. بعدها بدأت أنا وزميلي بشرح التصاميم لجلالته، وهو يوجهنا، ومرت ساعة كاملة كأنما كانت دقيقة واحدة، وذلك يعود لتواضعه وإنسانيته.

وهاتان تجربتان لي مع خادم الحرمين الشريفين، رأيت أن اسطرهما
بمناسبة مرور تسعة عشر عاماً على مبايعته ملكاً للمملكة، ولا يفوتني في
هذا المقام أن أذكر إخواني وأخواتي مواطني هذه البلاد الحبيبة أن البيعة
في رقابهم، حيث إن الشريعة الإسلامية تتطلب المبايعة من قبل أهل الحل
والعقد، وباقي المواطنين ملزمون بها، وأن طاعة ولاة الأمر واجبة بالقرآن
والسنة، بل إن الجهاد - وهو الذي يأتي بالمرتبة الثالثة من الأعمال المحيية
إلى الله بعد الصلاة في وقتها وبر الوالدين - لا يجب أن يقوم به المسلم إلا بعد
الاستئذان من ولي الأمر.

(١) ضربة معلم

تعتبر زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى كل من الصين والهند كأول زيارة له خارجية منذ اعتلائه العرش، ضربة معلم لأن الصين تنمو بنسبة ٩,٩% لعام ٢٠٠٥م، ونمو متزايد للهند حيث يوجد أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة من ذوي الدخل المتوسط، أي بعدد سكان أمريكا. والصين والتي تزدد عدد سياراتها بحوالي مليون سيارة في السنة حتى أصبحت تحتل المرتبة الثانية عالمياً، والتي كانت تحتلها اليابان- بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني أن المملكة لا تحتاج لأمريكا ولا للدول الغربية لبيع إنتاجها من البترول، ومما يؤكد سياسة الملك عبد الله بفتح أبواب الصين والهند وهي سياسة لصالح الوطن والمواطن، تخبط الرئيس الأميركي جورج بوش، حيث أعلن في خطاب الأمة أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت خططا للاستغناء عن بترول الخليج، بحيث يقل استيراد الولايات المتحدة الأمريكية من بترول الخليج بنسبة ٧٥% في عام ٢٠٢٥م.

وهذا غير ممكن لأن دول الخليج تملك ٦٠% من احتياطي الزيت العالمي، ومما يزيد كفاءة إدارة حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله أنه تمت مناقشة زيادة التقارب بين الصين والمملكة بزيادة عدد مصافي تكرير البترول في الصين من قبل المملكة، وإعطاء الصين مناطق امتياز للتنقيب عن الغاز في المملكة. كما اقترحت الحكومة السعودية على الهند توسعة التعاون بين البلدين عن طريق فتح الهند امتيازات للتنقيب عن الغاز، واستثمار السعودية بمصافي بترول في الهند، مما يخدم مصلحة المملكة وكلا من الصين والهند كبليدين واعدلين في الاقتصاد والقوة.

وللعلم فإن احتياجات الهند فقط من البترول الخام سيتجاوز ستة ملايين برميل يوميا خلال العشرين سنة القادمة، وأرى أن هاتين الزيارتين لكل من الصين والهند، وكذلك الباكستان وماليزيا، رسالة قوية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، فلنأخذ مثلاً الهند ولديها جامعات من أفضل جامعات العالم

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٤٥٢٣) بتاريخ الثلاثاء ٢٩ محرم ١٤٢٧هـ الموافق ٢٨ فبراير

٢٠٠٦م بعنوان (التوجه السعودي إلى الصين والهند).

حتى في إدارة الأعمال، فالكليات مثل (Indian Institute of Management) وهي كليات متخصصة في إدارة الأعمال، تمنح درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA)، وهناك ست كليات في حيدر أباد في الهند من أفضل عشر كليات في الإدارة في العالم، حتى إن كلية الإدارة في جامعة هارفارد، وهي أشهر كلية في الإدارة في العالم في إدارة الأعمال، ترشح لعمادتها أحد خريجي كليات الإدارة (IIM) في حيدر أباد.

وتعتبر الفرص قوية جداً لهذا المرشح ليكون عميداً لكلية الإدارة في جامعة هارفارد الأمريكية الشهيرة. لذا فعلينا أن ننظر إلى سياسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله على أنها سياسية حكيمة، وأن بداية زيارته للدول الآسيوية وعلى رأسها الصين والهند لم تأت من عبث، ولكن أتت من رؤية عميقة مستقبلية لما ستكون عليه علاقة المملكة مع بلدان العالم.

لذا أرى أنه قد بدأ الآن دور المملكة القيادي التأثير في السياسة العالمية لما للمملكة من ثقل، بفضل من الله، ثم الاحتياطات الكبيرة من الزيت الخام، وسوف نرى في المستقبل - بمشيئة الله - سياسات حكيمة لخادم الحرمين الشريفين وحكومته تنصب نتائجها في صالح الوطن والمواطن.

كيف نحقق رفاهية مواطنينا؟^(١)

في صفحة فضاءات صحافية من جريدة الاقتصادية في العدد (٢٧٢٦) بتاريخ السبت ١٧ أبريل ٢٠٠١م واقتباساً من جريدة "لوس أنجلوس تايمز الأمريكية" بتاريخ ٢٠٠١/٤/٦م وتحت عنوان (السويديون الأكثر رفاهية في العالم) استخلصت جريدة (لوس أنجلوس تايمز) أن السبب وراء رفاهية الشعب السويدي يعود إلى عاملين: أولهما هو التطور الهائل والسريع في مجال التعليم، حيث اهتمت السويد منذ وقت مبكر بالجانب التعليمي، وحققت معدلات عالية من التعليم بين أبنائها، وسبق لنا أن كتبنا في الاقتصادية كيف أن بعض دول النمر الآسيوية مثل ماليزيا تخصص نسبة كبيرة من ميزانيتها للتعليم، مما أتاح لها المجال وأعطاه الميزة الجيدة لجذب الاستثمارات الأجنبية لوجود العمالة المدربة المتعلمة التي يحتاجها سوق العمل.

وكذلك الأمر بالنسبة لليابان وكوريا وغيرهما من الدول التي أنفقت بسخاء على التعليم، فهو إنفاق مخلوف واستثمار ممتاز، والدليل على ذلك رقي الأمم بالتعليم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. أما العامل الثاني فيعود كما تقول جريدة "لوس أنجلوس تايمز" إلى التطور الهائل في مجال الاتصالات، وللسويد تاريخ تليد في مجال تطوير وتطبيق تقنيات الاتصالات، "فقد كان هناك أكثر من ٤٠٠٠ خط هاتفي في السويد عام ١٨٩٥م وهو يعتبر رقماً قياسيًّا في ذلك الوقت"، وظلت السويد تحقق الإنجازات الهائلة في مجال التكنولوجيا والاتصالات، حيث تحتل السويد المرتبة الأولى في العالم من حيث انتشار "الإنترنت" فأكثر من ٧٠٪ من السويديين يمتلكون أجهزة كمبيوتر ويتعاملون مع شبكة الإنترنت.

كما أن الحكومة السويدية تخصص ٤٪ من دخلها القومي لتطوير قطاع التكنولوجيا والاتصالات، ونحن هنا في بلادنا الحبيبة السعودية - ومع الأسف - لا نحظى بأقل قدر من خدمات الهاتف، سواء الثابت، أو المحمول، كما يطلبها كل مواطن غيور على بلاده، وإني أجزم أن هناك خللاً كبيراً على جميع أصعدة

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٨٥٩) بتاريخ ٢٠٠١/٨/٨م.

التعليم، بدءاً من التعليم المهني وانتهاء بالتعليم العالي، والسبب يعود إلى بقاء رؤساء هذه الأجهزة بمناصبهم مدة طويلة، حتى حسبنا- نحن المواطنين- إنهم ورثوا هذه المناصب.

أرجو من ولاية الأمر القيام بمراجعة جيدة، ولتكن من جهات محايدة عن إنتاج هؤلاء، فهذه دولة مثل السويد وصلت إلى درجة من الرقي والرفاهية حتى أصبح السويديون أكثر رفاهية في العالم، والسبب يعود إلى التعليم والاتصالات، ونحن في بلادنا الحبيبة نحتاج إلى غربة أجهزة التعليم والاتصالات لنتمكن- بمشيئة الله- من إرساء أسس الرفاهية لمواطنينا.

كيف نختار المسؤولين؟^(١)

لكل دولة معاييرها الخاصة في اختيار المسؤولين، فمثلاً في البلاد الديمقراطية مثل أمريكا، أوروبا، واليابان، هناك تحالفات سياسية تملئها الظروف المحيطة لاختيار هؤلاء المسؤولين، فمثلاً إن كان الرئيس المنتخب في الولايات المتحدة الأمريكية محافظاً، يختار نائباً له يميل إلى الليبرالية لتكملة الحلقة، فيصبحا مكملين لبعضهما البعض، وهذا الاختيار يتم بعد اختيار كل حزب مرشحه للرئاسة. كما يؤخذ بعين الاعتبار الولاية التي ينتمي إليها مرشح الرئاسة، فإن كانت من الجنوب مثل جورج بوش الابن حاكم ولاية تكساس، وهو المرشح للحزب الجمهوري، يتم - في العادة - اختيار نائب الرئيس، إما من الولايات الشمالية، أو ولايات الوسط، فهناك معيار للاختيار هو كسب أصوات الناخبين، وعادة ما يكون نائب الرئيس في الظل، ويبرز عمله في النواحي الاجتماعية، والإنسانية، والعلاقات العامة، وهكذا في الدول الأخرى.

فإذا أخذنا على سبيل المثال دولة مثل تركيا، فنظراً لتعدد الأحزاب تكون هناك تحالفات ما بين الحزب الذي يحصل على أكثر الأصوات، مع بعض الأحزاب الأخرى الصغيرة، لتكملة العدد المطلوب من أصوات البرلمان، لتشكيل الحكومة برئاسة رئيس الحزب الأكثر أصواتاً، فيتم الاتفاق بين حزب أو أكثر لتشكيل الحكومة، ويتم الاتفاق خلف الكواليس لتقسيم المناصب الوزارية.

إما في بلدان العالم الثالث فيكون معيار الاختيار هو الولاء التام للحاكم بغض النظر عن الكفاءة، فتقع الطامة الكبرى على البلاد، ويتدهور الاقتصاد كما نراه الآن في كثير من الدول الإفريقية الغنية بثرواتها، الفقيرة في اقتصادها، بسبب عدم كفاءة المسؤولين ممن يديرون دفة البلاد، وهناك دول تقع وسطاً بين الدول الديمقراطية ودول العالم الثالث، مثل دول الخليج العربي.

ولكن ينقص هذه البلدان وجود معايير علمية واضحة لاختيار المسؤولين، صحيح أن هناك لجاناً علياً يتم تشكيلها من قبل ولاية الأمر في هذه البلدان، ولكن ينقص هذه اللجان المعايير العلمية المطلوبة لاختيار المسؤولين على مستوى

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية.

الوزراء أو الوظائف الأخرى، أمثال أمناء المدن الرئيسة في السعودية مثلاً، أو رؤساء المصالح الحكومية.

ولذلك نجد- مع الأسف- تدني مستوى الأداء الحكومي عن نظرائه في البلدان المتقدمة، ولنأخذ مثلاً على ما نقصده في هذا المقال وهو اختيار روبرت مكنمارا أبرز وزير دفاع أمريكي في عهد الراحل جون إف كندي، والرئيس ليندون جونسون.

وتم اختيار مكنمارا من قبل الرئيس كيندي حيث تربطهما علاقة عائلية، فمكنمارا هو زوج أخت الرئيس كيندي، وكان يعمل قبل ترشيحه لمنصب وزير الدفاع نائباً لرئيس شركة بكتل المعروفة، ومقرها سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا، ويملك مكنمارا خبرة إدارية ممتازة، وعقلاً تحليلياً، وهو الذي أدخل مبدأ التكاليف المؤثرة Cost Effectiveness. وعند توليه هذه المسؤولية كانت الحرب الباردة على أوجها بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، وكانت حرب فيتنام في بدايتها. لقد كانت ميزانية وزارة الدفاع الأعلى في وقتها، لذا اجتمع مكنمارا بكبار المسؤولين في وزارة الدفاع ومنهم جنرالات الجيش، والطيران، والبحرية، ومشاة البحرية، فسألهم: ما مهمة القوات المسلحة؟ فأجابه المجتمعون حماية الدستور: وكذلك حدود الولايات المتحدة ومصالحها داخليا وخارجياً، بدأ يسأل السؤال بعد الآخر ويحدد المتطلبات كما يراها هؤلاء المسؤولون، وتوصل في عهده إلى أفضل حالات الاستعداد للقوات المسلحة الأمريكية بأقل تكلفة، وهناك أمثلة كثيرة ولكن أشير لهذا المثال فقط لشهرته واقتباسه في كثير من كتب الإدارة.

ولنا في القرآن الكريم وسنة رسول الله- صلى الله عليه وسلم- أكبر الدليل على ما أقول حيث يقول- سبحانه وتعالى-: ﴿قَالَتْ إِحْمِلْهُمَا بِكِبَرٍ آسَفٍ ثُمَّ إِنَّكُم مِّنْ أَتَّخِذَتِ الْقُوَى الْأَمِينُ﴾ (سورة القصص- آية ٢٦)، وقوله- سبحانه وتعالى-: ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهُ﴾ (سورة يوسف- آية ٥٥). وقال الرسول- صلى الله عليه وسلم-: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف". كما أن هناك حالات في عهد رسوله- صلى الله عليه وسلم- حيث اختار المفضل على الفاضل مثل اختيار خالد بن الوليد-

رضي الله عنه - في قيادة الجيش علماً أنه كان في هذه الجيوش من لهم السبق في الإسلام، وكذلك اختياره - صلى الله عليه وسلم - أسامة بن زيد ابن الـ ١٧ سنة قائداً للجيش الذي جهزه النبي - صلى الله عليه وسلم - قبل وفاته، ومن ضمن ذلك الجيش الشيخان أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - .
وأعتقد أنه لوتناط هذه المهمة بمعهد الإدارة وتراجع نتائج دراسة واستنتاجات معهد الإدارة من قبل مجلس الشورى، لتوصلنا - بمشيئة الله - إلى معايير جيدة تؤدي لاختيار أفضل لرجالات هذه الأمة لتسيير دفة الأمور، وكذلك لدول مجلس التعاون الخليجي، فهؤلاء هم بطانات ولاية الأمر ونحن ندعو في كل خطبة جمعة أن يصلح الله بطانة ولاية الأمر.

لكيلا تغرق السفينة (١)

يقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة البقرة: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ (سورة البقرة - آية ١٤٣)، ويقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ ارْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمَكُم مِّنْ فِي السَّمَاءِ" أو كما قال. ويقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "إِنَّ الرِّقْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ" أو كما قال.

إننا كمسلمين نرغب أن نتحاور فيما بيننا بالحوار الهادف البناء، الذي متى ما عملنا به، تم لنا - بمشيئة الله - الوصول للوحدة الإسلامية، والتي هي أساس بقائنا ووجودنا وعزتنا.

لقد شاهدت وسمعت محاضرة الشيخ الداعية عايش القرني في تلفزيون المملكة يوم الأربعاء ١٤٢٤/٣/٢١ هـ الموافق ٢٢/٥/٢٠٠٣ م، وكانت محاضرة ممتازة تشد المشاهد لها، لما فيها من المنطق السليم الذي يتماشى مع تعاليمنا الإسلامية.

وقد أثار إعجابي الطرح الجيد لفضيلة الشيخ بفتح الحوار البناء مع من نختلف معه ويختلف معنا، ليقنع كل منا الآخر بالبرهان البين من القرآن والسنة. وأسهب فضيلته - حفظه الله - في هذا الموضوع وأشاد بالوحدة الوطنية وعدم السماح للمغرضين بتفريق إجماع المسلمين، وكان هذا الطرح بعامته بصيغة الإقتناع، والبعد عن التشنج وتجاهل الرأي الآخر وهو ما نحتاجه في هذه الأيام العصيبة التي تمر بها بلادنا الحبيبة والأمتان العربية والإسلامية جمعاء وما نتعرض له من أعدائنا وأعداء الله.

كما سرني الطرح السليم للدعوة في خطبة معالي وزير الدعوة والأوقاف فضيلة الشيخ الدكتور صالح آل الشيخ، وتوجيهه للدعاة لتبني الوسطية، والتي هي من أعمدة ديننا الحنيف. ونحن نحتاج في هذه الأيام لهذا النمط من الخطاب، الذي يقرب ولا ينفّر، فعلينا جميعاً - حكومة وشعباً - تبني الوسطية في حوارنا وخطبنا، فالمثل يقول: "خير الأمور أوسطها".

نحن بحاجة إلى تعليم أبنائنا وتربيتهم التربية الإسلامية التي لا غلو فيها ولا

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٥٢٥) بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٦ م.

تفريط، والتي أمرنا بها رسول الأمة محمد - صلى الله عليه وسلم - يقول أنس بن مالك خادم النبي - صلى الله عليه وسلم - "خدمت رسول الله عشر سنين وأنا فتى صغير، لم أر النبي - صلى الله عليه وسلم - عبوساً أو غاضباً لأمر قصرته فيه بخدمته، وكانت اسعد أيامي وأفضلها، عندما كنت بخدمة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -". يقول أحد المفكرين الأوروبيين: "لعنة الله على شارل مارتن آخر تقدم أوربا عدة قرون". ويشير هذا المفكر لمعركة بلاط الشهداء، والتي وقعت أحداثها على أبواب باريس عاصمة فرنسا، عندما هزم الفرنسيون وحلفاؤهم الجيش العربي المسلم بقيادة الشهيد عبدالرحمن الغافقي.

وكان قصد هذا المفكر أن هذه الهزيمة أخرت تقدم الأوروبيين، لأن الإسلام نشر العلم والمعرفة في دولة الأندلس، وكانت رغبة هذا المفكر سيطرة المسلمين على أوربا كلها، لتتعم أوربا بالتقدم والرفي الذي يجلبه المسلمون معهم. أين نحن اليوم من ذلك؟ أين نحن من رسول الأمة الذي زار جاره اليهودي، والذي كان يضع الأوساخ والقاذورات في طريقه - صلى الله عليه وسلم - عندما رأي توقف اليهودي عن إيذائه. فلما سأله اليهودي عن سبب زيارته له، قال رسول الأمة - صلى الله عليه وسلم -: "لقد لاحظت توقفك عن رمي الأوساخ والقاذورات في طريقي، فجزمت أنك مريض، فأتيت للأطمئنان عليك ومواساتك"، هذا هو حق الجار للجار في الإسلام، فأسلم اليهودي.

إن الدين المعاملة، وبهذه المعاملة الإنسانية أسلم اليهودي الذي كان يكن العداوة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي طبق أوامر الله، حيث يقول - سبحانه وتعالى - في سورة فصلت: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (سورة فصلت - آية ٣٤).

علينا البدء من الآن بانتهاج الوسطية والتي أمرنا بها ديننا الحنيف، والبعد عن الغلو والتعصب الأعمى، والذي أوصلنا إلى ما نحن فيه من تخلف وضعف. إن الله - سبحانه وتعالى - حاور رسله من نوح - عليه السلام - مروراً بأبي الأنبياء إبراهيم - عليه السلام - إذ يقول نوح مناجياً ربه في سورة هود: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَخْلَمُ الْخَوَكِينَ﴾ (٤٥) قَالَ

يَنْتُحِ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَتَّبِعُنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿٦٦﴾ (سورة هود- آية ٤٥-٤٦)، وسبب مناجاة نوح- عليه السلام- قول الله: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُوُّرُ فُلْنَا أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ ﴿٤٠﴾ (سورة هود- آية ٤٠).

وكذلك مناجاة إبراهيم- عليه السلام- عندما قال في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُ ثَوَمِينَ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ﴿٦١﴾ (سورة البقرة- آية ٢٦٠) وهناك والأمثلة الكثيرة للحوار الهادف البناء، علينا جميعاً حكومة وشعباً، ومفكرين، أن نتبنى الحوار الهادي الهادف البناء، وقبول الرأي الآخر ومقارعته بالحجج والبراهين.

وتعاونوا على البر والتقوى^(١)

يقول الله - سبحانه وتعالى - في محكم كتابه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝٢﴾ (سورة المائدة - آية ٢)، ويقول - سبحانه وتعالى - في سورة آل عمران ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝١١٠﴾ (سورة آل عمران - آية ١٠٤) ويقول - النبي صلى الله عليه وسلم -: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ"، ويقول المصطفى - صلى الله عليه وسلم -: "الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَيْتَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَشَبَكَ أَصَابِعَهُ" ويقولون في أوروبا "إن كل مواطن سويسري هو مخبر للحكومة" وهناك في أمريكا نظام يطلق عليه Citizen Arrest أو إلقاء القبض بواسطة المواطن أي أن المواطن الأمريكي عندما يرى من يخالف القانون يطلب منه الانصياع لأمره بقوله: Citizen Arrest أي أنك مقبوض عليك بالنظام المدني.

وهذا النظام يعطي المواطن الأمريكي العادي سلطة الشرطة، بحيث لو هرب مرتكب المخالفة، يعتبر بالقانون الأمريكي هاربا من العدالة، فتزداد العقوبة عليه. وأسوق هذه القصة التي عايشتها حين كنت مع ابني وهو يسوق السيارة في موكب جنازة متجهين من مسجد الراجحي بالربوة إلى مقبرة النسيم، وعند توقفنا عند إحدى إشارات المرور، لاحظت سيارة أمامنا يستقلها بعض الأخوة المقيمين، فألقى السائق باقي عنقود من العنب في الشارع، فنزلت من السيارة وأخذت باقي العنقود، وسألت السائق هل لديه مكان لهذا العنقود. أم أخذه معي، فأخذه بنفس ضيقة وما أن فتحت إشارة المرور الضوء الأخضر، إلا وأرى هذا السائق يرمي بالعنقود في الشارع وكأنه يتحدى من أعطاه درساً مؤدباً بالمحافظة على النظافة، فما كان مني إلا أن قلت: "إنا لله وإنا إليه راجعون" لأنه - وللأسف - لا توجد أنظمة تمنع الإساءة لنظافة مدنتنا وشوارعنا.

ولقد تذكرت في هذه اللحظة قصة أحد أقربائنا، وقد كان في عطلة صيفية في

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٣٨٧) الجمعة بتاريخ ١٠/١/٢٠٠٢ م.

أوروبا، وكان يتسوق مع بعض أصدقائه في مدينة (Ve-vey) في سويسرا، فلما أراد أن يغادر موقف السيارات، وأراد أن يعيد غطاء السيارة، فلم يعمل أوتوماتيكيا كما هو مصمم له، أخذ يضرب بيده على هذا الغطاء بقوة، لعله يستطيع إطلاق الغطاء من مكانه. وكان هناك رجل كهل يجلس على كرسي بحديقة قريبة من مواقف السيارات، واعتقد هذا الرجل السويسري أن صاحبنا سارق لهذه السيارة، لأنه استخدم العنف وضرب بقوة على غطاء السيارة، وأيضا لأن شكله أجنبي، فأبلغ الشرطة، فما إن وصل إلى مدينة Montroux، وهي قريبة من مدينة فيفي في سويسرا، إلا والشرطة توقفه في موقف السيارات وتطلب منه رفع يديه، كأنما هو مجرم، وبدأت بتفتيشه، فلما تأكد الشرطي أن السيارة ملكا لصاحبنا اعتذر له، وذكر له أن الشرطة تلقت بلاغا من أحد المواطنين.

إنني لأرجو من ولاة الأمر دراسة مشاركة المواطن بالمحافظة على الأمن، وكذلك نظافة مدننا وشوارعنا، وإيجاد التشريعات التي تسمح للمواطن وتعطيه الصلاحية بمشاركة الدولة في المحافظة على أمن بلادنا الحبيبة، والمحافظة على بيئة نظيفة صحية، كما يمكن أن يوظف مواطنون غير متفرغين، إما بالتطوع أو بمقابل، عن طريق إعطائه جزءا من قيمة المخالفة التي تحرر للمخالف، مع تدريب هؤلاء المواطنين سواء من يرغب التعاون مع الشرطة أو مع المرور أو مع البلديات، وأعتقد انه خلال العقود الماضية كان هناك نوع من هذا التعاون، بحيث يعطي المواطن المتعاون دورة قصيرة وبطاقة توضح انتمائه للجهة الحكومية المعنية. إنني أجزم لو درست هذه الفكرة بتمعن، وعرض التشريع على مجلس الشورى، وتم إقرارها، فإننا سنضيف لبنة لأمننا ولبينتنا.

خطة لتطوير الكفاءات^(١)

تضع الدول المتقدمة خطاً لتطوير المستقبل الوظيفي Career Development Plan لجميع العاملين، سواء في القطاع العام أو الخاص. وأذكر أنه أثناء حضوري دورة عسكرية في فورت بلفوار Fort Belvoir في ولاية فرجينيا Virginia في الولايات المتحدة الأمريكية، كان لي محادثة مع بعض الضباط المسؤولين، وكان ذلك في عام ١٩٧٢ م، وكان وقتها يتم تداول أسماء لترشيحها لمنصب رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، وهي أعلى سلطة عسكرية في البلاد. فسألت من يمكن أن يتم تعيينه من قبل رئيس أمريكا لهذا المنصب؟ فطرح عدة أسماء، فسألت: ما هي المعايير المستخدمة لاختيار رئيس هيئة الأركان المشتركة؟ فأجابني أحد المسؤولين بأن هذا الاختيار تم قبل أكثر من ثلاثين عاماً. فسألته كيف؟ فأجابني: أن هناك خطط تطوير المستقبل الوظيفي للضباط، معتمدة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) فيتم اختيار عدد محدد من كل دورة من دورات كلية الحرب الأمريكية وست بوينت West Point ما بين ٢٠ إلى ٣٠ متخرجاً، يتم اختيارهم بعناية فائقة، وبموجب معايير محددة، ومن ثم يتم إدخالهم في برامج المستقبل الوظيفي Career Development Plan لتأهيلهم جميعاً للمناصب القيادية، ومنها رئيس هيئة الأركان المشتركة.

فعندما تنتهي مدة رئيس هيئة الأركان المشتركة، وهي في العادة أربع سنوات، يتم اختيار الخلف بسرعة ويكون أهلاً لهذا المنصب. لذا نرى تقدم ورقي الجيش الأمريكي، حتى أصبح أقوى وأفضل الجيوش على الإطلاق، وينطبق هذا المبدأ أي مبدأ المستقبل الوظيفي Career Development Plan أيضاً على القطاع الخاص. فيجب على كل شركة أن تعد موظفيها بالتدريب على رأس العمل ومن خلال الدورات والندوات، بحيث يسهل على الشركة استبدال أي مسؤول في الشركة بدون عناء يذكر، فتستمر الشركة بالازدهار والتطور.

لهذا نرى تقدم الغرب ورقية وتأخر الشرق وتدهوره. وبما أننا في بلادنا الحبيبة، وخلال الأشهر القليلة القادمة، سيتم - بمشيئة الله - تشكيل مجلس

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٣٤١٣) بتاريخ ٢٤/١٤/٢٠٠٣ م.

الوزراء السعودي كالعادة كل أربع سنوات، فحبذا لو ينتهج ولاية الأمر وضع خطط مستقبلية لوضع معايير وخطط المستقبل الوظيفي، ليتمكن ولاية الأمر من خلال اللجان المعنية بترشيح الوزراء ونواب الوزراء من اختيار أفضل أبناء البلد لخدمة دينهم ومليكهم ووطنهم. وأني اعتقد أن موضوع الولاء للدولة ولولاية الأمر هو الأعلى في بلادنا الحبيبة، حيث لا توجد لدينا أحزاب أو تجمعات سياسية تختل بسببها درجة الولاء.

وبما أننا - ولله الحمد - نحكم بكتاب الله وسنة نبيه الكريم، فعلينا الإقتداء بأوامر الله - سبحانه وتعالى - حيث يقول: - سبحانه وتعالى - على لسان ابنة النبي شعيب: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأَيُّهَا اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (سورة القصص - آية ٢٦)، وقول يوسف - عليه السلام -: ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا﴾ (سورة يوسف - آية ٥٥)، فنرى الأمانة والقوة والعلم والحفظ هي معايير جيدة، يمكننا تطبيقها في عالمنا الدنيوي، خاصة أننا في هذا الزمان نمر بأزمات سياسية واقتصادية كبيرة، تحتاج لأولى العزم من الرجال المخلصين العالمين الأقوياء الأمناء المحافظين. فالله أسأل التوفيق والسؤدد لولاية أمرنا، وإن يعينهم الله على اختيار البطانة الصالحة من المسؤولين، الذين يعينونهم إذا ذكروا ويذكرونهم إذا نسوا، ويمكننا تطبيق برامج المستقبل الوظيفي لجميع قطاعات الدولة، وكذلك في القطاع الخاص، فحبذا لو يبتنى معهد الإدارة العامة، وكذلك جامعاتنا، عقد الندوات والدراسات الخاصة بالمستقبل الوظيفي، أو ما يسمى باللغة الإنجليزية Career Development Plan لنتمكن - بمشيئة الله - مع الإعداد الجيد للمناهج الدراسية من المراحل الابتدائية، حتى المراحل الجامعية، أن نخرج جيلاً يتمكن - بمشيئة الله - من الرقي ببلادنا الحبيبة لما يتطلع إليه أبناؤنا

الهلال الأحمر الخدمات المطلوبة والدعم المقترح (١)

تتقدم الأمم مع تقدم الخدمات التي يحصل عليها المواطن، فلا يشقى في حياته اليومية طلباً للخدمة التي يحتاج إليها من طبابة ومواصلات سريعة وأمنة وخلافه، مما يحتاج إليه المواطن، فتتصب طاقاته للإنتاج والإبداع، لذا رأينا تقدم الغرب وتأخر الشرق. ونحن في بلادنا الحبيبة من الله علينا بوجود أقدس بقعتين في العالم قبله المسلمين مكة المكرمة ومدينة رسولنا العظيم محمد - صلى الله عليه وسلم - مما يستدعي معه تقديم خدمات الرعاية الصحية والإسعاف على الطرق السريعة، ومنافذ الحدود، والتي يقدم من خلالها مئات الآلاف من الحجاج والمعتمرين، قاصدين بيت الله الحرام، ومدينة رسول الأمة محمد - صلى الله عليه وسلم -.

وبعض هؤلاء المعتمرين والحجاج يأتون لبلادنا الحبيبة عن طريق البر، وكما هو معلوم فإن مدننا التي تتوفر فيها المستشفيات والمستوصفات بعيدة عن بعضها البعض، مما يستلزم إيجاد إسعافات سريعة مجهزة بالمعدات الطبية والفرق الطبية المدربة، ولقد شاهدت شخصياً وأعتقد أن الكثير من القراء شاهد مثلي حوادث سيارات على الطرق السريعة وغيرها، ورأينا تأخر إسعاف المصابين وهناك من الإحصائيات التي لم تتوفر لدى الكاتب، مما يخجل الإنسان منها، بأعداد الموتى الذين لو قدم لهم إسعافاً سريعاً لأمكن - بمشية الله - إنقاذ حياتهم.

نحن نعرف أن الدولة - حفظها الله - تقوم بأعمال جبارة لراحة الحجاج والمعتمرين في مكة والمدينة ولكن - ومع الأسف - لم تبذل جهود مماثلة لهؤلاء الحجاج والمعتمرين خلال رحلاتهم الطويلة منذ دخولهم المملكة حتى وصولهم للديار المقدسة. فنحن نعلم أن هناك جمعية الهلال الأحمر والتي يناط بها مهمة إسعاف الجرحى والمصابين من جراء حوادث السيارات، ولكن الكل منا يعلم عدم مقدرة الهلال الأحمر على القيام بهذه المهمة لقلة وضعف الإمكانيات المالية،

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٤٢٦٩) بتاريخ ١٢/٥/١٤٢٦ هـ الموافق ١٩/٦/٢٠٠٥ م تحت عنوان (وسائل مقترحة لدعم الهلال الأحمر).

فالهلال الأحمر يحتاج إلى سيارات إسعاف جديدة حديثة مجهزة، ويحتاج إلى طائرات هليكوبتر لنقل المصابين بإصابات خطيرة لأقرب مستشفى.

نحن هنا لا نطالب الحكومة بدعم ميزانيات الهلال الأحمر، فالخدمات الماثلة في بلدان العالم إنما تنشأ من دعم التبرعات.

لذا أرى أن تضاف مئة ريال على كل استمارة سيارة ترصد لصالح الهلال الأحمر، كما أرى أن توضع علب جمع التبرعات لدى الأسواق المركزية والبقالات، ليضع المتسوق الهللات التي يرجعها محاسب السوق، كما أرى أن توضع أكياس باسم الهلال الأحمر في الخطوط السعودية فهناك مئات الآلاف من الحجاج ممن يستخدمون الخطوط السعودية في العودة لبلدانهم، وتبقى لديهم مبالغ زهيدة من العملة السعودية، فيتبرع بها الحاج للهلال الأحمر، كما أرى وضع صناديق كبيرة في مطاراتنا لهذه الغرض، إنني أجزم أننا نستطيع بهذه الطريقة الحصول على مئات الملايين من الريالات كل سنة، مما يسمح للهلال الأحمر بتقديم خدمات إسعاف ممتازة للوافدين للحج والعمرة، وكذلك للمواطنين والمقيمين في المملكة.

وقد كان لي حديث مع الدكتور عبدالرحمن السويلم رئيس الهلال الأحمر، تناولنا فيه بعض هذه الأفكار والتي سبق وأن طرح بعضها على المسؤولين، ومما ذكره السويلم أن الهلال الأحمر على استعداد لإرسال الفرق التابعة له، لتحصيل هذه المبالغ دون أي جهد على موظفي الخطوط أو المطارات، وكذلك الحال بالنسبة لعلب التبرعات في الأسواق وغيرها. أرى أنه اقتراح جيد لتقديم خدمات جيدة دون أي ضغط على ميزانية الدولة حبذا لو تبناه مجلس الشورى الموقر.

يجب تكريم المخلصين وعقاب المقصرين

يقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة يونس: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَسْئَةٍ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٦٦﴾﴾ (سورة يونس - آية ٢٦) ويقول الرسول: - صلى الله عليه وسلم - "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" أو كما قال. فالإتقان عبادة والله - سبحانه وتعالى - وعدنا بالجنة لمن يحسن العمل، ويتبع ما أمر الله به وينتهي عما نهى عنه، ووعد بالنار لمن ساء العمل، ويخالف أوامرهم وكذلك نبأنا رسول الأمة - صلى الله عليه وسلم - بأن نعبده الله حق عبادته لننال الثواب والجزاء الحسن، وأنذرنا عما يفضب الله فنلقى العقوبة والجزاء السيئ.

وإذا كان هذا في أمر العبادة فما بالنا ننسى قاعدة الثواب والعقاب في أعمالنا وأنظمتنا، فالعالم كله يطبق مبدأ الثواب والعقاب على كل موظف وعامل سواء كان في القطاع العام أو القطاع الخاص، ويقال: إن الجنرال مكارثر أحد أشهر الضباط في الجيش الأميركي خلال الحرب العالمية الثانية، وقائد قوات الحلفاء في شرق آسيا، عندما انتهت الحرب وعين في منصب رفيع بوزارة الدفاع الأمريكية، وتقدم له أحد الموظفين في الوزارة بمذكرة يطلب فيها ترقية، لأنه خلال الحرب العالمية الثانية قد جمدت وزارة الدفاع ترقية المدنيين. يقول هذا الموظف في مذكرته للجنرال: إنه خلال عمله بالوزارة والذي استمر حوالي عشرين عاماً لم يخطئ خطأ واحداً، فما كان من الجنرال إلا شرح على استدعائه بالفصل من الخدمة لأن الذي لا يخطئ لا يعمل ويقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في هذا السياق: "ما كل مجتهد مصيب فالمجتهد المصيب له أجران، والمجتهد المخطئ له أجر" أو كما قال.

لذا أرى أنه على ديوان الخدمة المدنية وبتوجيه من ولي الأمر، أن يعاد النظر في بقاء الموظفين غير المنتجين أو الكسالى، أو ممن تحوم حولهم الشبهات، خاصة إذا علمنا أن هناك ألوفاً بل مئات الألوف من الشباب السعودي المؤهل والطالب للعمل هم أجدر من هؤلاء بهذه الوظائف، علماً أن أنظمة الخدمة المدنية قد مضى عليها عقوداً ولم يتم تغييرها أو تطويرها، وهذا سبب من أسباب طلبنا وطلب الكثير

من الكتاب والمفكرين بتجديد الدماء في الأماكن الحساسة في أجهزة الدولة،
لنتمكن هذه الأجهزة- بوجود الدماء الجديدة- من خدمة وطنهم ومواطنيهم
وحكومتهم، فمثلاً هناك الكثير من الموظفين غير المنتجين والكسالى وكذلك
من المدرسين والمدرسات الذين ربما يسبب وجودهم ضرراً على العلم والتعليم
والطلبة والطلبات. ويحكى لي أن المدرسات النشيطات والمجتهدات والمخلصات
في عملهن، يحملن ساعات فوق طاقتهن، بينا الكسولات وقليلات المعرفة، يرغدن
بالنعيم عن طريق تكليفهن بساعات عمل قليلة، وربما يكون الشيء نفسه ينطبق
على المدرسين.

إنني أرجو إعادة النظر في جميع أنظمة التوظيف بالقطاع العام بإعادة النظر
في أنظمة الخدمة المدنية وكذلك الخدمة العسكرية، وإعادة النظر بنظام العمل
والعمال فيما يخص القطاع الخاص. إنني لأجزم أنه متى ما طبق مبدأ الثواب
والعقاب في هذا الأنظمة، ستكون النتائج باهرة، وخذ مثلاً العلاوة الدورية فهي
تأتي أوتوماتيكياً، والمفروض أن لا تمنح هذه العلاوة إلا للمجتهدين والمنتجين
كحافز وثواب، ويترك الكسول غير المنتج بدون زيادة، ويمكن تطبيق ذلك على
الترقيات وهكذا.

من الكتاب والمفكرين بتجديد الدماء في الأماكن الحساسة في أجهزة الدولة،
لنتمكن هذه الأجهزة- بوجود الدماء الجديدة- من خدمة وطنهم ومواطنيهم
وحكومتهم، فمثلاً هناك الكثير من الموظفين غير المنتجين والكسالى وكذلك
من المدرسين والمدرسات الذين ربما يسبب وجودهم ضرراً على العلم والتعليم
والطلبة والطلبات. ويحكى لي أن المدرسات النشيطات والمجتهدات والمخلصات
في عملهن، يحملن ساعات فوق طاقتهن، بينما الكسولات وقليلات المعرفة، يرغدن
بالنعيم عن طريق تكليفهن بساعات عمل قليلة، وربما يكون الشيء نفسه ينطبق
على المدرسين.

إنني أرجو إعادة النظر في جميع أنظمة التوظيف بالقطاع العام بإعادة النظر
في أنظمة الخدمة المدنية وكذلك الخدمة العسكرية، وإعادة النظر بنظام العمل
والعمال فيما يخص القطاع الخاص. إنني لأجزم أنه متى ما طبق مبدأ الثواب
والعقاب في هذا الأنظمة، ستكون النتائج باهرة، وخذ مثلاً العلاوة الدورية فهي
تأتي أوتوماتيكياً، والمفروض أن لا تمنح هذه العلاوة إلا للمجتهدين والمنتجين
كحافز وثواب، ويترك الكسول غير المنتج بدون زيادة، ويمكن تطبيق ذلك على
الترقيات وهكذا.

استراتيجية الحوار كفيلة بالقضاء على الإرهاب

يقول الله - سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَٰةٍۭ سَوَٰمٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْأَقْبَدُ ۖ إِنَّا نَقْبِذُ ٱللَّهَ ... ﴾ (سورة آل عمران - آية ٦٤) إلى آخر الآية، فنرى أن الخالق - سبحانه وتعالى - في هذه الآية القرآنية وعلى لسان المؤمنين الذين يطلبون من الكفار الحوار والتفاهم بلغة هادئة بعيدة عن التشنج والتكبر، وكذلك نرى حوار الله - عز وجل - مع إبليس وغيره من الحوارات التي وردت في القرآن الكريم، وفيها حوار النبي - صلى الله عليه وسلم - حيث يقول الله - سبحانه وتعالى - في سورة آل عمران: ﴿ فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ (سورة آل عمران - آية ٦١).

إن من أهم ما جاء فيه الإسلام ورسالة النبي - صلى الله عليه وسلم - هو الحوار البناء لإقناع الكفار وأهل الكتاب من النصارى واليهود، فالحوار الهادي والمناقشة البناءة مع أهل العلم والمعرفة والعلماء إحدى أهم وسائل مكافحة الفكر المنحرف، والذي يدعو لإزهاق النفس البريئة من المسلمين وغيرهم. فالله يقول في محكم كتابه: ﴿ مِنۢ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَن أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ... ﴾ (سورة المائدة - آية ٣٢)، إلى آخر الآية، فهنا يحرم الله - سبحانه وتعالى - في محكم كتابه قتل النفس بدون نفس ولم يحدد الله - سبحانه وتعالى - في هذه الآية النفس المؤمنة بل هي مطلقة أي النفس البشرية، وكذلك الإفساد في الأرض من أعمال التفجير والإرهاب وتخريب الممتلكات.

إنني أرى أنه من القوة الحوار وفتحه على أبوابه، على أن يقوم على أسس صحيحة، يشترك فيه علماء الشريعة، وعلماء النفس، وعلماء الاجتماع، وأرى أن يبدأ ذلك في المساجد والمدارس والجامعات لنتمكن - بمشيئة الله - من خنق هذا الفكر الشاذ على مجتمعنا المسلم، وعلينا ألا نستمتع لبعض الآراء التي تقول: "إن إقامة الحوار مع أصحاب هذا الفكر بعد الوصول إلى هذا المرحلة

المتقدمة من هذه الأعمال غير الإنسانية يعد عملاً غير مفيد". فعلياً أن نتذكر أن هذا الفكر الشاذ والذي يزين في عقلية أصحابه قتل المسلمين كان قديماً ومنذ عهد الخوارج.

وعلياً ألا ننسى كلمات قاتل الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- عبدالرحمن بن ملجم عندما حاول أصحاب علي استجوابه أن قال: "قاتلكم الله لا تلهوني عن ذكر الله" فكان لسان هذا الخارجي رطباً من ذكر الله، وكان لسانه يلهج بذكر الله، ولكن فكره المنحرف لم يمنعه من اغتيال رابع الخلفاء الراشدين وزوج ابنة الحبيب المصطفى- صلى الله عليه وسلم- ووالد سيد شباب أهل الجنة الحسن والحسين.

علياً أن نغير هذا الفكر من خلال الحوار الهادي لنتمكن- بمشيئة الله- من القضاء عليه، فإن لم نستطع القضاء على حاملي هذا الفكر، فعلى أقل تقدير تضبيب متابعيه ونوقف أبنائنا بالتعاطف مع هذا الفكر المنحرف عن الإسلام، وما جاء به نبي الأمة محمد- صلى الله عليه وسلم- حيث يقول في خطبة الوداع: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا" فهل هناك أبلغ من هذه الرسالة من نبي الأمة، وقول الله- سبحانه وتعالى- في محكم كتابه.

إنني أجزم أن الحوار هو قوة الحجة، فنحن لا نطالب بالتهدئة مع هؤلاء الخوارج، وعلى الدولة أن تدفع بكل السبل لاستئصالهم والحد من أذيتهم للمجتمع والوطن، ولكن ما أرى نابع من مبدأ تجفيف مصادرهم، وتعرية آرائهم بالأدلة من القرآن والسنة، وعدم السماح لمن يصطادون في الماء العكر من استقطاب أعداد جديدة، فالحوار الهادي هو الطريق للتغلب على عدو غير ظاهر للعيان ولا يحمل هوية معروفة أو شكلاً محدداً، بل أن حاملي هذا الفكر هم أشباح تعيش بيننا ولا نرى لهم صورة أو نشم لهم رائحة، فالحوار البناء الهادف هو الكفيل- بإذن الله- بإنهاء فتنتهم.

وعند الشدائد تظهر معادن الرجال

كان لي شرف الخدمة تحت القيادة الحكيمة لصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود مدة عشرة سنوات، كانت اسعد أيام حياتي العملية والتي بدأت منذ تاريخ تخرجي من الجامعة عام ١٣٩٠هـ الموافق ١٩٧٠م أي قبل أكثر من ثلاثين عاماً، ولقد تعلمت الشيء الكثير من القيادة الحكيمة لسموه، وعلمت الكثير من سيرة سموه - حفظه الله - ورغبت أن يشاركني القراء لمعرفة الكثير عن هذا الرجل القائد الكريم، الرجل الحكيم، الرجل البشوش، الرجل المتواضع لله ولخلقه واقترن الخير باسمه حتى سماه الناس سلطان الخير.

لقد رأيت أشياء كثيرة من خلال عملي تحت قيادته المباشرة، والتي رأيت من خلالها التوجيه الأبوي والقيادة الحكيمة الحازمة البعيدة عن الانفعال والشدّة، ورأيت سموه القائد الذي يعلم أبناءه فن القيادة وحسن الأخلاق، متأسياً بقول رسولنا العظيم محمد - صلى الله عليه وسلم - "إنما بعثت فيكم لأتمم عليكم مكارم الأخلاق". لقد تعلمت واستفدت الكثير ومن خلال عملي مديراً عاماً للأشغال العسكرية، وهي الإدارة المسؤولة عن إنشاء وتشغيل وصيانة المنشآت العسكرية للقوات المسلحة، وهي إدارة حساسة جداً لها مهامها وهي توفير المنشآت للقوات المسلحة وصيانتها وتشغيلها.

لقد سعى سموه الكريم لجلب سلاح المهندسين الأمريكي من خلال اتفاقية التعاون الفني بين حكومة المملكة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ولما تأكد سموه الكريم من كفاءة وفعالية جهاز الأشغال العسكرية الذي تدرّب مهندسوه وضباطه مع سلاح المهندسين الأمريكي، ومع أعرق وأكبر المكاتب والشركات الاستشارية والهندسية في العالم قال - حفظه الله - لقائد سلاح المهندسين الأمريكي عند اجتماعه بسموه: "إننا نشكر حكومة الولايات المتحدة وسلاح المهندسين الأمريكي على دورهم البناء بيناء جهاز الأشغال العسكرية حتى أصبح - بفضل من الله - نباهي به أفضل الأجهزة الهندسية بالعالم".

فكانت هذه الكلمات لسموه بداية تقليص دور سلاح المهندسين الأمريكي بسرعة فاقت كل التوقعات، واستطاعت الأشغال العسكرية بتوجيه ودعم من

سموه، أن تقوم بدور سلاح المهندسين الأمريكي ليس فقط على مستوى المملكة، ولكن تعدت خدماتها واستشاراتها حدود المملكة، ولم يتأت هذا إلا من الدعم الكبير من سموه فيما يخص التدريب واستقدام الخبرات العالمية، والتي جنت منها الأشغال العسكرية الكثير. ومن مزايا قيادته الحكيمة أنه يعطي صلاحيات كبيرة للمسؤولين في وزارة الدفاع، ويطالبهم بالإنجاز والإنتاجية، حتى أصبحت وزارة الدفاع والطيران السباقية بتطبيق أنظمة هندسية وفنية في منطقة الشرق الأوسط، وأصبح العمل بالمملكة مطلباً للمتقدمين من المهندسين والفنيين لوظائف في شرق آسيا وخاصة اليابان والصين الوطنية.

ولعل تطبيق الهندسة القيمة في مشاريع الأشغال العسكرية لأكبر دليل على اهتمام الأمير سلطان بتقليل تكلفة مشاريع وزارة الدفاع، ولقد أتى تطبيق الهندسة القيمة على مشاريع وزارة الدفاع أكله، حيث أمكن تنفيذ مشاريع كثيرة، بفضل من الله تم بتطبيق مبادئ الهندسة القيمة والتي يعتبر سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز الرائد الأول لتطبيقها ليس فقط على مستوى المملكة، ولكن على مستوى الشرق الأوسط، والتي بدأت نواتها بالأشغال العسكرية عام ١٩٨١م.

لقد كان لبعد نظر الأمير سلطان الفضل الكبير لما وصلت إليه وزارة الدفاع والطيران من درجة عالية في إدارة وتشغيل وصيانة المدن والقواعد العسكرية وبأقل تكلفة ممكنة، مما أدى للحفاظ على هذه القواعد والمدن العسكرية بحالة جيدة، لدرجة أن غير العارف بتاريخ إنشائها، يعتقد أنها نفذت قريباً، علماً أنه مر عشرات السنين على تنفيذها. هذا فيما يتعلق بمهامي الرئيسة والتي كنت أتلقي التعليمات والتوجيهات من سموه مباشرة، ولنا في الخدمات الطبية للقوات المسلحة المثل الأكبر لاهتمام سموه بصحة منسوبي القوات المسلحة بل صحة المواطنين، حيث أصبحت مستشفيات القوات المسلحة من أفضل المستشفيات العالمية، كما أن مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز للقلب بمستشفى القوات المسلحة بالرياض هو أكبر وأهم مركز لجراحة القلب في الشرق الأوسط.

إن سرد مآثر صاحب السمو الملكي الأمير سلطان لا تعد ولا تحصى، وسأحاول - حسب اجتهادي - المرور سريعاً ببعض هذه المآثر والصفات التي قلما تجتمع في شخص واحد، فمنها وقاؤه العظيم لجميع من عملوا معه حتى بعد انتهاء خدماتهم، فكان

للجميع الأب الحنون الذي يسال عن أحوالهم ويهتم بأمورهم، وأذكر أنني عندما كنت على رأس الخدمة اقترحت على سموه الكريم إنشاء صندوق لدعم منسوبي وزارة الدفاع والطيران ممن أحيلوا إلى التقاعد على سلم الرواتب القديم، والذي أصبح بعد الطفرة الاقتصادية لا يكفي لمتطلبات المتقاعدين.

وكان اقتراحي أن يقوم هذا الصندوق باقتطاع جزء يسير من رواتب من هم على رأس العمل، بحيث لا يؤثر عليهم وينفع المتقاعدين القدامى، فرحب - جزاه الله خيراً - بالاقتراح، وشكلت لجنة كنت أحد أعضائها. وأبدى سموه رغبته بالتبرع لهذا الصندوق حال إقراره من اللجنة المشكلة، ومع الأسف لم ير هذا الاقتراح النور بسبب رئيس اللجنة الذي سأل الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - من الناحية الشرعية، وأفتى سماحته - رحمه الله - بعدم جواز ذلك وترك الموضوع اختياري فوئدت الفكرة ولم تر النور.

كما أن لسموه الكريم الفضل - بعد الله - بحصول الكثير من ضباط القوات المسلحة على درجة الدكتوراه والماجستير، وأنا واحد منهم، مما أدى إلى الرقي بالإدارة والتنظيم بوزارة الدفاع والطيران، حتى أصبحت نفسها مدرسة كبيرة ويعتبر العمل فيها دراسة أكاديمية، وأذكر أنه أثناء تأسيس الأشغال العسكرية في أوائل السبعينيات الميلادية طلب مدير عام الأشغال السابق الأمير ناصر بن فهد الفيصل صرف نسبة ٢٠٪ لضباط الأشغال العسكرية نظراً لعملهم مع سلاح المهندسين الأمريكي وعلى فترتين في اليوم.

فوافق سموه الكريم وأحال الطلب للجنة الضباط العليا لإقراره، فلم توافق على ذلك، وعند مراجعة الأمير ناصر الفيصل لسموه وتذكيره بأنه موافق أجاب - حفظه الله -: "هناك أنظمة وتشكيلات في الوزارة أقرت بموجب مرسوم ملكي وأنا شخصياً عينت هؤلاء المسؤولين فعلي أن آخذ بقرارهم، ولو خالف رأيي"، فهذا موقف عظيم من رجل عظيم وما هذه إلا من حالات كثيرة.

أذكر واحدة منها أنه خلال عام ١٤٠٤هـ اشتكت إحدى شركات التشغيل والصيانة وزارة الدفاع ممثلة بالأمير سلطان بن عبدالعزيز بتجاوزها الأنظمة وترسيته مشروع تشغيل وصيانة مطار الظهران الدولي على شركة أخرى، وكانت الشكوى مرفوعة لخدام الحرمين الشريفين والذي طلب تشكيل لجنة من وزارة

الدفاع، والمالية، والتخطيط، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، واختارني الأمير سلطان واللواء على الغامدي قائد قاعدة الملك عبدالعزيز الجوية بالظهران ممثلين لوزارة الدفاع بهذه اللجنة. وطلبنا - حفظه الله - للاجتماع به في جدة. وقال لنا بالحرف الواحد: "إن هذه الشركة اشتكتني عند الملك وأنا اخترتكم شخصياً لمعرفة بمقدرتكم، فالمهم هو إظهار الحق ولا تأخذكم في الحق لومة لائم، وابتعثوا عما يرضي الله أولاً ولا تجاملوني على حساب الحق، وخافوا الله قبل مخافة العبد". انتهى كلام سموه - حفظه الله -.

وبعد اجتماعات مطلوه وزيارات للمواقع واجتماع اللجنة بالمسؤولين عن العقد وكذلك المكاول صاحب الشكوى، وبعد دراسة القضية من جميع جوانبها والتي استغرقت حوالي شهرين بدوام شبه كامل، تبين للجنة عدم أحقية الشركة الشاكية، وأن دعواهم باطلة. هذا إثبات آخر لما أثر الأمير سلطان من ناحية إحقاق الحق والمخافة من الله - سبحانه وتعالى - . ومن خلال عملي معه كنت دائماً اكتب لسموه لدعم الدعاة في الخارج وخاصة في أمريكا، وإنشاء المراكز الإسلامية والمساجد فيها وفي كل مكان فكان - جزاه الله خيراً - سباقاً لكل عمل خير يرجو الثواب من الله.

وكثيراً من هذه الأعمال لا يعلم عنها إلا المعنيون ولم يرغب سموه بنشرها إعلامياً حتى أنه لما أسس مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز الخيرية وعند توقيع عقد تصميم مدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية بشمال الرياض، أعلن - جزاه الله خيراً - أنه يضع جميع إمكاناته وجميع ما يملك لهذه المؤسسة، وأنه أوصى أنجاله - حفظهم الله - بدعم هذه المؤسسة، بكل قوة. وعودة إلى وفاء سموه اذكر أننا (مكتب العطيشان الهندسي) عندما تقدمنا لتصميم مدينة الأمير سلطان للخدمات الإنسانية مع شركة HLW، العالمية، رأى المختصون بالمؤسسة ترسيبها على شركة أمريكية منافسة لنا، فشرح - أطال الله عمره - على توصية اللجنة: "يرسى التصميم على العطيشان فهذا ابننا ونحن نعرفه" فهذا دليل على وفائه - حفظه الله - حتى إنه دائماً لما تضيق الأمور في وجهي ألجأ إلى الله ثم لسموه فأجد كل ما أطلبه.

ومن خلال عملي تحت قيادته المباشرة ولمدة عشر سنوات، لم أجد ما يكدر

خاطري منه لا من قريب ولا من بعيد، ولم ألس منه إلا كل خير، حتى إنني لا أذكر أن سموه اتخذ قراراً أو أمراً مخالفاً لما أوصى به، وهذه دلالة كبيرة على قيادته الحكيمة والتي تقوم على النظم وأسس الإدارة الحديثة، ومن معرفتي بسموه لم أعلم يوماً أن أمر الأمير سلطان بن عبدالعزيز بأمر ما لم يرجع للجهة المعنية ويطلب منها الإفادة. هذا قليل من كثير من صفات سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وسوف يذكر التاريخ لهذا الرجل العظيم مواقفه نحو وطنه المملكة ووطنه العربي، والأمة الإسلامية، ونذكر جميعاً أنه بعد نكسة ١٩٦٧م كان دائم الزيارة لجبهات القتال على الرغم من خطورة ذلك على حياة سموه، ويكفي أنه بعد معركة الكرامة زار القوات السعودية التي كانت في مواجهة العدو الإسرائيلي بجانب القوات الأردنية والفلسطينية، وأبلى هذه القوات بلاءً حسناً وأسقطت طائفة للعدو الصهيوني. فكان سموه يتابع المعارك ويستمتع من الجنود والقادة، كما لن ينسى التاريخ لسموه دوره وتحمله المسؤولية في مواجهة العدوان الفاشم على الشعب الكويتي، ولم يهدأ لسموه بال إلا بعد عودة الكويت لأهلها، فكم كان العبء كبيراً ولكنه سلطان بن عبدالعزيز رجل المواقف الصعبة. ولعلي قصرت في ذكر محاسنه، فأرجو من الله ثم من سموه السماح كما عودنا دائماً.

الحاضر غرس الماضي

يقول الشاعر معروف الرصافي في قصيدته "نحن والماضي"^(١)

فشر العالمين ذوو خمول إذا فاخرتهم ذكروا الجدودا
وخير الناس ذو حسب قديم أقام لنفسه حسباً جديداً

نحن في بلادنا الحبيبة ومع الطفرة الأولى والتي بدأت في نهاية عام ١٩٧٤م، فقدنا أشياء كثيرة في مجتمعنا ومنها على سبيل المثال تركنا العمل الجاد وإضاعة الأمانة فيما بيننا واتكاليتنا على غيرنا، حتى إن أبناءنا وبناتنا أؤكلنا تربيتهم للخدمات القادمة من وراء البحار، حتى قال أحد الإخوان ذات مرة: "نحن بدأنا نعطي تربية أبنائنا لمقاولات من الباطن". يقصد الخدمات والمربيات الأجنبية محور هذه المقالة عن الجد والاجتهاد في العمل.

أذكر أن الفلاح محمد إبراهيم الجطيلي وهو من أهالي القصيم قال لي ذات مرة إن والده - رحمه الله - كان يسقي نخيلات لهم في خب الوجيعان في بريدة من قرية كان يحملها على ظهره يملؤها من البئر ثم يحملها على ظهره يسقي بها نخيلاته، وذلك لعدم وجود بهيمة، وكان ذلك أوائل الدولة السعودية الثالثة عندما شحت علينا الموارد وكان أهاليها يسافرون إلى العراق والشام ومصر على ظهور الإبل ومشياً للبيع والتجارة، وكذلك للعمل وأكثرهم من أهالي القصيم ممن يسمونهم بالعقيلات، ولهم قصص معروفة وكتب عنهم الكثير.

ومن أعجب ما سمعت عن العصامية وممن ينطبق عليهم آيات الشعر التي بدأت مقالتي بها قصة الشيخ محمد السليمان القاضي - رحمه الله - وهو من عائلة القاضي المشهورة بمدينة عنيزة، والذين تعود جذورهم إلى بلدة أشيقر بالوشم، فهم من الوهبة من بني تميم ممن قال فيهم شاعر الجاهلية:

إذا غضبت عليك بنوا تميم حسبت الناس كلهم غضابا

يروى ابنه الشيخ عبد الله بن محمد بن سليمان القاضي عن والده محمد

(١) الرصافي، معروف، ديوان "معروف الرصافي"، بغداد: مطبوعات جامعة بغداد، ١٩٦٤م.

السليمان كيف انه غادر مدينته عنيزة في الأربعينيات من القرن الهجري الرابع عشر إلى مكة المكرمة، ليعمل مع الشيخ إبراهيم الجفالي - رحمه الله - موظفاً في محلاته لمدة سبع سنوات لم يسأل عن راتب ولم يأخذ أي مرتب خلال هذه المدة.

وكان يقيم عند الشيخ الجفالي - رحمه الله - ويأكل معه، وبعد مضي سبع سنوات طلب من الشيخ الجفالي السماح له بترك العمل لغرض التجارة والسعي في مناكب الأرض، حيث أخذ ما أعطاه الشيخ الجفالي بدون أن يعد المبلغ ليسافر إلى الهند، ومن ثم إلى البحرين ليستقر في الجبيل عام ١٣٤٣هـ، ومن ثم ينتقل إلى مدينة الدمام ليمارس تجارته بها. وعائلة محمد السليمان القاضي من أكبر عائلات المنطقة الشرقية ومن أثريائها، ويعود الفضل لله ثم لجهد وصبر والدهم الشيخ محمد السليمان القاضي - رحمه الله - بالجهد والبحث عن الرزق حتى ولو في الغربية. وتعلم أبناؤه منه هذه الصفات الخيرة فحفظوا ما تركه لهم والدهم.

إن أبناءنا الآن لا يرغب احدهم أن يترك مدينته التي ولد فيها، ويشترطون أنواع العمل التي يعملون بها، ويطالبون بالرواتب العالية، حبذا لو تقوم وزارة التربية والتعليم بتدريس النشء قصص أولئك الأوائل من رجالنا الذين أخذوا الدنيا غلاباً ولم تأتهم على طبق من ذهب، أمثال القاضي، وسليمان الرشيد، وعبد اللطيف جميل - رحمه الله - والعليان، وصالح الراجحي وإخوانه، وغيرهم كثيرون.

أقول لو تقوم الوزارة بتدريس سيرة هؤلاء الرجال وكيف شقوا طريقهم إلى المجد والشهرة والغنى بالعرق والجهد والتعب، من خلال قصص قصيرة في المطالعة أو أي مادة أخرى، أقول: ربما يتعلم أبناؤنا وبناتنا من الرعيل الأول العبر والجد والاجتهاد، لنرقى بأمتنا إلى مصاف الدول المتقدمة.

أهمية تجديد الدماء

يقول أينشتاين إنه من الخطأ أن يسمح لمن يرتكب الخطأ أن يقوم بإصلاحه، بل توكل المهمة لآخر، وهذا القول صحيح بما يخص الإدارة العليا في المؤسسات الحكومية أو في القطاع العام، وعندنا مثل مقارب لهذا القول: "البعير لا يرى عوجة رقبته". وأن المسؤول إذا بقي مدة طويلة في منصبه اعتبرت أخطاؤه بالنسبة له روتين. في جميع البلدان المتقدمة صناعياً واقتصادياً، نرى أن هناك مدداً محددة لا يمكن تجاوزها في الوظيفة الواحدة، ففي حالة الولايات المتحدة لا يمكن للرئيس الأمريكي البقاء أكثر من فترتين رئاسيتين أي ما مجموعه ٨ سنوات، وينطبق ذلك على المسؤولين الآخرين، بينما نحن في العالمين العربي والإسلامي نرى أن المسؤولين يبقون في مناصبهم حتى سن التقاعد وأحياناً يمدد لهم مدد إضافية ومنهم من يبقى في منصبه حتى يتوفاه الله. لذا لا نرى التقدم والإصلاح المطلوبين.

صحيح أن هناك استثناءات من هذا القول، فهناك أشخاص أو مسؤولون يمكن الاستفادة منهم في مواقع أخرى، وثبتت جدارتهم، ولكن أنا أتكلم عن القاعدة وليس الاستثناء، فكل قانون في العالم له استثناءات، ولونظرنا إلى واقعنا لوجدنا اختلالاً بالخدمات، وضعفاً بالأداء بأكثر المؤسسات العامة والخاصة، ويعود ذلك إلى بقاء المسؤولين في هذه المؤسسات في مراكزهم مدداً طويلة حتى أصبحوا لا يدركون أخطاءهم وأصبحت الوظيفة بالنسبة لهم مجرد روتين عمل يقوم به، بعكس ما هو متوقع للقيادات العليا في المؤسسات الحكومية والخاصة من الابتكار والإبداع بالعمل، وإيجاد الحلول الناجعة للمشاكل والقضايا.

لذا رأينا تقدم الغرب وتأخر بل تراجع الشرق، فكل شيء في الحياة يبلى ويهرم من الملبس للأكل للسكن لو سيلة المواصلات وحتى العقل يهرم من قوله - سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ كُنْ مِنْ يَرُدُّ إِلَيَّ أَرْزِلِ الْعُمُرَ لِي لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ (سورة النحل - آية ٧٠)، فالأطلوب منا في بلادنا الحبيبة على المستويين الحكومي والخاص العمل بجهد لتجديد الدماء والقيادات، لنتمكن - بمشيئة الله - باللاحاق بركب التقدم والازدهار، فنحن أمة صغيرة حيث بلغ متوسط السن في المملكة

٨، ١٤ سنة، ونحن الآن نعاني مشاكل كبيرة سواء على مستوى البطالة أو الخدمات العامة والخاصة مثل التعليم، والخدمات الطبية، والتماملات البنكية والتجارة... الخ. فكيف بنا بعد ٥ سنوات من الآن عندما يدخل سوق العمل والحياة الزوجية أفواج كبيرة من الشباب. علينا التمعن والتفكير الجاد بتغيير تفكيرنا القديم المنبثق من المثال: "قديمك حبيبك ولو الجديد أغناك" علينا تجديد القيادة على جميع المستويات، وسنرى بمشيئة الله التقدم والازدهار.

تطوير الخدمات

يسألني الكثير من المعارف بطلب الشفاعة لدى المسؤولين بوزارة النقل وكذلك البلديات وأماناتها، للحصول على رخصة محطة وقود، فالمطلوب على الورق شيء والمنفذ على الطبيعة والواقع شيء آخر، فالكلمة يعرف أن محطات الوقود إن لم نقل أكثرها تحقق عائداً مجزياً للمستثمر، ولكن مع الأسف نرى أكثر محطات الوقود سواء ما يقع على الطرق السريعة والتي تعتبر واجهة البلاد، أو مثيلاتها في المدن، فهي متدنية الخدمات بدءاً بدورات المياه القذرة إلى المطاعم المتسخة، إلى عدم توفر الحد الأدنى للسلامة، إلى غش المواطن والعابر عن طريق خلط الماء والديزل في بنزين السيارات، إلى التلاعب بعدادات الوقود، حتى بيوت الله لم يرعوا حرمتها بنظافتها والاعتناء بها.

ومرد ذلك إلى ضعف إن لم نقل انعدام الرقابة، وإن وجدت وجد ضعاف النفوس ممن يتقبلون الرشاوى ليفضوا النظر عن جميع المخالفات، ويستثنى من هذه المحطات وهي تعد على الأصابع من أهلها لديهم خوف من الله أولاً، والنظرة الاقتصادية الصحيحة.

إنني أرى أن تشكل لجان على وجه السرعة من قبل وزارات النقل، والشؤون البلدية والقروية، والعمل، لدراسة ظاهرة محطات الوقود في المملكة، فنجد أن من يقوم أو يشغل هذه المحطات هم من الأجانب، بحيث يتفق صاحب المحطة أو من قام باستئجارها مع أحد العمال الأذكياء، فيأخذ مقابل ذلك مبلغاً من المال يدفع شهرياً أو ببيع الوقود، وهذا الوافد بدوره يبيعه على المستهلك. فنرى التلاعب الكبير سواء في النوعية أو العدادات، فتسرق أموال الناس في وضوح النهار.

الكثير منا زار بلداناً كثيرة سواء في أمريكا أو أوروبا أو الشرق، وكذلك بعض دول الخليج، فنرى أن هناك محطات وقود على مستوى جيد من الترتيب والنظافة، حتى إن دخولها يشرح الصدر، لذا فإن السفر بالسيارة يعتبر متعة للمسافر حيث يجد أفضل الخدمات على الطريق، بينما - مع الأسف - نرى في بلادنا الحبيبة أسوأ محطات وقود في العالم، لانعدام المراقبة وعدم قيام المسؤولين بواجبهم الملقى عليهم.

وطبعاً عدم قيام هؤلاء المسؤولين بواجبهم، ينعكس سلباً على المواطن وعلى ولي الأمر، فعمير ابن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين- رضي الله عنه- يقول: "لو تعثرت دابة في العراق لسأل الله عمر عنها" أو كما قال. وعن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يقول: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل في أهله راع وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيته، والخادم في مال سيده راع وهو مسؤول عن رعيته"، قال: "فسمعت هؤلاء من رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وأحسب النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: (والرجل في مال أبيه راع وهو مسؤول عن رعيته فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)".

فالمطلوب من ولي الأمر تعيين مسؤولين أقوياء أمناء يكونون حاجباً لولاة الأمر من نار جهنم، فالولاية ندامة كما قال النبي- صلى الله عليه وسلم- فمن نصب نفسه ولياً على أمر المسلمين فعليه واجبات ومسؤوليات يجب أن يتحملها، ويتقبل تصدر ربح كل انتقاد بناء يهدف للإصلاح، وهناك دور فعال لوزارة العمل بما يخص السعودية، فلماذا لا تدار محطات الوقود بعمالة سعودية والتي لا تحتاج إلى تقنية عالية؟

أرى أن يلزم أصحاب محطات الوقود بإدخال التقنية في محطاتهم، فمثلاً في أوربا نرى شخصاً واحداً يتولى إدارة محطة الوقود، وكذلك البقالة التابعة لها، فهو المحصل وهو البائع. فنرى أن هناك أجهزة مرتبطة بمكيئة الوقود تستخدم بطاقات الائتمان مثل بطاقات فيزا وماستر كارد وغيرها، فيضع السائق بطاقته في المكان المخصص ويضغط على زر يفرغ الوقود، ويسجل مبلغ الوقود ومن ثم تعمل المكنية أوتوماتيكياً فيعبر سيارته. وهناك مكائن مخصصة لمن يدفع نقداً تشغل من قبل المسؤول وهو داخل بقالته. فمن هذا المنطلق نستطيع توظيف أعداد كبيرة من السعوديين في محطات الوقود مقابل عائد مالي جيد.

ثوابت تنمية الموارد البشرية^(١)

يقول بعض الناس إن طفرة البترول التي حدثت في الربع الأخير من القرن الماضي كانت لعنة على الدول العربية المنتجة للبترول ومنها بلادنا الحبيبة، ويحتاج أصحاب هذا النظرية بأن هذه الدول لم تنم مواردها البشرية من خلال التعليم الجيد والتدريب، واتجه الشباب إلى المكاسب السهلة التي وفرتها هذه الطفرة. وبعض من الناس يقول إنها نعمة، حيث مكنت هذه الدول من بناء البنية التحتية وارتفع مستوى الدخل للأفراد، وأنا أقول أنها بين البين أي أنها نعمة ونقمة. فالنقمة ما نلاحظه الآن من مشاكل، حيث لا يوجد العدد الكافي من الجامعات والكليات، مما يضطر أبناءنا وبناتنا للدراسة خارج البلاد في المجاورة، ومنها بلاد كنا نعتقد أنها متخلفة عنا تعليمياً مثل اليمن والسودان، فماذا عملنا خلال الطفرة الأولى بما يخص تنمية الموارد البشرية؟ هل كان هناك العدد الكافي من الكليات العلمية مثل الهندسة والطب والحاسب الآلي؟ هل أصبح لدينا معاهد عليا تخرج الفنيين؟ الجواب طبعاً بالنفي، لأنه لو كان لدينا ما ذكر لما كانت لدينا مشكلة السعودة.

فالشباب السعودي القادر على دخول سوق العمل كثير، ولكن معظمهم، غير مؤهلين للأعمال المطلوبة في سوق العمل، لذا نرى الأعداد الكبيرة من الوافدين، نحن الآن في مرحلة مبكرة من الطفرة الثانية، والتي نرجو من الله ثم من حكومتنا والقطاع الخاص التخطيط السليم لتنمية الموارد البشرية، وهناك مجالات كبيرة للاستثمار في التعليم والتدريب، والجداول المرفقة تعطي بعض المعلومات العامة عن السكان وخريجي الثانوية العامة، فمعنى ذلك أنه بعد ٢٥ سنة سيكون لدينا مئات الآلاف من خريجي الثانوية العامة، عاطلين عن العمل بالإضافة إلى أعداد مهائلة ممن لم يتمكنوا من إكمال الدراسة الثانوية.

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠١٥	٢٠٢٥	٢٠٣٠
عدد السكان بالمليون	١٦,٦	١٧	٢٣	٣١	٣٩

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٤٢٥٩) بتاريخ الخميس ٢ جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ.

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
خريجو الثانوية بنين وبنات بالآلاف	٢٢١	٢٤٩	٢٨٨	٣٣٤	٣٨٨	٤٤٩
القدرة الاستيعابية للجامعات والكليات ومراكز التدريب بالآلاف	١١٣	١٢٠	١٢٦	١٣٢	١٣٩	١٤٦
العجز (بالآلاف)	٨٠١	٩٢١	٢٦١	٢٠٢	٩٤٢	٣٠٣

فمثلاً يوجد في السعودية حوالي ١٠٦,٠٠٠ مهندس فيما لا يتجاوز عدد المهندسين السعوديين ٢٦,٠٠٠ مهندس، فمعنى ذلك أن هناك أكثر من ٨٠ ألف فرصة وظيفية للشباب السعودي خريجي الهندسة، هذا في الوقت الراهن، فما بالك بعد ١٠ سنوات.

أجزم أن العدد المطلوب سيتجاوز أضعاف هذا الرقم، معنى ذلك أن الاستثمار في الكليات الهندسية مطلب أكيد، هذا مع العلم أن المملكة، من أقل الدول في عدد المهندسين نسبة لكل مئة ألف مواطن. يوجد حالياً في ماليزيا (وهي تعتبر دولة صناعية) ٦٤,٠٠٠ مهندس، وتسعى إلى زيادة العدد إلى ٢١٠,٠٠٠ مهندس بنهاية ٢٠١٠م أي بعد ٥ سنوات من الآن، "هذا هو التخطيط الجيد" فإذا رغبت بتصنيع البترول الخام وزيادة نسبة مشاركة السعودية في سوق البتروكيماويات والصناعات الأخرى، فمعنى ذلك أننا نحتاج إلى أضعاف مضاعفة لهذا العدد من المهندسين، وكذلك بالنسبة للأطباء فنسبة السعوديين لا تتعدى ١١٪ من أعداد العاملين في المملكة. كما أن هناك أعداداً كبيرة من المرضى والمرضات تتعدى أعدادهم عشرات الألوف من الوافدين، بجانب تخصصات أخرى مثل أخصائي المعدات الطبية والحاسب الآلي إلى آخره من التخصصات المطلوبة، وكذلك النسبة للمعاهد الفنية التي تخرج الفنيين.

كلنا يعلم أن نسبة الزيادة في السكان بالمملكة حوالي ٣,٥٪ سنوياً، وأن أمتنا أمة صغيرة، أي أن متوسط عمر الفرد حوالي ١٤,٥ سنة، لذا علينا الاهتمام - حكومة وشعباً - بت تنمية الموارد البشرية وربما نستطيع في حالة وضع الخطط الإستراتيجية أن يكون لدينا من القوى العاملة الماهرة ما يخدم خارج بلادنا الحبيبة، كما يجب زيادة معاهد البحوث سواء المستقلة أو المرتبطة بالجامعات ودعمها بالميزانيات الجيدة التي تعينها على إجراء البحوث والدراسات، لتهيئة

البيئة الصالحة للصناعات المشتقة من الزيت الخام، وكذلك التمور، ومن المواد الخام المتوفرة بالمملكة مثل صناعة الحديد.

هذا فيض من غيض، وآمل أن تتناول أقلام المفكرين والكتاب هذا الموضوع بجدية للإسهام بتوعية المسؤولين لزيادة مرافق التعليم العالي وكذلك القطاع الخاص للاستثمار في هذا الحقل.

كيف نخطط لا حثياج سوق العمالة؟ (١)

كُتب الكثير عن السعودة وكُتب الكثير عن كيفية تطبيقها، سواء كان ذلك على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى القطاع العام، وتم تشكيل لجان على مستوى عال وكلنا يلاحظ اهتمام الدولة، وكذلك اهتمام القطاع الخاص بهذا الموضوع، ولا أخال أن هناك تعارضاً مع توجه الدولة في تطبيقها ورغبة القطاع الخاص في تنفيذ ما تطلبه الدولة بخصوص السعودة لعدة أسباب، أذكر منها على سبيل المثال:

- المردود الاقتصادي للسعودة، حيث إنه في دول مثل أمريكا وأوروبا، تجد أن كل دولار تصرفه الحكومة ينتج عنه ١٠ دولارات تصب في الاقتصاد المحلي، لأننا نعلم جميعاً، ومن خلال تقارير مؤسسة النقد السعودي، وكذلك بعض البنوك والدراسات الاقتصادية، أن هناك آلاف من ملايين من الريالات تحول للخارج، منها ما يخص تحويل العاملين الأجانب، ومنها التستر والذي أساسه وجود العمالة الأجنبية بدون أي ضوابط.
- مستقبل الأولاد وأفراد العائلة.

وكثير من الأسباب المقتعة والمنطقية التي لا يختلف عليها اثنان ولكن هناك معوقات تحول دون تطبيق السعودة، منها ما يخص القطاع العام، ومنها ما يخص القطاع الخاص، وسأبين بالتفصيل هذه المعوقات. ولتبدأ بمعوقات القطاع العام:

أولاً: لا توجد خطة إستراتيجية بما يخص احتياج السوق السعودية للعمالة، ونوعية العمالة، وعددها.

ثانياً: لا توجد خطة إستراتيجية واضحة للاستغناء عن العمالة الأجنبية ونوعية وعدد العمالة المرغوب في الاستغناء عنها.

ثالثاً: هناك معوقات في الأنظمة الحكومية تحد من السعودة وتزيد من إعداد العمالة الأجنبية، وخاصة ما يخص القطاع الأكبر لاستخدام العمالة. وسأضرب مثلاً على ذلك، ففي عقود التشغيل والصيانة تطلب

(١) نشرت هذه المقالة في جريدة الاقتصادية تحت عنوان: (تخطيط غائب عن احتياج السوق من العمالة السعودية).

أعداد محددة من العمالة، بينما المفروض، (وكما هو معمول به في جميع أنحاء العالم)، وسبق لي عندما كنت مديراً للأشغال العسكرية بوزارة الدفاع أن طالبت الأشغال العسكرية بتطبيق عقود التنفيذ Performance Contract بدلاً من عقود الأعداد المحددة، مما سيتيح للسعوديين تأسيس شركات صغيرة متخصصة في النظافة والكهرباء والسباكة وغيرها تعمل كمقاول من الباطن للمقاول الرئيس، كما هو معمول به في جميع أنحاء العالم المتحضر، مما ينتج عنه تقليل الأيدي العاملة الأجنبية، وزيادة العمالة السعودية. ونفس الشيء ينطبق على مقاولي الإنشاء، فللتأهيل - سواء لغرض التصنيف مع وزارة الأشغال والإسكان، أو مع الجهات الحكومية، - تطلب أعداد محددة من العمالة الفنية وغير الفنية لتأهيل المقاولين، بينما نجد في كثير من الدول المتحضرة انتشار مقاولي إدارة المشاريع، بحيث يقوم المقاول الرئيس بإدارة المشروع مالياً، وفنياً، وإدارياً، بينما يقوم بالعمل مقاولون من الباطن. فلو طبق هذا النظام في المملكة. لكانت الفرصة في تطبيق السعودية، حيث ستقوم مجموعة من الشباب السعودي بتأسيس شركات صغيرة متخصصة بالنجارة والحدادة والدهان والتبليط... الخ من احتياجات الأعمال الإنشائية، ولوجدنا في وقت قصير، ولا أبالغ إن قلت خلال خمس سنوات - بمشيئة الله - أننا سنحقق السعادة الكلية وليست الجزئية. وما سبب وجود العمالة السائبة، وكذلك التستر إلا نتاج هذه الأنظمة الحكومية، التي أصبحت لا تناسب الواقع، ولإظهار حقيقة تأثير الأنظمة الحكومية على السعودية، فلنأخذ مثلاً على قرار وزارة الداخلية بعدم قبول أي معقب للجوازات، والأحوال المدنية، وكذلك مكاتب الاستقدام ما لم يكن سعودي الجنسية، ففتح هذا القرار المجال لكثير من السعوديين بالعمل كمعقبين، وأدعو هنا لتنظيم ندوة مفتوحة تشارك فيها الجهات المختصة بالقطاع العام والخاص لمناقشة هذه الحثيات، للخروج بحلول جيدة، وتصب في مصلحة الوطن والمواطن.

رابعاً: أنظمة العمل والعمال والتي تجعل الكثير من رجال الأعمال يعزفون عن

توظيف السعوديين، فلو تمت مراجعة هذه الأنظمة أو على أقل تقدير تجميدها لفترة معينة "وأقصد ما يخص التعيين والفصل"، لوجدنا إقبالا كبيرا على توظيف السعوديين.

أما معوقات القطاع الخاص فإن أهمها يمكن إيجازه فيما يأتي:
أولاً: معظم المسؤولين عن الشؤون الإدارية في الشركات والمؤسسات السعودية هم من غير السعوديين، مما يعيق توظيف السعوديين بهذه الشركات والمؤسسات، والمفروض أن يكون القائمون على التوظيف في كل الشركات والمؤسسات، من السعوديين.

ثانياً: تخوف القطاع الخاص من توظيف السعوديين بسبب أنظمة العمل والعمال، وخاصة بما يخص الفصل.

ثالثاً: عدم رغبة القطاع الخاص بتوظيف السعوديين خاصة عقود المقاولات وذلك لانعدام فرص استمرار المشاريع، وتخوفاً من المقاولين بدفع مرتبات بدون عمل، ويمكن تلاشي هذه المعوق، بإيجاد نظام مثيل للتأمينات الاجتماعية يخص أولئك العمال المفصولين من أعمالهم، بسبب عدم توفر فرص عمل ليتم الصرف عليهم حالما يجدون أعمالاً أخرى. وهذا معمول به في كثير من دول العالم المتقدم.

إنني بعد هذا العرض السريع عن معوقات السعودة والحلول المطلوبة لتطبيقها، أرى أن يتم تنظيم ندوة يحضر لها بعناية، ويدعى لها جميع المسؤولين عن السعودة في القطاع العام والغرف التجارية ومندوبين عن مجلس الشورى، لتداول جميع المشاكل التي تعوق تطبيق السعودة، وذلك بهدف الوصول إلى حلول يمكن تطبيقها علمياً وعملياً لخدمة بلادنا الحبيبة.

كيف نحقق السعادة؟^(١)

يقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "الأقربون أولى بالمعروف" أو كما قال. ويقول المثل: "ما حك جلدك مثل ظفرك" ونحن في بلادنا الحبيبة وبرعاية ولاية الأمر، نبذل الجهد الجهد لتحقيق السعادة، وهي بمفهومها المتعارف عليه إحلال المواطن السعودي الباحث عن العمل، محل العامل الأجنبي. ولا أخل أن أحداً يعارض هذا التوجه النبيل، فالبطالة - بعد ذاتها - مفسدة فهي تؤدي بالعاطل، إما التوجه لاستخدام المخدرات للخروج من الحالة النفسية التي يمر بها، أو للسرقة أو البيع والاتجار بالمخدرات، أو الغلو الديني الذي نهانا عنه رسولنا - صلى الله عليه وسلم - حين قال: "إياكم والغلو" أو كما قال. وبالمناسبة فإن كثيراً من الحروب الأهلية مردها إلى الحالة الاقتصادية المزرية، والتي تؤدي إلى جيش من العاطلين عن العمل، الذين يمكن تجنيدهم ضد أوطانهم.

وعندما كنت في زيارة عمل لسيرلانكا، سألت عن محادثات السلام ما بين الحكومة السيرلانكية والثوار في شمال وشرق البلاد نمور التاميل. فأفادني نائب مدير عام هيئة الاستثمار، بأن المحادثات قائمة ما بين الجانبين، واتفاقية السلام ستتم، ولكنه شخصياً لا يهتم متى توقيع هذه الاتفاقية، ولو أخذت سنين، ولما سألته عن سبب رأيه هذا، أجاب أن المهم اتفاقية وقف إطلاق النار، والأهم من ذلك أن الحكومة بدأت فعلاً في تنفيذ مشاريع التنمية التحتية في المنطقة، وأن هناك فرص عمل كثيرة لأفراد وجيش نمور التاميل، وبذلك يرى أن حركة نمور التاميل ستنتهي على المدى المتوسط، لنضوب القاعدة التي تمدها بالثوار.

وأي من هذه الحالات، سواء الحالة النفسية، أو للسرقة، أو البيع والاتجار بالمخدرات، أو الغلو الديني، فهي تؤدي إلى فقدان المجتمع لعناصر فعالة، لو أتاحت لها فرص العمل، وتؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصاد البلاد. وإنني لأجزم أن هناك مبالغ طائلة يخسرها الوطن، ليس فقط من خلال

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الاقتصادية العدد (٢٥٤٦) بتاريخ (٢٧/٦/٢٠٠٢م).

تحويل العملة الأجنبية من قبل العاملين الأجانب، سواء من جراء تحصيلهم على أجورهم، أو من خلال التستر. ولكن هناك هدر من نوع آخر إلا وهو الأموال المسروقة من المواطنين، وزيادة إنفاق الدولة على الأمن، وهي أموال غير مرئية ولا محصية. أصدق أحد أن طبيبة أسنان حاصلة على درجات عالية، لا تجد وظيفة؟ هذا والله عين الغبن. إن كان حال هذه الطيبة الحاصلة على درجات عالية، فما بال الأخريات اللائي لم يحالفهن الحظ بالحصول على درجات عالية. إننا نرى أمام أعيننا كلما نسير بالشوارع مستوصفات كثيرة للأسنان، وإنني لأجزم أن معظم - إن لم نقل كل - الأطباء العاملين في هذه المستوصفات، هم أجانب، علماً أن تكلفة علاج الأسنان تعتبر نوعاً ما مرتفعة.

وكذلك الحال بالنسبة لتخصصات أخرى مثل الهندسة والتي تعاني من اشتراطات الدولة للخبرة، والتي لا تقل عن خمس سنوات. فكيف للمكاتب الاستشارية توظيف الخريجين الجدد والمهندسين؟ وينطبق ذلك على تخصصات أخرى، فالمطلوب من المسؤولين عن السعودة مراجعة عقود الحكومة والخاصة بالمهندسين والفنيين، وكذلك وضع حد أدنى للأجور.

إن الطريق الصحيح لتحقيق السعودة والذي تسعى له حكومتنا الرشيدة، هو وضع خطة استراتيجية لتحقيق هذا الهدف يشارك فيها القطاع الخاص، ممثلاً بالغرف التجارية. وتكون هذه الخطة ملزمة للطرفين أي للدولة وللقطاع الخاص. وأرى لتحقيق هذه الاستراتيجية الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

أولاً: تحديد الحد الأدنى للأجور لكل تخصص.

ثانياً: وضع خطة تدريبية لجميع التخصصات تناط مهامها بالمؤسسة العامة للتدريب الفني، ويوضع لهذه الخطة برنامج زمني محدد.

ثالثاً: استثناء قطاع الصناعة لفترة محددة مرتبطة بالخطة الاستراتيجية.

رابعاً: دراسة حقل الصناعات بما فيها صناعة المقاولات والخدمات، للتوصل إلى التخصصات التي يمكن إحلال السعوديين فيها، وتراجع هذه الدراسات والتوصيات بصفة دورية، مع وضع معايير نسبة السعودة لكل قطاع على حدة.

خامساً: يراعى في هذه الخطة الاستراتيجية توفر التخصصات المطلوبة للقطاع

الخاص، ومراجعة كل تخصص بعينه، ووضع الضوابط الملزمة لتوظيف هذه التخصصات.

سادساً: تشجيع تأسيس شركات خدماتية صغيرة، تقوم بخدمات الصيانة والتشغيل، بحيث يكون مؤسس هذه الشركات من العاملين فيها، ومن نفس تخصص الشركة مثل شركة نظافة عامة، يقوم مؤسسوا هذه الشركة بأعمال التنظيف بأنفسهم، وكذلك شركات متخصصة في الكهرباء والسباكة وخلافه، فنضمن بذلك توظيف أعداد جيدة من الشباب السعودي، وإتاحة الفرصة لهذه الشركات الصغيرة بالعمل مباشرة مع الجهات الحكومية.

إن هذه النقاط هي خلاصة تجربتي الشخصية بالقطاع العام عندما كنت أعمل فيه، وكذلك بالقطاع الخاص الذي أعمل فيه الآن.

قضية السعودية ودور وزارة العمل

كان لي ولكثير من الكتاب والمختصين والمعنيين بالسعودية مقالات وآراء كثيرة تنصب في تفهم واستيعاب موضوع السعودية على أنه أحد الوسائل لتحقيق إيجاد فرص عمل للسعوديين العاطلين عن العمل والباحثين عنه وللأجيال المقبلة من الشباب والشابات، وبما أننا أمة صغيرة (Young Nation) أي أن النسبة الكبرى من المواطنين هم في ريعان الشباب، فمعنى خلق وإيجاد فرص عمل لهؤلاء المواطنين، يجب أن تكون أولى أولويات الحكومة، ويجب حشد كل قوة من مال وفكر وجهد، لتحقيق فكرة السعودية أو لنقل إيجاد فرص عمل للمواطنين سواء العاطلين عن العمل حالياً، أو من سيلتحقون بركبهم من الشباب الذين في مراحل التعليم المختلفة.

وعلينا ألا نغالي أنفسنا فنحن أمام أمور كثيرة لا يحسمها قرار أو من جانب واحد فالمثل يقول: "اليد الواحدة لا تصفق". وأي مجهود يرمى من ورائه النجاح يجب أن يكون جماعياً، فعلينا جميعاً حكومة وشعباً وصناعاً ورجال أعمال السعي الحثيث في إيجاد صيغة وحلول ناجعة - بإذن الله - لتحقيق ما نصبوا إليه جميعاً وهو تحقيق الأمن والرفاهية لبلادنا وشعبنا.

ولن يأتي ذلك بالتمني أو الأفكار التي لا يمكن تطبيقها وأنا على يقين بأن حكومتنا الرشيدة والقطاعين العام والخاص جميعاً مخلصون في توجهاتهم فما يخص السعودية وإيجاد وخلق الفرص الوظيفية لأبنائنا وبناتنا، وأن توجه الحكومة بإيجاد وزارة متخصصة للعمل لهو خير برهان ويؤكد هذا الحرص تولية هذه المهمة لوزير أثبت في الماضي نجاحه الفائق النظير عندما كان وزيراً للصناعة والكهرباء، فحقق سياسات الحكومة بتوصيل الكهرباء لكل بيت في المدينة والقرية والهجرة، وحتى على رؤوس الجبال وكذلك تحقق في عهده دخول المملكة في الصناعات الثقيلة ولنا المثل الأعلى في المصانع الضخمة في الجبيل وينبع وكذلك الشركة السعودية العملاقة سابك وكذلك نجاحاته في وزارة الصحة.

فلكي يتمكن هذا الرجل من تحقيق رغبة الحكومة في السعودية وإيجاد فرص العمل، يجب تسخير جميع الجهود والموارد من مالية وإدارية، وربطه مباشرة

بصاحب القرار الأول والأخير ولي أمر المسلمين، ليتمكن- بمشيئة الله- من تحقيق ما تصبو إليه الحكومة من تأمين فرص العمل للمواطنين والمواطنات، ولتحقيق الرفاهية والأمن لبلادنا الحبيبة، فأرى أن تناط بوزارة العمل مسؤولية السعودة برمتها، وكذلك تكون الوزارة هي المسؤولة الأول والأخير عن تأشيرات العمل وبدون استثناء، وتسخير موارد الدولة للمؤسسة العامة للتعليم المهني ووضع خطة عمل وإنجاز تتجاوز الأنظمة والتعليمات والتي في كثير من الأحيان ما تعيق تنفيذ المشاريع الطموحة، والإيعاز لوزارة التعليم العالي بتنفيذ سياسة وزارة العمل فيما يخص مخرجات التعليم العالي هذا من جهة الحكومة.

أما من جهة القطاع الخاص فأرى أن تعمل ورشة عمل (Workshop) يحضرها وزير العمل ويتابع جلساتها لمدة ٥ أيام يشارك فيها القطاع الخاص ممثلاً بجميع فئاته، وكذلك وزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الداخلية، بحيث تخرج هذه الندوة بتوصيات وتعليمات صريحة تطبق فوراً، وبهذا الأسلوب سنستطيع- بمشيئة الله- تحقيق السعودة وخلق وإيجاد فرص العمل لمواطنينا ومواطناتنا، وتحقيق- بمشيئة الله- الأمن والاستقرار لبلادنا الحبيبة.

عندما تحل السعودية مشكلة البطالة

السعودية والبطالة وجهان لعملة واحدة، وعدم سعودة الوظائف ينتج عنه البطالة. نحن نعلم جميعاً مسؤولين ورجال أعمال أنه لا يمكن سعودة جميع الوظائف، فمثلاً هناك ١٣٪ فقط من الأطباء العاملين سعوديون والآخرين متعاقدون، وكذلك ينطبق القول على مجال الهندسة والحاسب الآلي وبعض التخصصات النادرة، فلا يمكن سعودة جميع الوظائف ولكن هناك وظائف كثيرة يمكن سعودتها من خلال التدريب وتحسين مخرجات التعليم الثانوي والجامعي والفني، وليس هذا هو موضوع هذا المقال فلقد لفت انتباهي تصريح وكيل وزارة العمل الأستاذ أحمد الزامل بأن التأشيرات التي منحت العام الماضي ٦٠٠ ألف تأشيرة، وأنها لهذا العام قد تصل إلى ٧٠٠ ألف تأشيرة مضيفاً أن ٨٦٪ من التأشيرات الممنوحة تنقل كفالتهم، فهذا يعني أن هناك متاجرة بالتأشيرات، وأن هناك أناساً من ضعاف النفوس ترتفع دخولهم من خلال المتاجرة بهذه التأشيرات.

ولربما الكثير من هؤلاء الوافدين قدموا لغرض في نفس يعقوب. فلحد من هذه الظاهرة أرى أن تقوم وزارة العمل والعمال بوضع قوانين قوية وصارمة، يمنع نقل الكفالة مهما كان السبب خلال سريان العقد، وعادة ما يكون لسنتين، فهذه الطريقة تمنع المتاجرة بالتأشيرات. كما أن على وزارة العمل إيجاد آلية ووضع قوانين مشددة بالتنسيق مع وزارة الداخلية بحق هؤلاء الذين الذين يتاجرون بالتأشيرات أو من ليس لديهم الوعي الوطني بخطورة ذلك على الوطن وحرمان المواطنين من فرص العمل.

على أن تكون هذه القوانين والأنظمة بحق جميع الأطراف أي بحق من منح التأشيرة ولم يستغلها الاستغلال الصحيح الذي من أجله منح التأشيرة، وكذلك بحق الوافد الذي ربما يعمل بعمل خلاف ما جاء من أجله، أو يعمل عند احد غير كفيله، وكذلك بحق ممن يوظف هذا الوافد فالعقوبة يجب أن تكون لهؤلاء جميعاً لأنهم خالفوا الهدف الذي منحت بسببه الدولة هذه التأشيرات، كما سيتم بهذا الأسلوب الحد من انتقال هذا الوافد من كفيله الذي احضره

لهذه البلاد لكفيل آخر ربما أغراه بمرتب أعلى.

فمهما كان الهدف من نقل الكفالة، يجب وضع ضوابط وأنظمة وتعليمات قوية، بحيث نحافظ على الأهداف الأساسية التي سمحت الدولة بموجيها لهؤلاء الأشخاص أو المؤسسات استقدام العمالة كما أرى أن تقوم وزارة العمل بزيارات مفاجئة لأصحاب المحلات سواء مواد البناء، أو الملابس، أو الأغذية، أو ورش التجارة وورش الصناعية للتأكد من وجود أصحاب هذه المحلات فيها وأن هؤلاء الوافدين العاملين في هذه المحلات هم ممن يعمل بأجر وليس عملية تستر. وأرى أن تقوم وزارة الداخلية بإصدار نظم بالتعاون والتنسيق مع الهيئة السعودية للاستثمار وذلك بإعطاء جميع الوافدين المستتر عليه مهلة لنقل ثلاثة أشهر لإصلاح أوضاعهم والدخول كمستثمرين تستفيد خزينة الدولة من الضرائب القانونية المعمول بها في المملكة فيما يخص الاستثمار الأجنبي.

وفي حالة انتهاء هذه المهلة ولم يقم هؤلاء بتصحيح أوضاعهم، تكون هناك عقوبات مشددة تتخذ بحقهم ويحق من تستر عليهم ومصادرة هذه الأموال سواء نقداً أو عيناً، بالإضافة إلى غرامات كبرى عليهم وعلى المستتر عليهم وفي حالة عدم دفع هذه الغرامات يكون السجن تأديباً لهم.

وأرى أن تقوم وزارة الداخلية بترحيل المشتبه فيهم خارج البلاد، فلعل هذا الإجراء يكشف ما هو خفي وهناك سابقة طريفة وقعت في مدينة جازان حيث دارت الشبهة على أحد الوافدين ممن يعمل بتجارة الأواني المنزلية، وبعد التحري والتدقيق لم تتمكن السلطات المعنية من إثبات التستر، فما كان من الإمارة إلا أن طلبت تفسير الوافد خلال ٢٤ ساعة فأعترف الوافد بأن جميع البضاعة له وأنها تقدر بحوالي ستة ملايين ريال، فأرى أن تستفيد وزارة الداخلية ووزارة العمل من هذه السابقة، وإيجاد الطرق القانونية اللازمة لحل مشكلة التستر والمتاجرة بالتأشيرات.

علينا إعادة الهيكلة لإيجاد فرص عمل جديدة

يقول المثل الشعبي: "كل شيء ينفع" أي أن القليل من الشيء فيه نفع - بإذن الله - ولا يحتقرن الإنسان أي عمل مهما صغر، ولا يحتقرن من الأمور التي تساعد في حل المشاكل مهما صغرت حتى إن النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: " لا يحتقرن أحدكم من المعروف وتصدقوا ولو بشق تمرة" أو كما قال. وشق التمرة هو نصفها ويقال في المثل الغربي الألف ميل تبدأ بخطوة. إن الهدف من هذه المقدمة هو الدخول في صلب موضوع اليوم ألا وهو إيجاد فرص عمل للعاطلين من السعوديين، وهناك طرق كثيرة لإيجاد فرص العمل منها على سبيل المثال وظائف أئمة ومؤذني المساجد.

فالمعروف أن الإمام والمؤذن في كثير من الأحوال إن لم نقل أغلبها لهم وظائف أخرى بجانب عملهما بالمسجد، والمعروف أن للإمام وللمؤذن سكناً ملحقاً بالمسجد وكذلك رواتب شهرية. وحسب معرفتي فإن إمام المسجد يستلم ما بين ٢,٠٠٠ إلى ٢,٥٠٠ ريال شهرياً بجانب سكن مجاني لا يقل تقدير إيجاره عن ١٨,٠٠٠ ريال سنوياً، وكذا الحال بالنسبة للمؤذن.

وهناك سائقو سيارات الشحن والنقل الثقيل، فقبل الطفرة وما بعدها بقليل كان سائقو هذه الشاحنات من السعوديين يتجاوز ٩٠٪ من عدد السائقين الإجمالي، والآن العكس صحيح فهناك ٩٠٪ أجنب. والسبب يعود لامتلاك شركات كبيرة أعداداً هائلة من الشاحنات والناقلات، فيضطرون إلى استقدام سائقين أجانب بسبب المنافسة، ولا يستطيع أحد أن يعارضني على ذلك، فبعض مكاتب الاستقدام أو من لديهم صلاحية إصدار شهادات تحقيق السعودة، ليس لديهم أدنى ذرة من الأمانة أو الخوف من الله، فيبيعون أماناتهم ومصالح وطنهم بحفنة قليلة من المال أعاذنا الله وإياكم منهم.

والسبب معروف وهو انعدام المراقبة والمراجعة الدورية. وينصب في هذا الموضوع ما أثير قبل سنة من شكوى ٧٠ مقاولاً للنقل من شركة حديد إحدى شركات سابك بتلزمها عقد لمقاول واحد بدلاً من زيادة عدد المقاولين، أو شرط وجود سائقين سعوديين، وهناك أمثلة كثيرة لا يمكن حصرها وإنما ذكرت

هذا التخصص لسهولة إيجاد السعوديين الراغبين في هذا العمل وهناك عمال محطات الوقود، وعمال البقالات وغيرهم الكثير الذي لو ركز المسؤولون عن العودة عليها، لوجدت فرص عمل كبيرة لهؤلاء السعوديين العاطلين عن العمل، والذين تقدر أعدادهم بمئات الألوف.

إن المطلوب لتحقيق العودة طلب المستطاع فالمثل يقول: "إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع" علينا حكومة وشعباً التكاتف فيما بيننا لتحقيق العودة، ففيها الخير الكثير لبلادنا وأبنائنا ولنتمكن- بإذن الله- من حل الكثير من مشاكلنا الاجتماعية والأمنية.

إنني اقترح أن يكون هناك حواراً مفتوحاً في التلفزيون والإذاعة لمناقشة العودة وإيجاد الحلول المستعصية لتحقيقها، وليكن هذا البرنامج أسبوعياً ويسمح المشاركة فيه لكل من يرغب المشاركة، ولا تكون المداخلة فقط لمن يسمح له، نريد شفافية واضحة بخصوص العودة لنغلق الباب على المحتالين والنصابين وقليلي الذمة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فبهذه الطريقة فقط نستطيع- بمشيئة الله- تحقيق ما نصبو إليه من تحقيق العودة.

أهمية تقنين الأنظمة

منذ تأسيس المملكة على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - وحكومة المملكة ممثلة بملكها وهي لا تألو جهداً في وضع القوانين والأنظمة التي تخدم المواطن وتحميه. كما أن هناك القرارات والتعاميم التي تصدر بقرارات من مجلس الوزراء والتي تصب في مصلحة المواطن، ولكن مع الأسف الكبير أن كثيراً من هذه القرارات أو التعاميم المهمة والتي لها أحياناً علاقة مباشرة بالمواطن وحياته اليومية، تجد طريقها إلى ملفات الحفظ والإهمال.

ويعود السبب الرئيس لذلك لعدم وجود المتابعة من جهات الاختصاص أو تبقى في ذاكرة المسؤول عن تطبيق النظام وتهمل حال تركه الخدمة أو المنصب الذي يتولاه. والمهم أن عدم تقنينها ووضعها في أنظمة سهلة في متناول الجميع وفي متناول المواطنين، ليعرفوا حقوقهم وواجباتهم ويكونوا عوناً للدولة لا عليها.

ولنا أمثلة كثيرة في هذا المجال رغبت أن أضرب مثالا يهم المواطن وراحته، فهناك مرسوم ملكي رقم ١٧ وتاريخ ١٨/٣/١٣٨٢هـ أي قبل أربعين عاماً تقريباً وموقع من الملك سعود بن عبدالعزيز - رحمه الله - يصادق على نظام المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٣ وتاريخ ١٥/٣/١٣٨٢هـ، وعليه فإن هذا القرار يوضح الجهة المسؤولة عن إصدار التراخيص وإجرائاتها... الخ.

وأنيطت هذه المهمة بوزارة الداخلية حيث أن البلديات في ذلك الوقت كانت مربوطة بوزارة الداخلية، فعندما أنشئت وزارة الشؤون البلدية والقروية أصبحت هذه الوزارة هي المعنية بإصدار التراخيص وعلى سبيل المثال تراخيص البناء، فالهدف الرئيس لولي الأمر بإصدار أنظمة وقوانين إصدار التراخيص للمحلات هو لراحة المواطنين والمحافظة على صحتهم وسلامتهم، فالأولى بوزارة الشؤون البلدية والقروية أن تتابع جميع ما يؤثر على المواطنين من أعمال ومنها أعمال الحفريات.

فمثلاً هناك مقاولون يقومون باستخدام دقاقات لحفر القواعد أو أقبية العمائر والإسكان داخل مناطق سكنية أو بالقرب من مدراس أو مستشفيات، وهذا مخالف

لما أمر به ولي الأمر وأذكر على سبيل المثال أن اشتكى أحد المواطنين من إزعاج غير عادي مما اقلق راحته وعكر صفو حياته مما اضطره للنوم خارج منزله عند إحدى بناته المتزوجات، ليهنأ براحة النوم من إزعاج الحفريات التي تستخدم الدقاقات الكبيرة والتي استمرت لمدة حوالي شهر، لم يهنأ هو وعائلته بالراحة. وعندما تقدم بشكوى للبلدية المعنية والتي يقع منزله تحت إدارتها بطلب تحديد وقت معين للمقاول للعمل حيث إن المقاول كان يعمل بعد صلاة الفجر مباشرة أي الساعة ٤,٤٥ صباحاً وحتى الساعة السادسة مساءً وبدون توقف فأجاب مدير البلدية أنه لا يوجد أي نظام أو قانون يحدد ساعات العمل أو يتعلق بقلق الراحة، وأن عليه أن يستعين بالله ويصبر فأين مدير البلدية هذا من قرار مجلس الوزراء والمرسوم الملكي الذي صدر عام ١٣٨٢ هـ وربما قبل ولادة مدير البلدية؟.

أنا هنا لا ألوم مدير البلدية هذا شخصياً ولكن ألوم الآلية التي تتبع بهذه الخصوص فتحبذا لو نعود إلى الوراء ونحي المجالس البلدية والتي صدرت بها قرارات ومراسيم ملكية، والتي تنص في أحد بنودها على انتخاب أعضاء المجلس البلدي. ولعلومية القراء الأعزاء فإن لهذه المجالس البلدية صلاحيات كبيرة تنصب في مصلحة المواطن، ومن يرغب معرفة أنظمة المجالس البلدية فما عليه إلا البحث في ملفات وزارة الشؤون البلدية والقروية وينفض عنها الغبار، لمعرفة اهتمام ولي الأمر بالمواطن ولكن- مع الأسف- أن المسؤولين عن تطبيق هذه الأنظمة لا يعون ذلك.

إنني أوجه نداءً عاجلاً للمسؤولين بتشكيل لجنة عاجلة لإعادة النظر بإحياء المجالس البلدية وتفعيلها، فهي لا تحتاج إلى مرسوم ملكي، فقد صدر في ذلك مرسوم ملكي منذ عهد الملك سعود بن عبدالعزيز- رحمه الله- كما أن القرارات التي تفسر هذا المرسوم موجودة وكلما نحتاج إليه هو أمر من أولي الأمر بتفعيل هذه المجالس.

مؤسسات العمل المدني الدور والأهداف

يقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (سورة البقرة - آية ٢٤٥)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَفَافًا فِي كُلِّ سُبُلَةٍ مِائَةٌ مِائَةٍ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة - آية ٢٦١)، وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً" : فديننا الإسلامي يحثنا على البذل والعطاء بالمال والجهد، فالله لا يضيع أجر من أحسن عملاً، فهناك في بلادنا الحبيبة جمعيات خيرية كثيرة منها على سبيل المثال جمعيات البر والجمعيات التي تهتم بصحة الإنسان وإيجاد السبل لعلاجها مثل جمعية الأمير سلمان للمعاقين، وجمعية الأمير فهد بن سلمان للفشل الكلوي وهي جمعية تحت التأسيس، ولكنها بمجهود الأمير عبدالعزيز بن سلمان قامت بخطوات كبيرة بتفعيل عمل الجمعية وتجهيزها قريباً للقيام بعمل إنساني عظيم ألا وهو الاهتمام بحالات الفشل الكلوي وتهيئة البيئة الصحية والاجتماعية لمرضى الفشل الكلوي والتي هي مع الأسف في ازدياد.

وأكثر عمل الجمعية الآن عبارة عن تبرعات رجال مرموقين بوقتهم وجهدهم لوضع الأسس والأنظمة، وإعداد الدراسات لحصر أعداد المرضى وأماكن تواجدهم وحالاتهم الاجتماعية وأوضاعهم المالية... الخ من الجهود التي تعتبر من العمل المنظم الفعال، وعلى سبيل المثال تسعى الجمعية بجانب أعمالها الكثيرة بتوعية المجتمع بمرض الفشل الكلوي والتي عادة ما تحتاج إلى غسيل للكلى ثلاث مرات أسبوعياً، تأخذ جهداً من المريض الذي لا يستطيع أن يزاوِل مهنته السابقة، فتسعى الجمعية لإيجاد أعمال لهؤلاء المرضى تتناسب وأوضاعهم الصحية، كما تسعى الجمعية لتوعية المجتمع بالعمل الخيري الاختياري بالجهد، مثل توصيل هؤلاء المرضى لمراكز غسيل الكلوى، حيث إن الكثير من هؤلاء المرضى - شفاهم الله - من الفقراء الذين لا يجدون ولا يمتلكون وسائل نقل تنقل المريض للمركز وإعادته إلى منزله.

فهو عمل اجتماعي عظيم أرجو من الله أن يثيب فاعله بالأجر العظيم، وهناك أعمال تطوعية بالوقت والجهد سيثاب فاعلها - بمشيئة الله - ونحن نرى في الغرب المسيحي تبرعاً سخياً بالمال والجهد والوقت لأصحاب الحاجات سواء المرضى أو الفقراء، كما يأمرنا به الله - سبحانه وتعالى - وأمرنا به نبينا ورسولنا محمد - صلى الله عليه وسلم - فلماذا لا نحیی تعالیم الإسلام بالعمل الخیری سواء بالمال أو الجهد أو الوقت؟ ونحن - لله الحمد - أمة مسلمة مؤمنة بما جاء به القرآن وما جاء به رسول الأمة محمد - صلى الله عليه وسلم - ولكن مع الأسف ينقصنا الوعي اللازم لذا أرى أنه من واجب وزارة التربية والتعليم إضافة مادة دراسية سهلة وممتعة بما يخص الخدمة الاجتماعية، والبحث على عمل الخير تبدأ من السنة الأولى الابتدائية حتى نهاية الدراسة الجامعية، وتغرس في نفوس أبنائنا وبناتنا حب العمل الخيري والاجتماعي.

ومن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " . إن الأعمال الخيرية وخاصة التي تتعلق بإنقاذ النفس البشرية لهي من أجل الأعمال الخيرية وأكبرها أجراً عند الله - سبحانه وتعالى - من قوله: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (سورة المائدة - آية ٣٢) ، إلى آخر الآية.

كما أرى أن تقوم وزارة الثقافة والإعلام بإعداد برامج ثقافية في هذا الخصوص لتوعية الجمهور وشرح أهداف وأعمال الجمعيات الخيرية وعلى وزارة الشؤون الاجتماعية وضع الأسس والمعايير اللازمة لهذه الأعمال الخيرية. ومتابعة عمل هذه الجمعيات، ليتأكد الناس أن أموالهم وجهدهم ينصب في العمل الخيري الذي أسست من أجله هذه الجمعيات، كما أرى أن تفرض الحكومة نسبة لا تتجاوز ٥% من أرباح البنوك لكي يتم توزيعها من خلال لجنة تشترك فيها البنوك نفسها ووزارة الشؤون الاجتماعية ومندوبون من هذه الجمعيات. إنني لأجزم أن العمل المنظم المؤسس الجماعي سيجني ثماره - بمشيئة الله - أصحاب الحاجات.

آراء ومقترحات حول توسعة المسعى

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا تَقْرَئُوا لِتُسَكَّرَ مِنْ حَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (سورة البقرة - آية ١١٠)، وقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (سورة البقرة - آية ٢٤٥)، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (سورة التوبة - آية ١٨)، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "من بنى مسجداً لله بنى الله له بيتاً في الجنة". أو كما قال، وقوله - صلى الله عليه وعليه وسلم -: "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له". وما أوجنا في هذه الأيام وخاصة أصحاب مئات الملايين من صدقة جارية يرضى الله بها عنا.

إن توسعة المسعى ستطلب نزع ملكيات تُقدر بآلاف الملايين من الريالات ولا شك أن الدولة - رعاها الله - قادرة على ذلك، وخادم الحرمين - حفظه الله - لن يألو جهداً في الإنفاق على المسجد الحرام، اقتداءً بأسلافه الملوك وهذا أمر يحسب له عند الله - إن شاء الله -، ولكن أرجو من الله أن يلقي اقتراحي هذا قبولاً من حكومتنا الرشيدة ألا وهو السماح للموسرين من السعوديين وغيرهم من أبناء الخليج والمسلمين ممن يرغب في المشاركة بنزع ملكية الأراضي التي شيشملها توسعة المسعى.

وأعتقد أن حكومتنا الرشيدة - أيدها الله - وخادم الحرمين الشريفين وولي عهد الأمين - حفظهما الله - سينالهم الأجر والثواب - بمشيئة الله - كما لهؤلاء المنتفعين في نزع ملكية الأراضي المطلوبة للتوسعة من مبدأ قول النبي - صلى الله عليه وعليه وسلم -: "الدال على الخير كفاعله" أو كما قال.

إن الفائدة من هذا التبرع عظيمة ومنها عدم الاستئثار بالأجر والسماح لكافة المسلمين ممن لهم رغبة المشاركة، لأن المشاركة في توسعة المسجد الحرام على أي وجهة كانت لهي أجر عظيم، فالحسنة في مكة بألف حسنة كما قال النبي - صلى الله عليه وعليه وسلم - ولأن الله حافظ لبيته المحرم حتى قيام الساعة هذا من جهة، أما المبالغ التي رصدت لنزع الملكية والتي زادت عن مبلغ ٢٧ ألف مليون ريال يجب أن تستقطع من هذه التبرعات وتعود إلى محتاجيها، والذين

لم تقصر الدولة- رعاها الله- في حقهم من ذوي الاحتياجات الخاصة واليتامى فهذا عمل عظيم وأجره كبير ومنفعته عظيمة ألا وهي بناء مدارس وملاجئ الأيتام يقول النبي- صلى الله عليه وسلم-: "أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة ورفع أصبعيه" أو كما قال. وكذلك بناء مدارس داخلية للفقراء والمعوزين من أبناء البلاد لنتمكن- بمشيئة الله- من مكافحة الفقر وفساد الأحداث بمتابعة تحصيلهم العلمي حتى إنهاء المرحلة الثانوية لمن يستطيع، ومن لا يستطيع، يوجه إلى دراسة المهن الحرة، أقول إن هذا الرأي يستحق الدراسة والبحث والتمحيص لنستطيع في آن واحد تقديم خدمات جليلة للحجاج والمعتمرين ولزوار بيت الله الحرام، ونرفع مستوى المحتاجين واليتامى.

قبل أن تقع الطامة الكبرى

قرأت في إحدى الصحف مقالاً لأحد الكتاب يذكر فيه أنه قرأ في إحدى الصحف المحلية الناطقة بالإنجليزية إعلاناً لأحدى شركات التوظيف الهندية تطلب توظيف عمالة مهرة ممن يعملون في مصانع سابك بالجبيل، فهذا الإعلان يدل على وضع خطير، فعلى الدولة الوقوف عنده طويلاً لأن ذلك يعني أن العمالة المهرة الأجنبية والتي تدرّبت في المملكة، عليها طلب كبير من بلدانها الأصلية، وينطبق ذلك على باقي التخصصات مثل الهندسة والطب... الخ.

فنحن جميعاً نعي أن الهند بدأت منذ مدة طويلة بالنمو الاقتصادي التصاعدي، مما يعني زيادة الإنفاق في المشاريع الاقتصادية من مصانع وبُنية تحتية، مما يستلزم توظيف أعداد كبيرة من أصحاب المهن الذين لهم خبرة كبيرة في مجالات تخصصاتهم، وفعلاً أصبحت المملكة ودول الخليج العربي مفرخة جيدة للمغتربين من جميع الجنسيات للتدريب الجيد على أحدث المعدات والعمل بأحدث المصانع، كما أن لدينا شخاً كبيراً في تخصصات كثيرة منها الطب والهندسة والخبراء الماليين والإداريين حتى البنوك التي تجاوزت أرباحها السنوية آلاف الملايين بدأت تعاني من شح الموظفين المدربين.

أرى أنه أن الأوان لتولي الدولة اهتماماً غير عادي لمناقشة هذه الظاهرة فإذا لم نجد الحلول السريعة والثابتة سيأتي اليوم الذي نعجز فيه عن تشغيل مصانعنا ومؤسسات الخدمات مثل الكهرباء والمياه وحتى إصلاح وتشغيل إشارات المرور، فالوضع يتطلب تشكيل لجنة من مستشاري خادَم الحرمين الشريفين، ووزارة العمل، ووزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم، ومؤسسة التعليم المهني والغرف التجارية ممثلة بالصناعيين ورجال الأعمال، لكي نتوصل - بإذن الله - لحلول مناسبة وجيدة وسريعة ويمكن تطبيقها على سبيل المثال وليس الحصر، حبذا لو تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإجبار جميع البنوك بوضع برامج تدريبية وابتعاث الموظفين للخارج للحصول على المزيد من التدريب ولصقل مواهبهم.

فنحن نرى أن بنوك الخليج بدأت تُغري موظفي البنوك السعودية المميزين بالالتحاق ببنوكهم، وهذا شيء طيب ولكن ومع الوقت سينضب معين الموظفين

المميزين في بنوكنا وهذه طامة كبرى، لأن البنوك هي عصب الاقتصاد، كما أرجو أن تطلب مؤسسة النقد من جميع البنوك تخصيص جزء بسيط من أرباحها السنوية لدعم المعهد المصرفي السعودي، لزيادة عدد الملتحقين به، وتوسيع اختصاصاته المصرفية ليُخرج موظفين ماليين ومحاسبين على درجة من الجودة والعلم. كما أرى أن توظف شركة أرامكو وكذلك شركات سابقك أعداداً كبيرة من السعوديين لتدريبهم ولو زاد العدد عن حاجة هذه الشركات، فالاستثمار بالإنسان أهم من الأرباح وخاصة أن شركة أرامكو تملكها الدولة بنسبة ١٠٠٪، وكذلك سابقك تملك الدولة منها حصة الأسد وهي ٧٠٪، وعلى الدولة وضع بند خاص في عقود المقاولات والتشغيل والصيانة لتدريب تخصصات يحتاجها السوق السعودي، على أن تتولى المؤسسة العامة للتعليم المهني والفني وضع أسس التدريب، والتأكد - بما لا يدع مجالاً للشك - من تطبيق التدريب.

ولنا في شركة عبداللطيف جميل مثلاً يُحتذى به حيث إن لديها برامج تدريب طموح للشباب السعودي حتى إن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - قد قلّد المهندس محمد عبداللطيف جميل وسام الملك عبدالعزيز لخدمته الجليلة لهذه البلاد.

وأرى إدخال مادة في التعليم العام تُدرب الطلبة والطالبات على المهن التي يحتاجها كل رب منزل مثل السباكة والكهرباء ونجارة الديكور، ليتمكن على الأقل من إصلاح ما يخرب من أجزاء المنزل، ويمكن إحلال هذه المادة مكان الحصة الفنية، وتقليص بعض المواد التي يشتكي منها الطالب وولي أمره.

أقول إن هناك آراء وحلول كثيرة متى ما تم تشكيل لجنة من الدولة ورجال الأعمال للوصول إلى نتائج إيجابية تُصحّح مسار السَّعودة، ولنتمكن - بمشيئة الله - في القريب العاجل من الاستغناء عن العامل الأجنبي خاصة وأن مدارسنا الثانوية تخرج سنوياً مئات الآلاف من الطلبة والطالبات، فليس لدينا عجز في القوى العاملة، بل لدينا عجز في مخرجات التعليم والتدريب. أقول ما لم يؤخذ هذا الرأي محل الجد ويبدأ في دراسته جيداً سيأتي اليوم الذي فيه - لا قدر الله - نضرب كفاً بكف تأسيساً على ما فاتنا من وقت وزمن لإحلال ابن الوطن محل الأجنبي لنتمكن - بمشيئة الله - من تحقيق الأمن والأمان لوطننا ومواطنينا.

كيف نحارب الفكر الضال؟

في خطبة يوم الجمعة ٨ رجب ١٤٢٩هـ الموافق ١١/٠٧/٢٠٠٨م في جامع الإمام فيصل بن تركي في حي الجلوية بالدمام، تطرق إمام وخطيب الجامع فضيلة الشيخ سلطان العويد إلى نصائح فضيلة مفتي الديار السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، ومما قاله الشيخ العويد إن على علماء الأمة من قضاة وأساتذة ودعاة وطلبة علم أن يتحاوروا مع شباب الأمة بكل شفافية ووضوح، وتوضيح الحقائق وإقرار الصحيح منها لهؤلاء الشباب بدون تورية ولا تشويش للحقائق، ومناصحتهم بترك الفكر الضال والاعتصام بكتاب الله وسنة نبيه، والحرص على الوحدة الوطنية، ونبيذ الخصام والشقاق، وإطفاء نار الفتنة والانضواء تحت راية ولي الأمر، وعدم السماح للمغرضين والمتنفعين على ساحات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ممن سماهم فضيلة الشيخ سلطان العويد (بالآباء) حيث يُلَقَّب هؤلاء المغرضين المفتين أنفسهم بـ (أبومكة) و (أبوقلان) ... إلخ.

وأنا من وجهة نظري البسيطة أؤيد رأي الشيخ العويد وأزيد عليه بأن تطلب الدولة من جميع طلبة العلم على اختلاف تخصصاتهم ووظائفهم بدءاً بالمفتي وانتهاء بأساتذة الفقه في المدارس، بتخصيص وقت معين ونقل مرتين في الأسبوع ما بين صلاة المغرب وصلاة العشاء لإتاحة الفرصة لهؤلاء الشباب من التحوار مع أصحاب العلم والفكر السليم بكل شفافية ووضوح، والإجابة على أي استفسار مهما كان بدون أي تشنج ولا استعلاء والجلوس بجانبهم وليس مواجهتهم، فكل فعل ردة فعل مساوية له بالقوة ومضادة له بالاتجاه، والله يقول في محكم كتابه مخاطباً رسول الأمة محمد - صلى الله عليه وسلم -: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنفَضُونَا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (سورة آل عمران - آية ١٥٩)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَجَدَلْنَاهُمْ بِآيَاتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (سورة النحل - آية ١٢٥).

أقول وبالله التوفيق متى ما أخذ بهذا الرأي، استطعنا - بفضل من الله - اجتثاث هذا الفكر الضال من مجتمعنا ومجتمع المسلمين، ولا يعني هذا نقصاً لما تقوم به الدولة من توعية وإرشاد لأصحاب الفكر الضال الذين تم القبض عليهم، ولكن لنُسرع في القضاء على فتنة الفئة الضالة.

علينا جميعاً حكومة وشعباً التضامن والعمل الإيجابي للتخلص - وللأبد - من هذا الفكر الضال أعاننا الله جميعاً على ذلك، فمقارعة الحجة بالحجة وتوضيح ما هو لصالح الأمة، ودرء المساوئ فهو العلاج الناجع لهؤلاء الشباب الذين تمتلئ صدورهم بالحنق والضعينة على المجتمع، فعلياً توجيههم والأخذ بأيديهم، لأنهم أبناؤنا، فمن منا لا يرشد أبناءه ويدلهم على الطريق القويم، فالشباب يميلون إلى تحكم العاطفة قبل العقل، لذا تتسم تصرفاتهم بالتهور وعدم تحكيم العقل.

حاسبوا المسؤول عن المخالفة ولا تزر وزارة وزر أخرى

يقول الله- سبحانه وتعالى- في مُحكم كتابه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (سورة الأنعام- آية ١٦٤)، ويقول جل جلاله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (سورة البقرة- آية ٢٨٦)، ويقول- سبحانه وتعالى-: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴿٩﴾﴾ (سورة التكويد- آية ٨-٩)، من هذا المنطلق الرباني الواضح المعالم الواضح اللغة، ومن مبدأ شرعنا الحنيف فلا يَحْمِل شخص ما خطأ شخص آخر مهما بُرِزَت الأسباب، وأنا هنا أتكلم عن المخالفات المرورية ومخالفة الأحداث ممن لا يعملون رُخص قيادة، ومُخالفة السائقين المستخدمين، وتسجيل جميع هذه المخالفات المرورية على مالك السيارة أو والد الحدث بدون علم منه أو معرفة أو إقراره على الخطأ أو المُخالفة.

فإن كان القصد من تحرير المخالفات المرورية من قطع إشارة والوقوف بغير المكان المُخصص أي في الأماكن الممنوع الوقوف بها إلى غيره من المخالفات المرورية هو الجبائية، فهذا أمرٌ آخر ولنا فيه وجهة نظر، علماً أنني شبه متأكد أن القصد من الغرامات المالية المترتبة على المخالفات المرورية هو وضع حدٍ رادع لعدم تكرار المخالفة مُحافضة على الأرواح أولاً، ولا تباع أنظمة المرور وهو المعمول به في البلدان المُتحضرة.

وأنا هنا أجادل أن قصور رجال المرور في الإمساك بالمخالف وتغريمه شخصياً المخالفة، هو السبب الرئيس لتسجيل المخالفة على مالك السيارة، لنفترض أن الغرامة المترتبة على المخالفة المرورية القصد منها ردع للمخالف، فكيف يتحقق هذا الهدف إذا كان السائق المُستأجر لا يتحمل شخصياً المخالفة؟ إنما تُسَجَّل على مالك المركبة ولا يدري المسكين مالك المركبة بالمخالفة إلا عند احتياجه لاستخراج جواز سفر، أو تجديد إقامة لأحد العاملين لديه، أو أي خدمة مربوطة بالسجل المدني أو الجوازات، أو المرور.

أعتقد أن هناك حلولاً جذرية بالأخذ بها وهي تكثيف دوريات المرور وإصدار المخالفة لمرتكب المخالفة، وليس على السيارة ومالكها، فهنا يتحقق الهدف من

الغرامة كرادع، كما أنه يجب تبليغ الكفيل أو مالك المركبة حالاً وخلال مُدة لا تزيد عن أسبوع، ليتمكن مالك السيارة من معرفة المتسبب في المخالفة ومعاقبته، وتخصم قيمة المخالفة من مستحقاته، ويجب أن تحتوي المخالفة على تاريخ وزمن المخالفة ومكانها، ليتم التحقق من مالك المركبة لمعرفة من تسبب في المخالفة. ويجب أن يكون هناك نظام جديد يطبق في حالة عدم إيصال واقعة المخالفة لمالك المركبة خلال أسبوعين من وقوع المخالفة، فيسقط حق الدولة بالمطالبة بالغرامة فنصطاد عصفورين بحجر واحد، أولاً عدم وقوع الظلم على غير المتسبب وهو مالك السيارة، وثانياً قيام الجهات المعنية بالمرور بواجبها والقيام بعملها على أفضل وجه، أما ما يتم العمل به الآن بتلزم مالك السيارة بدفع مخالفات الغير فهذا لا يقبله أحد.

وحبذا لو قامت جمعية حقوق الإنسان السعودية بعملها وتبنى هذه الشكوى، بدلاً من الاهتمام بأمور يرى الكثير منا أنها ضد مصلحة الوطن والمواطن، كطلب جمعية حقوق الإنسان السعودية بعدم حجز جواز أو إقامة المكفول، والسماح له بنقل كفالاته بدون إذن الكفيل، وكأن جمعية حقوق الإنسان السعودية هي جمعية حقوق الإنسان الأجنبي.

وحبذا لو ينبري علماء الشريعة على جميع مستوياتهم بدراسة هذه الظاهرة. أنا أعرف كثيراً من الناس ممن دفعوا عشرات الآلاف من الريالات بسبب إهمال سائقهم أو أبنائهم بدون علم منهم أو معرفة أو موافقة على هذه المخالفات. فالحلول الناجعة لا تأتي إلا من قرارات رادعة ضد المخالفين لا ضد آبائهم أو كفلائهم حتى لا ينطبق عليها قول زهير بن أبي سلمى:

رأيت المنايا خبط عشواء من تصب تمته ومن لم يحيا يعمر فيهرم

مسكين هذا المواطن إذا دفع المخالفات رغم أنفه على الرغم من عدم ارتكابها، ولا حول ولا قوة له إلا بالله.

كيف يكون تعويض المقاولين مجدياً؟!

إن من نافلة القول إن حكومتنا الرشيدة بقيادة قائد الإصلاح والتطوير خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - تسعى لكل ما هو في صالح الوطن والمواطن، ومن الأمثلة الملموسة إحساس حكومتنا الرشيدة بتضرر المقاولين بسبب زيادة أسعار مواد البناء. من هذا المنطلق صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٥٥) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٥هـ القاضي بتعويض المقاولين عن الأعمال التي نفذت أو جار تنفيذها بعد ١٤٢٨/١/١هـ، وقصر التعويض على خمس مواد، هي: الخرسانة المسلحة، والأسمنت، والحديد، والأخشاب، والكيابل، علماً أن هذا القرار بني على توصيات اللجنة العامة لمجلس الوزراء، وغاب عن المسؤولين في اللجنة العامة أن الغلاء شمل مواداً كثيرة منها على سبيل المثال وليس الحصر زيادة رواتب العمالة، وضعف القيمة الشرائية للريال مقارنة بالعملات الأجنبية وخاصة اليورو.

حيث زادت قيمة اليورو مقابل الريال حوالي (٨٠٪) منذ صدور عملة اليورو، وكثير من المعدات المستخدمة من قبل المقاولين أو المعدات الداخلة في المشاريع يكون مصدرها إما أوروبا أو اليابان أو أمريكا وغيرها من البلدان، وأكثر ما يستخدم المعدات اليابانية والأوروبية فماذا عن تعويض فرق العملة؟ وكما هو معروف أن هناك أكثر من (١٢٠) مادة تدخل في بناء المنشآت أين هي من التعويض؟ إنني لا أؤمن مجلس الوزراء الموقر على عدم إدراج جميع المواد الإنشائية وخاصة ضعف الريال بالنسبة للعمولات العالمية ما عدا الدولار. فهذا من عمل المختصين.

أما ما يخص تعويض المقاولين وقرار مجلس الوزراء الموقر، فإن لدى إيمان لا يتزعزع برغبة حكومتنا الرشيدة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - برفع الضرر الحاصل على جميع المقاولين السعوديين جراء التضخم، وأمل من مجلس الوزراء الموقر تشكيل لجنة محترفة لدراسة التعويض العادل تضم الهيئة السعودية للمهندسين واللجنة الوطنية للمقاولين ومن يراه مجلس الوزراء الموقر من الجهات الحكومية.

ولنا في سيرة نبي الأمة - صلى الله عليه وسلم - وسيرة الخلفاء الراشدين

من بعده أفضل قدوة ومن تراثنا الإسلامي قول عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- عندما ألقى خطبة بالحث على تخفيف المهور فاعترضت امرأة على قوله واستشهدت بالقرآن الكريم بقول الله- سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَحْبِسُوا نِسَاءَكُمْ فَإِنَّكُمْ أَعْيُنُكُمْ عَلَيْهِمْ وَفِيكُمْ عَلَيْكُمْ غُلَامٌ مِنْكُمْ يَسْتَلْزِمُهُمْ وَلِيٌّ لَكُمْ مِنْكُمْ وَلَا تَقْرِبُوهُمْ فِي السَّعْيِ﴾ (سورة النساء- آية ٢٠)، عندها قال عمر بن الخطاب- رضي الله عنه: "أخطأ عمر وأصاب امرأة". فالعودة إلى الحق أجد أن يتبع ونحن نقول: إن اللجنة العامة لمجلس الوزراء بتوصيتها رقم (٣٨٠) وتاريخ ١٤٢٩/٦/٥هـ الذي بني عليه التعويض في قرار مجلس الوزراء اجتهدت ولكن هناك قولاً ماثوراً "المجتهد المصيب له أجران والمجتهد المخطئ له أجر واحد" فنأمل أن تؤخذ احتجاجات المقاولين والغرف التجارية بعين الاعتبار لمراجعة أسس التعويض، بحيث لا تظلم الدولة ولا يظلم المقاول، فالعدل أساس الحكم حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (سورة المائدة- آية ٨).

ولقد قرأت في جرائدنا احتجاجات المقاولين على معايير التقييم التي أقرتها وزارة المالية، واحتجاجهم يتلخص بأن معايير التقييم لا تقي بخسائهم، كما يطالبون بأن يكون التعويض نسبة مقطوعة على المنفذ من العقود حسب قرار مجلس الوزراء الموقر ويطالبون نسبة (٤٠٪)، وللتأكد من هذا المطلب قمت بأخذ متوسط (٢٥) بنداً مهماً من بنود الإنشاء مثل حديد التسليح، والكبيلات، والخشب، والخرسانة مسبقة الصنع، والأسمنت، والألمنيوم، وأعمال الحديد، والسباكة، والأنابيب، ومجاري التكييف، والعزل، والعمالة وإيجار المعدات، فخلصت إلى نفس النتيجة أي أن الزيادة الحادثة فعلاً وواقعياً هي (٤٠٪).

لذا أرى أن يعاد النظر في تعويض المقاولين بنسبة مقطوعة كما طالب المقاولون بها وهي (٤٠٪) ويمكن لوزارة المالية التأكد من التعويض عن طريق المستخلصات المعتمدة، أما ما تم اعتماده من معادلات للتعويض فهذا يفتح باب سوء الإدارة والذي تتحاشاه الدولة، وباعتقادي أن طريقة التعويض بنسبة محددة هي أفضل طريقة ولا يمكن التلاعب بها.

ليستمتع المواطن بوطنه... افرضوا ضرائب على ملاك أراضي سواحلتنا

في مقالة "لقاء" بعنوان: "لا بحر في جدة دياراً عن غيرها" والتي نشرت في صحيفة الرياض الغراء يستعرض الأستاذ تركي السديري وضع سواحلتنا التي أصبحت معظمها ملكاً خاصاً، ويستشهد بمقالة الأستاذ تركي الدخيل أن ٤٪ فقط من شواطئ مدينة جدة متاحة للمواطنين، بينما ٩٦٪ ملكاً خاصاً، ويقترح حلاً صعباً ألا وهو أن تفرض الدولة سعراً على الأراضي، ولا أفهم منه إلا وضع ضريبة على أراضي الملك الخاص على شواطئ جدة.

وأنا هنا أضيف إلى ما قاله الأستاذان تركي السديري وتركيب الدخيل أن معظم شواطئ المنطقة الشرقية هي ملك خاص، وربما ينطبق ذلك على باقي مناطق المملكة الساحلية كما هو الحال في مدينة جدة.

أذكر أنه قبل عدة سنوات صدر أمر ملكي بعدم تملك أراضي السواحل للأفراد، ولكن صدور هذا الأمر جاء بعد تملك معظم أراضي السواحل، وتحويلها إلى أملاك خاصة.

وإني لأرى بعضاً من الملكيات الخاصة على شاطئ نصف القمر بالمنطقة الشرقية التي لا يرتادها ملاكها إلا أياماً قليلة في السنة (إن لم نقل أنه تمر السنة والسنتان وهي خاوية على عروشها)، ومُعظم هؤلاء الملاك من مدينة الرياض ومعظمهم من عليّة القوم، وأثرياء المجتمع الذين يقضون معظم إجازة الصيف خارج المملكة، فهذه الشريحة الصغيرة تحرم أكبر شريحة في المجتمع وهي شريحة ذوي الدخل المحدود الذين لا يمكنهم السفر داخل المملكة لقضاء الإجازة مع الأولاد، ويحرمون التمتع بشواطئ مناطقهم والتي استحوذ عليها عليّة القوم الفئة الذين يشكلون القليلة، وأصحاب الثروات الطائلة، فلا هؤلاء الأثرياء تمتعوا بما ملكوه، ولا تركوا السواد الأعظم من الناس البسطاء يتمتع به.

لذا أرى أن تدرس الدولة ومجلس الشورى تطبيق ضرائب جديدة على ملاك المنشآت والأراضي الساحلية مثلاً (١٠٠-٢٠٠) ريال للمتر المربع، لأن أصل هذه الأراضي الساحلية هي ملك الدولة وبالتالي ملك الشعب كله وليس فئة قليلة منه.

وبهذا نستطيع أن نجتمع أموالاً كثيرة نعيد بها جزءاً مما تم تملكه من شواطئنا
فنصحح الخطأ، ولقد سبق لخادم الحرمين الشريفين عندما كان نائباً للملك
فهد - رحمه الله - أن أصدر مرسوماً بعدم تملك الشواطئ.
إن شريحة ذوي الدخل المحدود لها حق الرعاية من الدولة - رعاها الله -
ويجب أن نرضي هذه الفئة، ليتمتعوا بشواطئ وطنهم وينعموا بخيرها، أما الفئة
الثرية فتعرف كيف تستمتع بحياتها ولا تحتاج لدعم أو مشورة منا.

حتى لا يعوق سوق المال مسيرة صناعة المقاولات

طلب مني المسؤولون في سوق المال حضوري بصفتي الشخصية، لتوضيح دعوتي لشركات ومؤسسات المقاولات والمصانع ذات العلاقة بالمواد الإنشائية، وهي مُكمّلة لصناعة المقاولات، بتأسيس شركة مقاولات عملاقة تستطيع القيام بالمشاريع العملاقة في القطاع العام والخاص، ومنها مشاريع أرامكو وسابك والمدن الاقتصادية، لما في ذلك من دعم صناعة المقاولات في المملكة، وإمكانية تصدير صناعة المقاولات خارجياً وذلك للاستفادة القصوى من الطفرة الاقتصادية التي تمر بها بلادنا الحبيبة وكذلك بلدان دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن أهم نتائج إنشاء مثل هذه التكتلات العملاقة أنها ستستطيع نقل التقنية لأبناء البلد، والذي يرى المؤسسون للشركة العملاقة التي دعوت لتأسيسها أنها ستكون من أهم نتائج الاتحاد، وهو مطلب وطني لا يختلف عليه إثنان، فلقد مرت الطفرة الاقتصادية الأولى ولم تتمكن صناعة المقاولات من تأسيس صناعة مقاولات سعودية قوية، تستطيع تصدير صناعة المقاولات خارج حدود البلاد كما قال معالي وزير التجارة والصناعة الأستاذ عبدالله زينل في اجتماعه مع لجنة المقاولين في الغرفة التجارية بجدة في نفس الوقت الذي أعلنت فيه عن رغبتنا بتأسيس شركة مقاولات عملاقة تتأسس من إتحاد أكبر عدد من المقاولين السعوديين.

ولقد أفادني معاليه خلال اجتماع المؤسسين في مكتبه بالرياض يوم الثلاثاء ٥ رجب ١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٠٧/٠٨م بأن خادماً الحرمين الشريفين - حفظه الله - وجه مجلس الوزراء قبل سنة ونصف بتشجيع تأسيس اتحادات مقاولين قوية تستطيع - بإذن الله - من تنفيذ مشاريع الدولة ومشاريع القطاع الخاص خاصة بعد تعثر الكثير من المقاولين بتنفيذ مشاريع البنية التحتية، ورغبة منه - حفظه الله - بأن تؤسس صناعة مقاولات قوية، ينتفع بها الوطن والمواطن خاصة إذا تمكنت من تحقيق إنجازات تسمح لها سوق المال بطرحها، باكتتاب عام، وهذه سياسة حكومتنا الرشيدة وسياسة وزارة التجارة والصناعة تحت قيادة معالي الأستاذ عبدالله زينل.

ولقد فوجئت بطلب سوق المال بحضوري وتوقّعت بأن يتم طرح بعض الأسئلة لتوضيح هدف الاتحاد وما قمت به من إعلان للمقاولين والصُّنَاع للانضمام لهذا الاتحاد، وعند الوقت المحدّد بموجب خطابهم لي فوجئت بأن هناك تحقيقاً مماثلاً للتحقيقات الجنائية مثل طلب إثبات شخصيتي، علماً أنه تم التحقق من إثبات شخصي لدى مسؤولي الأمن بالهيئة، ومن ثم بدأت الأسئلة بسؤال والطلب مني بالجواب كتابة.

فأبدت اعتراضاتي على هذا الأسلوب وطلبت من اللجنة المكونة من ثلاثة موظفين الدخول في الموضوع مباشرة لأن أسلوب هذا الاستجواب هو أسلوب التحقيق الجنائي، ولا أرى أن هذا الأسلوب حضاري ويجب عليهم الدخول مباشرة في الموضوع ولكن الأخوان وبأدب استمروا بنفس النهج وأفادوني أنهم موظفون ويتبعون التعليمات بالحرف، وكان بينهم مُستشار قانوني وكان كل تحفظهم على الإعلان المنشور في جريدة الإقتصادية وجريدة الوطن، حيث إن مُلخص الإعلان يقول: "تمشياً مع سياسة حكومتنا الرشيدة بتأسيس شركات مقاولات عملاقة تقوم بتنفيذ المشاريع الكبرى فإن مجموعة العطيشان الهندسية تُعلن عن تأسيسها لشركة قابضة متخصصة في المقاولات وصناعة مواد البناء وتُعلن للراغبين من شركات المقاولات وكذلك مصانع مواد البناء وجميع المنشآت التي لها علاقة في نشاط الإنشاءات للانضمام لهذه المجموعة وستكون الشركة مُساهمة مُغلقة وبدون عَلاوة إصدار لمن يكتب قبل ٢٠٠٨/٠٦/٣٠ م"، وكان المسؤولين في السوق يرون أن الإعلان مُخالف بسبب كلمة اكتب الظاهرة بالإعلان المذكور، وسأجيب هنا في هذه المقالة. عن المقصود وهو في المقام الأول مصلحة الوطن بتأسيس شركة مقاولات عملاقة حسب توجيهات ولاية الأمر - رعاكم الله - وفيما يأتي توضيحاً للفظ اكتب لغوياً حتى لا يكون هناك لبس أو إبهام:

- **أما التفسير اللغوي لاكتتاب فهو:** "افتعال من اكتب والكتابة قال في اللسان"، يُقال: "اكتب الرجل إذا كَتَبَ نفسه في ديوان السُلطان" وفي الحديث: "قال له رجل إن امرأتي خرجت حَاجَةً، وإني أَكْتُبُتُ في غَزوة كذا وكذا" أي كَتَبْتُ اسمي في جملة الغَزاة. وهو موجود أيضاً في القرآن الكريم حيث يقول الله - سبحانه وتعالى - **﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ**

الْكَتَبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلٌ لَّهُمْ وَمَا كُنْتُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ (سورة البقرة - آية ٧٩)، وقوله - تعالى - في نفس السورة: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُكُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ (سورة البقرة - آية ٢٨٢)، وقوله - سبحانه وتعالى - في سورة الطور: ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾ ﴿٤١﴾ (سورة الطور - آية ٤١)، فالتفسير اللغوي للاكتتاب هو التسجيل أو التدوين.

• أما تفسير الاصطلاح المالي لاكتتاب فهو: مجموعة الإجراءات التي يقوم بها شخص ما للمساهمة في شركة معينة كتعبئة النماذج المعدة لذلك، ودفع المبلغ المحدد لكل سهم يرغب الاشتراك به، سواء كان ذلك عند تأسيس شركة جديدة أو عند قيام شركة قائمة بزيادة رأس مالها.

ويمكن تعريفه بتعريف مختصر بأنه: الاشتراك في شركة حديثة التأسيس، أو في شركة قائمة ترغب في زيادة رأس مالها.

والاكتتاب قد يكون عاماً وقد يكون خاصاً، فيكون عاماً إذا كانت الدعوة موجهة إلى أشخاص غير محددين للمشاركة في الشركة، ويكون خاصاً (مُغلِقاً) إذا اقتصر الاشتراك في الشركة على المؤسسين وحدهم، أو على أشخاص محددين توجه إليهم الدعوة خاصة.

وهناك تعريف للاكتتاب بأنه إعلان الرغبة أو الإرادة في الاشتراك، في مشروع لشركة مع التعهد بتقديم حصة في رأس المال بقدر الأسهم المكتتب فيها، وهو ما يؤدي اكتساب المكتتب حق المساهم متى تمت إجراءات التأسيس على الوجه القانوني.

لذا أرى أن عنوان الإعلان واضح لا لبس فيه وهو الطلب من شركات مقاولات ومصانع قائمة للانضمام والاتحاد بشركة عملاقه تخدم بلادنا الحبيبة، فهو غير مُوجَّه لأشخاص غير محددين للمشاركة بل لشركات ومصانع قائمة، فأنا أتساءل كيف تعتبر هيئة سوق المال أن هذا الإعلان هو اكتتاب عام؟ فيما أن يكون المسؤولون في هيئة السوق لا يفهمون اللغة العربية ولا حتى اصطلاح الاكتتاب كما هو معروف، ونظراً لما أعلن عنه السوق أنه تم التحقيق مع (١٨٦) شخصاً لإظهار

حرص المسؤولين في هيئة سوق المال على أموال المواطنين مثل ما تم معي، فهذه طامة كبرى، لأن المواطنين المتعاملين بشراء وبيع الأسهم يومياً يكتوون بتلاعب كبار المستثمرين بالسوق وبدون حسيب ولا رقيب، وهناك مخالفات كبيرة أدت إلى إنهيار سوق الأسهم في فبراير عام ٢٠٠٦م ولم نسمع أن تحقيقاً قد أجري، ودعونا نسأل المسؤولين عن هيئة سوق المال من المسؤول عن انهيار السوق أو ليس.. المسؤولون عن السوق؟ وأين هؤلاء المسؤولون الأشاوس من المخالفات المالية وشركات توظيف الأموال الوهمية وضياع حقوق المواطنين البسطاء، وصدق المثل القائل: "من بيته من زجاج لا يقذف الناس بالحجارة" فدعونا نعمل دون سفسطة غير مجدية، فمصلحة الوطن أكبر من تفسيرات مسؤولي سوق المال التي لن تعطل مسيرة تأسيس اتحاد لقطاع المقاولات.

كما أنني أطالب هيئة الرقابة والتحقيق، التحقيق مع المسؤولين في هيئة سوق المال لتؤكد من حماية المواطن وكذلك صغار المتعاملين بسوق الأسهم، والأهم من ذلك كله معرفة الحقيقة بما تقوم به هيئة سوق المال، على الرغم مما وفرته لها الدولة من دعم، فبدلاً من أن تكون الهيئة معول بناء للوطن، تحولت إلى معول هدم وهيئة تحقيق، تمنع الشرفاء من العمل لمصلحة الوطن، وتترك الحبل على الغارب للمستغلين والشركات الوهمية، فكفاكم ما حدث لصغار المتعاملين في سوق الأسهم نتيجة لفلسفتكم العقيمة التي لا تسمن ولا تغني من جوع، فعوا الدرس جيداً حتى لا تتكرر المأساة - لا قدر الله -.

حتى لا نقول لا تموت يا حمار حتى يأتيك الربيع

إنه من نافلة القول إن الأقوال تتبعها الأفعال، وأي قرار لا قيمة له ما لم يتم تنفيذه، ونحن في بلادنا الحبيبة نمر بطفرة اقتصادية هائلة ودُخول كبيرة للدولة العائدة من الأسعار الجيدة للبترول، وما لم نُسخّر لهذه الطفرة العقول ونوظف المخلصين من أبناء هذا البلد، ستمر هذه الطفرة بدون استفادة الوطن منها، وسيجني فوائدها القلة القليلة من المواطنين، فعلينا حكومة وشعباً التضافر لتسخير هذه الطفرة الاقتصادية لصالح الوطن والمواطن بتوظيف هذه الأموال في أماكنها الصحيحة.

ولا أحداً يجادل في رغبة حكومتنا الرشيدة - أيدها الله - وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين - حفظهما الله - بالنهوض ببلادنا الحبيبة لمصاف الدول المتقدمة، ولكن هذه الرغبة الصادقة - في نظري - تحتاج إلى المخلصين من أبناء هذا البلد، ليكونوا بطانة حكومتنا الرشيدة، وتوظيف من تبرأ الذمة به ومن قول إبنة شعيب كما جاء في القرآن الكريم: ﴿قَالَتْ إِحْدَهُمَا يَبْتِغِي أَسْتَفْجِرُ مِنْكَ خَيْرَ مَنْ أَسْتَفْجِرُ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (سورة القصص - آية ٢٦)، فالبطانة الصالحة هي عمود الإدارة في أي حكومة.

إن الكثير من المواطنين يشكون في مجالسهم الخاصة بتدني الخدمات وزيادة الفقراء، وفي نظرهم أن هذا يتعارض مع الطفرة الاقتصادية وزيادة أسعار البترول والدخل الكبير للدولة، وكاتب هذه السطور لديه قناعة كبيرة بأن الدولة والملك عبد الله والأمير سلطان - حفظهما الله - يسعون بكل إخلاص لتقديم الخدمات المطلوبة للمواطن، وهناك مئات إن لم نقل آلاف المشاريع الخدمية تم توقيع عقودها خلال السنوات الثلاث الماضية عند بدء زيادة أسعار البترول، ولكن معظم هذه المشاريع تأخر تنفيذها إن لم نقل توقفت بسبب الزيادة الكبيرة بأسعار مواد البناء بدءاً بالحديد مروراً بالأسمت ومشتقاته، والنحاس، والخشب... إلخ.

مما حدا بمجلس الوزراء الموقر بإصدار قراره رقم ١٥٥ وتاريخ ١٤٢٩/٠٦/٠٥ بالموافقة على قواعد وإجراءات معالجة التأخير في تنفيذ المشاريع الحكومية

وذلك بالنظر في التعويض عن الأعمال التي نُفذت أو جارٍ تنفيذها بعد تاريخ ١٤٢٨/٠١/٠١ هـ طبقاً للكميات الموضحة بموجب المستخلصات وتقارير التنفيذ التي حددها الاستشاري المُشرف على تنفيذ المشروع، واعتمدتها الإدارة الفنية لدى الجهة الحكومية صاحبة المشروع، كما حدد القرار البنود التي يشملها التعويض وهي الخرسانة المسلّحة، والأسمنت، والحديد، والأخشاب، والكيابل، وتم تشكيل لجنة من عدة وزارات لوضع آلية واضحة ومحددة لتعويض المقاولين عن الزيادة التي طرأت على الأسعار، وفق تصنيف العقود حسب طبيعتها، وهذا القرار يحد ذاته أثّلج صدور المقاولين والمُخلصين من أبناء هذا البلد، لكن وحتى تاريخ إعداد هذا المقال أي في ١٤٢٩/٠٦/٢٦ هـ لم يُتخذ أي إجراء مما يعني تأخر المشاريع الخدمائية التي يحتاجها المواطن.

ولدي معلومات من مصدر موثوق أن اللجنة المُشكّلة من وزارة المالية لإصدار الإجراءات اللازمة لتنفيذ آلية التعويض المذكور في القرار حسب الفقرة (هـ) من ثانياً من قرار مجلس الوزراء الموقر، المعني بتعويض المقاولين عن زيادة الأسعار حتى تاريخه لم تستطع إيجاد الآلية. واللجنة حسب إفادة المصدر الموثوق محتارة ومتخوفة ولم تتمكن حتى تاريخه من وضع الآلية. وأنا استغرب أننا في بلادنا الحبيبة نعود إلى وزارة المالية بكل قرار يهم الوطن والمواطن لأن وزارة المالية تؤخر أموراً كثيرة لا يمكن حصرها هنا، ومنها آلية تعويض المقاولين لأنهم دائماً لا يراعون المصلحة العامة وإنما جل اهتمامهم بتأجيل أو تأخير أي مبالغ تصرف من وزارة المالية، وهذا يدين وزارة المالية لدرجة أن معالي وزير التربية والتعليم صرّح في إحدى الصحف أن عدم تنفيذ مشاريع وزارته يعود إلى عدم توفر الاعتمادات المالية من وزارة المالية، وهذا يحد ذاته تأخير لمشاريع مُهمّة وهي مشاريع تعليمية، لأن أكثر مدارس وزارة التربية مستأجرة والفصول الدراسية مُكتظة بالطلبة كأنما هذه المدارس في إحدى الدول الفقيرة.

أنا أرى أن تحال دراسة آلية التعويض للهيئة السعودية للمهندسين ولها الاستعانة بشركات كبرى مثل أرامكو وسابك للوصول إلى آلية جيدة يمكن تطبيقها، علماً أن الهيئة السعودية للمهندسين جهة مُحايدة وتم تأسيسها بموجب مرسوم ملكي لتنظيم مهنة الهندسة، والمقاولات تعتمد على الهندسة، ووجود آلية

لتعويض المقاولين تحتاج إلى مهندسين، علماً أن اللجنة الوطنية للمقاولين قد أعدت مُذكرة من قبل مستشار مهني توضح طريقة وضع آلية لاحتساب التعويض، وأنا أرى ألا تُحال القرارات الخاصة بالوطن والمواطن لوزارة المالية، وإنما تُشكّل لها لجان مختصة تقوم بدراسة المواضيع المطلوب دراستها والتوصية لمقام مجلس الوزراء بالحلول المطلوبة.

هل نحن الأغبياء؟^(١)

نحن المفكرين الأغبياء، فمن يرى الأمور معكوسة، والخطأ صحيحاً والصح خطأ، تلهث وراء أفكار ورؤى نعتقد أنها صحيحة ولا يتناطح عليها تيسان بينما هي في الواقع خلاف لذلك.

بدأت في الحقيقة أراجع نفسي اللوامة وأراجع حساباتي وأفكاري واعتقاداتي الفكرية، وأسأل نفسي هل أنا غبي؟ هل أنا موجود أصلاً في هذا العالم الغريب؟ الحقيقة لا أستطيع أن أخفيها أننا ربما نسير في المجهول، لا أحد يسمع ولا يرى فكأنما ينطبق علينا قول "ما أريكم إلا ما أرى"، فالمواطن المسكين يتن من غلاء الأسعار والمسؤولون في مؤسسة النقد ووزارة المالية كأن الشأن لا يعينهم.

إنني أتكلم عن المسبب الرئيس لغلاء المعيشة ألا وهو ربط الريال بالدولار الأمريكي المريض والذي فقد نسبة كبيرة من قيمته مقارنة مع العملات العالمية الأخرى، فمثلاً عندما أصدرت أوروبا عملة اليورو كان قيمة اليورو ٩٠ سنتاً أمريكياً أي أقل من دولار وبالريال ٣٧٥، ٢، بينما الآن قيمة اليورو أكثر بقليل من ٦ ريالات، فبحساب قليل نعرف أن نسبة زيادة اليورو بالنسبة للدولار الأمريكي حوالي ٥٠٪ أي أن القيمة الشرائية للريال نزلت حوالي ٥٠٪ بالنسبة لليورو وكذلك الحال بالنسبة لعملات بلدان العالم الذي نستورد منه، فغلاء المعيشة المسبب الرئيس له هو ضعف الدولار وبالتالي ضعف الريال السعودي بجانب الزيادات المعروفة عالمياً وهي لا تتعدى ١٠٪.

لذا عند بدء مقالتني اعتبرت أننا المفكرون أغبياء، لأن الأذكياء هم من يديرون اقتصادنا، وهم من وراء ربط الريال بالدولار الأمريكي كما أستشهد بتوصية السيد قرين سبان- رئيس البنك الاحتياطي الأمريكي السابق الذي أوصى في منتدى جدة بفك ارتباط الريال بالدولار، وهذا هو رأي المهني بعيداً عن أي تأثير ولو كان كاذباً أو لنقل ليس لديه العلم الكافي لطلب ربط الريال بالدولار الأمريكي عملة بلاده، وهو المسؤول الأول السابق عن تحديد قيمة الدولار أو على الأقل التحكم بقيمته من خلال زيادة أو خفض الفائدة، فلا مجال لمجادل أن

(١) نشرت هذه المقالة بجريدة الجزيرة العدد (١٨١٦٤) بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠٨م.

يقول إن قرين سبان خائن لبلاده أو إنه لا يفقه بالنقد وقد كان رئيساً لأكبر بنك احتياطي في العالم.

لذا أقول نحن أغبياء، ولا يفوتني في هذه العجالة أن أرفع علم الخطر على اقتصادنا ألا وهو غرق الاقتصاد الأمريكي بالديون ومشكلة الرهن العقاري والتي بدأ تأثيرها، إفلاس بعض البنوك الأمريكية وقرب إفلاس الأخرى، ولا يفوتني التذكير لهؤلاء الأذكياء الخطر الذي يدق على أبواب أكبر شركة أمريكية في التأمين على القروض العقارية، ولولا تدخل الحكومة الفيدرالية، لهوت هذه الشركة وإني لأرى بوادر ركود اقتصاد أمريكي، ويعني ذلك أنه إن حصل - لا قدر الله - فسيطالنا منه القدر الكبير، وما تذبذب البورصة الأمريكية إلا بعض العلامات لهذا الركود الاقتصادي.

إن حرب أمريكا على العراق وأفغانستان والتي لا نرى نهاية لها على الأقل في القريب العاجل، ستضيف أعباءً كبيرة على الاقتصاد الأمريكي، مما يعني ضعف الدولار لسنوات قادمة، وفي كتاب المفكر الاقتصادي العالمي جوزيف ستيجليتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد يُقدّر تكاليف حرب العراق لوحدها في حدود (٥) تريليون دولار أي ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أي من ١٣ رقماً على الأقل، مما يعني أن تتحمل كل أسرة أمريكية ٥٠ ألف دولار، وهذه أرقام فلكية يجب أن يتوقف عندها رجال الاقتصاد والفكر في المملكة ودول مجلس التعاون ممن ترتبط عملاتهم بالدولار الأمريكي الضعيف المريض.

إن أكثر الاقتصاديين اطلاعاً لا يرون الحل في زيادة المرتبات ولا إغراق المواطن بالعطايا، فكلها ستؤدي إلى زيادة التضخم وغلاء الأسعار. إن أفضل شيء تقوم به الحكومة لمساعدة المواطن لمحاربة الغلاء هو تعويم الريال، وإن قال قائل إن دخل المملكة بالدولار، فسأجيب عليه أن دخل المملكة كبير جداً ولو تم تعويم الريال وقل دخل الدولة بحدود ٢٠٪ قلن تخسر الدولة، وسيستفيد المواطن والذي هو أساس الدولة والأمن والأمان.

عندما يكون النقد بناءً

قرأت مقالة الأخ الدكتور خضر محمد عبدالرحمن الشيباني في ومضات الحرف المنشورة في جريدة المدينة في ٢٣/٠٤/١٤٢٩هـ، ولقد وفق أبو عبدالرحمن - جزاه الله خيراً - بانتقاد وزارة التخطيط والاقتصاد ووزيرها معالي الدكتور خالد القصيبي تعقيباً على ردة فعل وزير التخطيط في الجلسة الختامية للتعق الحوار الوطني السابع والذي انعقد في مدينة بريدة عاصمة القصيم، وهذا هو الانتقاد البناء والذي لا يحمل الانطباع الشخصي من الكاتب بل كان انتقاداً هادفاً ببناءً بكل أدب واحترام وعلى درجة عالية من الاحترافية المهنية والتي هي الطابع الغالب على كتابات أستاذنا الدكتور خضر الشيباني.

وحبذا لو ينحى منحاه جميع الكتاب لأن هذا النوع من النقد البناء الحضاري هو الأسلوب الأمثل لتقبل المنتقد للانتقاد والتفاعل الحضري البناء منه حيال ما أنتقد من أجله، ولقد عرّض الدكتور خضر أموراً كثيرة وكبيرة في مقال واحد، فكأنما اصطاد سعادته عدة عصافير بحجر واحد، لقد تكلم كاتبنا عن وزارة التخطيط وخططها التي صرف عليها الوقت الكثير والمال الوفير، والتي لم ير المواطن المسكين والذي يعتقد معالي وزير التخطيط والاقتصاد أنّ هذه الخطة التي وضعت وأعدت في مجلدات إنما لرفاهية هذا المواطن المسكين والذي ما زال وسيظل في عنت من ضيق العيش وبؤس الحياة.

وأود أن أضيف لما قاله أستاذنا الدكتور خضر مثلاً نجدياً متعارف عليه من أبناء منطقة القصيم والذي عقد الحوار الوطني في ربوعه، وكان الحوار مع معالي وزير التخطيط والاقتصاد على أرضه والذي ورثوه من أجدادهم العقيلات الذين كانوا يتاجرون بالإبل حيث يقول قائلهم: "الحكي بالحكي والإبل بالدرهم". كناية عن من يتكلم كثيراً ويفعل قليلاً إن لم يفعل شيئاً أساساً.

فالمطلوب أن توضع هذه الخطط موضع التنفيذ وأن تخصص لها مجالاً أكبر من الأعلام المرئي والمسموع والمقروء بدلاً من الهراء الذي لا يسمن ولا يفني من جوع، حبذا لو تتخذ وزارة التخطيط والاقتصاد المبادرة لشرح هذه الخطة بطريقة بسيطة يفهمها البسطاء منّا، لنعرف كيف يُدار اقتصادنا وكيف

تخطط حكومتنا للرفع من مستوى معيشة المواطن وإيجاد السُّبُل الكافلة لتعلم أبنائه أفضل تعليم، ولتمكّن المواطن وأسرته من الحصول على الخدمات الطبية المميزة، وكيف يستطيع المواطن وأبناؤه التخطيط الجيد للحصول على التعليم المطلوب للحصول على الوظائف التي خطّطت لها وزارة التخطيط والاقتصاد من خلال خطتها الخمسية، وكذلك الصُّنَاع ورجال الأعمال للتخطيط الجيد لصناعاتهم وتجارتهم وأعمالهم.

أقول ما لم تتحل وزارة التخطيط والاقتصاد بالشجاعة الأدبية وتأدية الأمانة الملقاة على عاتقها، وكلنا يعلم إخلاص وصدق معالي وزير التخطيط والاقتصاد الأستاذ خالد القصيبي سليل العائلة المرموقة والمعروفة بوطنيته وانتمائها القوى لتراب هذا الوطن، ويضع النقاط على الحروف ولا تأخذه في الحق لومة لائم، فإن إنفعاله بالرد على مداخلات واستفسارات المشاركين والتي استحق عليها عاصفة التصفيق لمعرفة الحضور بصدق نواياه ووطنيته، ستذهب أدراج الرياح وستكون طُرفة يتندر بها الناس، أما ما يخص الحوار الوطني السابع وما سبقه من حوارات فلم تأت بجديد وأضُم صوتي لأخي وصديقي الأستاذ الدكتور خضر الشيباني وأطالب المسؤولين عن التخطيط والاقتصاد بتشخيص حالتنا المزرية ومناقشتها نقاشاً موضوعياً هادفاً نخرج بتوصيات واضحة لولاة الأمر لأننا جميعاً كمواطنين موالين لولاة أمرنا استبشرنا خيراً بفتح الحوار الوطني، واعتقدنا أنه حبل الإنقاذ الذي طالما انتظرناه ونحسبه كذلك - إن شاء الله - فالحوار البناء يؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية ويسرع خطوات الإصلاح ويرفع من مستوى وطننا ومواطنينا.

أهمية المعلومات في إظهار الحقائق

أعجبني جداً مقال زميل المهنة الأخ المهندس محمد بن وصل الله الحربي في مجلة العقارية في عددها الخامس عشر الصادر في ذي العقدة ١٤٢٦هـ، ومما قاله المهندس الحربي في مقالته: "إن كثيراً من النقاد يعمل بكل ما أوتي من بلاغة لتوضيح الجوانب السلبية للفت انتباه المجتمع والمسؤولين بدون بذل العناء للبحث عن المعلومة، وإنما يبني انتقاده على ما يسمعه بالمنتديات أو ما تناوله غيره من النقاد والإعلاميين" والذي أثار انتباهي وإعجابي بالمقالة ليست هذه المقدمة ولكن من الطرح الموزون والعادل من مسؤول بالدولة، على انتقاد حلقة طاش ما طاش عن الصندوق العقاري خلال رمضان الماضي، والتي ركزت على السلبيات ولم توضح الحقائق والتي أوضحها الكاتب المهندس الحربي، مع كل الإعجاب للممثلين والمخرج ومنهج حلقات طاش ما طاش بدون انفعال غير ضروري أو تجريح بل العكس.

ومن يقرأ هذه المقالة يعتقد في بادئ الأمر أن الكاتب كان يكيل المدح لبرنامج طاش ما طاش والقائمين عليه من ممثلين ومخرجين ومنتجين، لأنه أثنى على الصندوق العقاري والعاملين عليه، ولكن عندما تتعمق في المقالة تجد أن الكاتب وهو المسؤول عن الصندوق، يوضح لكاتب حلقة طاش ما طاش عن الصندوق، أن هناك حقائق كثيرة غابت عن كاتب الحلقة، وأوضحها المهندس الحربي في مقالته مع رغبته- أي الحربي- أن يتصل به كاتب الحلقة على الصندوق، لتزويده- أي الكاتب- بالعديد من المعلومات عن المعوقات والعقبات والحقائق، ليخرج بحلقة مليئة بالمواقف المثيرة.

أتمنى من الكتاب والمفكرين والنقاد وضع جميع الحقائق أمام القارئ، مع التركيز على مواقع النقد وتوضيحها للمسؤولين بالدولة والمجتمع بطريقة ذكية، توضح نقاط الضعف وحلول الإصلاح، كما أتمنى من المسؤولين بالدول الاقتداء بالمهندس محمد الحربي مدير عام صندوق التنمية العقارية بالرد المهني والطرح الموزون والعادل، مع توضيح الرغبة في الاستعداد التام لتزويد من يرغب بالانتفاع سواء بالإعلام المرئي أو المقروء بالمعلومات التي تثير الطريق للنقاد، وأنا أرى أن

نشجع هذا الاتجاه من المسؤولين بالدولة وكذلك تشجيع المفكرين والنقاد والكتاب بإعطاء الحقائق كما هي، وتشجيع الانتقاد البناء بعد إظهار الحقائق من واقع المعلومات الموثوق بها.

وعلينا الاقتداء بما جاء في القرآن الكريم وقول الله - سبحانه وتعالى - مخاطباً نبيه ورسوله محمد - صلى الله عليه وسلم - : ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ (سورة آل عمران - آية ١٥٩) ، وقوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (سورة النحل - آية ١٢٥) . أقول - وبالله التوفيق - إننا أمة حديثة عهد بالحضارة والديمقراطية فعلينا أن نتبنى مفهوم قبول النقد والرد الإيجابي على النقد بدون تشنج ولا تعصب.

الختامة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أما بعد:

فقد انتهيت من الجزء السادس من كتابي الذي اخترت له عنوان (القضايا الداخلية) والذي حاولت فيه انتقاء بعض من أعمالي الصحفية، كي أقدمها للقارئ في ثوب جديد، يطرح القضايا، ويترك له التعليق عليها بالتأييد أو النقد، بالرفض أو القبول، فلا حكر على فكر، فغاييتي - إن شاء الله - هي مشاركة القارئ همومه، وآلامه وآماله، لأننا شركاء جميعاً في وطن واحد له ثوابته الدينية والاجتماعية. وقد حاولت في أعمالي الصحفية تسليط الضوء على قضايا هامة، تشمل شؤون عدة، نوعت فيها حتى أرضي جميع أذواق القراء، فيتفاعلون معي.

وقد تناولت - بكل شفافية - الجزء السادس عن القضايا الداخلية الموضوعات بكل مصداقية، خاصة قضايا حوار الفكر والموضوعات التي تهم المواطن في المقام الأول، على اعتبار أن بيتنا الكبير وهو الوطن يحتاج إلى إعادة ترتيبه من الداخل، وقد تطلب ذلك المساس بقضايا الاستثمار، والحوار الوطني، والديمقراطية، وثوابت تنمية الموارد البشرية، ومحاربة الفكر الضال. ومن القضايا الداخلية الهامة التي تناولها هذا الجزء، الوحدة الوطنية، واستغلال السلطة الكارثة والآثار المدمرة، وكيف نحقق رفاهية مواطنينا، وكيف نختار المسؤولين.

وبناء على النجاح الذي تحقق في الأجزاء الستة السابقة، فإن الأجزاء التالية ستتناول قضايا أكثر خطورة وسخونة، كقضايا التكافل الاجتماعي، والقضايا الدينية، وسأكون واقعياً في طرحي وتناولي، فمهما كان الواقع مريراً، فإن تجربته سوف يؤدي إلى استيقاظ الأمة من سباتها العميق، لتواجه الواقع بصلابة هذا الواقع المرير، لأنها خير أمة أخرجت للناس. ويكفي أننا حماة المقدسات الإسلامية، وخدام الحرمين الشريفين، هذا ما أردت أن أقوله عن الجزء السادس، وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	م
٧	الحوار الوطني	١
١٠	الوحدة الوطنية ونعمة الأمن والأمان	٢
١٣	الديمقراطية في الإسلام	٣
١٥	من أجل ديمقراطية صحيحة	٤
١٧	استغلال السلطة الكارثة والآثار المدمرة	٥
١٩	خواطر بمناسبة البيعة	٦
٢٢	ضربة معلم	٧
٢٤	كيف نحقق رفاهية مواطنينا؟	٨
٢٦	كيف نختار المسؤولين؟	٩
٢٩	لكيلا تفرق السفينة	١٠
٣٢	وتعاونوا على البر والتقوى	١١
٣٤	خطة لتطوير الكفاءات	١٢
٣٦	الهلال الأحمر الخدمات المطلوبة والدعم المقترح	١٣
٣٨	يجب تكريم المخلصين وعقاب المقصرين	١٤
٤٠	استراتيجية الحوار كقيلة بالقضاء على الإرهاب	١٥
٤٢	وعند الشدائد تظهر معادن الرجال	١٦
٤٧	الحاضر غرس الماضي	١٧
٤٩	أهمية تجديد الدماء	١٨
٥١	تطوير الخدمات	١٩

م	الموضوع	رقم الصفحة
٢٠	ثوابت تنمية الموارد البشرية	٥٣
٢١	كيف نخطط لاحتياج سوق العمالة؟	٥٦
٢٢	كيف نحقق السعادة؟	٥٩
٢٣	قضية السعادة ودور وزارة العمل	٦٢
٢٤	عندما تحل السعادة مشكلة البطالة	٦٤
٢٥	علينا إعادة الهيكلة لإيجاد فرص عمل جديدة	٦٦
٢٦	أهمية تقنين الأنظمة	٦٨
٢٧	مؤسسات العمل المدني الدور والأهداف	٧٠
٢٨	آراء ومقترحات حول توسعة المسعى	٧٢
٢٩	قبل أن تقع الطامة الكبرى	٧٤
٣٠	كيف نحارب الفكر الضال؟	٧٦
٣١	حاسبوا المسؤول عن المخالفة ولا تزر وازرة وزر أخرى	٧٨
٣٢	كيف يكون تعويض المقاولين مجدياً؟	٨٠
٣٣	ليستمتع المواطن بوطنه... افرضوا ضرائب على ملاك أراضي سواحلنا	٨٢
٣٤	حتى لا يعوق سوق المال مسيرة صناعة المقاولات	٨٤
٣٥	حتى لا نقول لا تموت يا حمار حتى يأتيك الربيع	٨٨
٣٦	هل نحن الأغبياء؟	٩١
٣٧	عندما يكون النقد بناءً	٩٣
٣٨	أهمية المعلومات في إظهار الحقائق	٩٥
٣٩	الخاتمة	٩٧

قضايا صحفية ساخنة



المؤلف في سطور

- ولد الدكتور عبد العزيز بن تركي العتيشان في مدينة الدمام حيث كان والده يعمل وكيلاً لأمانة المنطقة الشرقية.
 - تلقى تعليمه الابتدائي في المدرسة الابتدائية الثانية بالدمام ، ثم انقل إلى المرحلة المتوسطة حيث تلقى تعليمه في المدرسة المتوسطة بالدمام ، وأتم المرحلة الثانوية في المدرسة الثانوية بالدمام.
 - حصل على شهادة البكالوريوس في عام ١٩٧٠م من كلية الهندسة في الهندسية المدنية من جامعة سينت مارتين بمدينة ليسبي بولاية واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.
 - في عام ١٩٧٥م نال درجة الماجستير في الهندسة المدنية إدارة المشاريع من جامعة واشنطن بمدينة سياتل بولاية واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية بمرتبة الشرف الأولى.
 - حصل على درجة الدكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة واشنطن بمدينة سياتل عام ١٩٧٩م.
 - شغل منصب مدير عام الأشغال العسكرية في وزارة الدفاع لمدة عشرة أعوام .
 - أسس مجموعة هندسية متكاملة في المجالات الهندسية والإنشائية والتخطيط والإشراف والهندسة القيمة.
 - شغل منصب رئيس مجلس الإدارة في العديد من الشركات الهندسية والمقاولات.
 - انتخب عضو مجلس الإدارة في الهيئة السعودية للمهندسين.
 - أول رئيس لمجلس الإدارة لفرع الجمعية الأمريكية للهندسة القيمة بالملكة.
 - أستاذ مادة إدارة المشاريع (غير متفرغ) جامعة الملك سعود بالرياض.
 - أستاذ مادة إدارة المشاريع (غير متفرغ) جامعة الملك فيصل بالدمام.
 - عضو في العديد من الجمعيات الهندسية العالمية والوطنية.
 - حاصل على ميدالية التقدير العسكرية.
 - حاصل على العديد من الميداليات في الإتقان والإدارة والإبداع والقيادة.
 - حاصل على وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الثانية.
- البريد الالكتروني oce@otaishan.com.sa

قضايا صحفية ساخنة